

## الفصل الثالث

# المصادر والاستخدامات ودورها في عملية التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: المصادر والاستخدامات في المصارف  
التقليدية

المبحث الثاني: المصادر والاستخدامات في المصارف  
الإسلامية

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للأداء المتوقع  
للمصارف الإسلامية



## تقديم:

تتكون الأموال المتاحة لدى المصارف الإسلامية من مصادر داخلية/ ذاتية (تتمثل في حقوق الملكية)، ومصادر خارجية تتمثل في الأوعية الادخارية (إيداعات المتعاملين) وجميعها في جانب الخصوم وتتكون منها مصادر الأموال.

وأما الأموال المشغلة فإنها تتمثل في الأساليب المعيارية المتفق عليها شرعاً والواردة في شكل صيغ استثمارية مختلفة تمثل استخدامات الأموال وهي في جانب الأصول. وحيث تختلف طبيعة موارد واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية عن نظيراتها في المصارف التقليدية، ومرد ذلك إلى اختلاف في طبيعة النظامين، فهناك آثار اقتصادية متوقعة لأداء المصارف الإسلامية.

سوف يجيب هذا الفصل عن القدر الذي يساعد على إبراز الطبيعة الخاصة المتميزة لموارد واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية مقارنة بالنظام التقليدي، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المصادر والاستخدامات في المصارف التقليدية.

المبحث الثاني: المصادر والاستخدامات في المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للأداء المتوقع للمصارف الإسلامية.

وذلك على النحو التالي:

## المبحث الأول

### المصادر والاستخدامات في المصارف التقليدية

يندرج ضمن مصادر الأموال واستخداماتها الإقراض من الغير والإقراض للغير وتكون مصادر الأموال داخلية كما تكون خارجية، وأيا كان الاستخدام لتلك الأموال فإن العلاقة هنا قائمة على نظام الفائدة المدينة والفائدة الدائنة. ويوضح هذا المبحث أدوات المصرف التقليدي في توفير مصادر الأموال (الأصول) وآليات استخدامها (الخصوم)، وذلك في المطلبين التاليين:

#### المطلب الأول: مصادر الأموال في المصارف التقليدية

وهي تتكون من مصدرين أساسيين: مصادر داخلية، أي يملكها المصرف كمؤسسة مالية قائمة. ومصادر خارجية، أي مصدرها المتعاملون. وسوف يوضحها الباحث فيما يلي:

#### الفرع الأول: المصادر الداخلية للأموال:

تشمل المصادر الداخلية ما يلي:

أولاً: رأس المال: وهي القيمة الاسمية المدفوعة للأسهم المصدرة، وتنص التشريعات المصرفية عادة على الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للمصرف، بحيث يكون كافياً لتحقيق أغراضه والقيام بأعماله بكفاءة، وبما يدعم الثقة فيه وفي قدرته على مواجهة مخاطر العمل المصرفي، وما يسمح بتوزيع أرباح مرضية<sup>(١)</sup>.

---

(١) صلاح الدين حسن السيسى. الإدارة العلمية للمصارف التجارية. الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٧ م، صفحة ٥٩.

وإنه بالرغم من أن رأس المال يعتبر بمثابة خط الدفاع الأول في المصرف التقليدي، حيث يمثل عامل ضمان بالنسبة للمودعين يثبت فيهم روح الثقة والاطمئنان، فإن حجم رأس المال إلى مجموع موارد المصرف يمثل نسبة متواضعة للغاية، نظرًا إلى أن العرف السائد هو أن المصرف التجارى يعتمد أساسًا على أموال الغير (الودائع على اختلاف أنواعها)، أضف إلى ذلك فإن كبر حجم رأس المال يترتب عليه التزامات سنوية على المصرف في شكل عائد مجزى للمساهمين، وإلا تعرضت القيمة السوقية لأسهم المصرف للانخفاض وما يترتب على ذلك من تأثيرات اقتصادية ومالية سلبية على المصرف.

### **ثانياً : الاحتياطيات**

وهى مبالغ يتم حجزها من الأرباح السنوية بهدف تقوية ودعم المركز المالى للمصرف والمحافظة على القيمة السوقية للسهم، وذلك بالعودة إليها في سنوات قادمة وتوزيع أرباح منها على المساهمين في سنوات لا يتحقق فيها أرباح بشكل مرضى. فضلاً عن المحافظة على رأس المال عن طريق إعطاء المشروع القدرة في التغلب على الخسائر المختلفة مستقبلاً. كما أن الاحتياطيات تعتبر عاملاً من عوامل الضمان بالنسبة للمودعين.

وتتنوع أشكال الاحتياطيات، فمنها الاحتياطى القانونى، والاحتياطى العام، واحتياطى الطوارئ، وهكذا...، إذ يخول النظام الأساسى إدارة المصرف تكوين احتياطيات أخرى في حدود معينة، كما قد تقرر الجمعيات العمومية تجنيب احتياطيات بمسميات مختلفة زيادة في دعم المركز المالى للمصرف وخاصة عند تحقيق أرباح عالية أو استثنائية.

### **ثالثاً : الأرباح المرحلة :**

وهى أرباح محتجزة من الأرباح المحققة والمقرر ترحيلها إلى السنة القادمة لأغراض اقتصادية ومالية.

## رابعاً: المخصصات:

ويتم تكوينها خصماً من حساب الأرباح والخسائر أى بالتحميل على تكاليف التشغيل (مصروفات المصرف) بغض النظر عن نتائج نشاط المصرف (ربح / خسارة)، وذلك لمقابلة التزام مؤكد الدفع أو لتغطية مصروف مؤكد في المستقبل القريب، أو لمقابلة التزامات أو خسائر معلومة يصعب تحديد مبالغها بدقة.

وترتبط فكرة تكوين المخصصات بإظهار المركز المالى فى صورة عادلة وقرينة من الحقيقة، لما يتسم به تكوين المخصصات من قدر من التقدير والاجتهاد<sup>(١)</sup>.

## الفرع الثانى: المصادر الخارجية للأموال

وتشكل ودائع المتعاملين بأنواعها المختلفة عادة الجزء الأكبر من مجموع الموارد مقارنة مع المصادر الأخرى.

وتتنوع ودائع المتعاملين وغالبًا ما تأخذ الصور التالية:

### أولاً: ودائع تحت الطلب

وهى الأموال التى يودعها عملاء المصرف فى حساباتهم الجارية لدى المصرف ويكون لكل منهم الحق فى سحب كل أو جزء من رصيد حسابه الجارى الدائن فى أى وقت يشاء.

وعادة لا يدفع المصرف أى نوع من الفوائد لأصحاب هذه الودائع بل أحياناً يحصل المصرف من أصحاب الحسابات الجارية مصروفات على إدارة هذه الحسابات، وتمثل هذه الودائع العمود الفقرى للمصرف لاستخدامها فى توفير السيولة المطلوبة وفى توظيف جزء منها بدون تكلفة، ولهذا فإن المصارف التجارية تسعى إلى زيادة هذا النوع من الودائع.

(١) صلاح الدين حسن السيسى. المرجع السابق، صفحة ٦٤.

## ثانياً: ودائع التوفير

وهى التى يودعها متعاملو التوفير وبمقتضاها يكون لكل مودع حساب توفير أو دفتر يسجل فيه إيداعاته ومسحوباته والرصيد عقب كل عملية إيداع أو سحب، ويمنح المصرف فائدة ذات معدل سنوى متواضع على أرصدة حسابات التوفير. ونظراً لصغر حجم تكلفة هذه الودائع فإن المصارف التجارية تسعى إلى زيادة حجمها.

## ثالثاً: ودائع بإخطار

وهى أموال يودعها متعاملو المصرف فى حسابات الإيداع الخاصة بهم مقابل فائدة سنوية محددة مقدماً، على ألا يكون لهم الحق فى سحب أى جزء من هذه الودائع مثل إعطاء المصرف إخطاراً بمدة يحددها المصرف مقدماً وإلا سقط حق حلة هذه الودائع فى الفائدة.

## رابعاً: ودائع ثابتة

وهى أموال يودعها متعاملو المصرف لأجل محدد (سنة مثلاً) مقابل فائدة سنوية تسقط إذا سحب المتعامل أى جزء من الوديعة خلال فترة الإيداع وهو ما يطلق عليه كسر الوديعة<sup>(١)</sup>.

## خامساً: قروض من المصرف المركزى والمصارف الأخرى (معلية أو مراسلون)

ويتم اللجوء إليها فى حالات الضرورة مثل نقص السيولة، ومثل هذه القروض تكون بمقابل فائدة محددة مقدماً، ولا تشكل تلك القروض عملياً إلا نسبة بسيطة (إن وجدت) من مجموع موارد المصرف التقليدى.

## سادساً: علاقة أصحاب الودائع بالمصرف التقليدى

هل تختلف تلك العلاقة باختلاف الوديعة؟. لا تختلف العلاقة بين صاحب

(١) د. محمد سعيد سلطان. إدارة البنوك. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م، صفحة ٢٨٢.

الوديعة وبين المصرف باختلاف نوع الوديعة، نظرًا لأنها في جميع الأحوال علاقة دائنية المتعامل ومدىونية المصرف. أى علاقة دائن بمدين<sup>(١)</sup>..

### **المطلب الثانى : استخدامات الأموال فى المصارف التقليدية**

يجيب هذا المطلب عن وجود ارتباط وثيق بين أوجه استثمار المصرف لموارده المالية ومصادر هذه الأموال مما أوجب على أى مصرف العمل على الاحتفاظ بجزء من أمواله فى شكل نقدى لمقابلة احتمالات سحب المودعين من الحسابات الجارية أو التوفير أو من الودائع بإخطار كما يُحتفظ لدى المصرف المركزى فى شكل نقد سائل بنسبة معينة من الإيداعات أو جبها القانون، وبعد بناء وتكوين نسبة السيولة النقدية أو احتياطى المصرف المركزى. ويقوم المصرف التقليدى بتوظيف موارده فى الأوجه التالية:

### **الفرع الأول : الإقراض**

ويعتبر السمة الأساسية للمصرف التقليدى، ويتضح ذلك مما يلى:

أولاً: يوظف المصرف التقليدى عادة الجزء الأكبر من موارده المالية فى منح قروض وسلفيات لمتعامله مقابل فائدة محددة مقدماً كنسبة مئوية من قيمة القرض عن مدة القرض، وعادة ما يحصل المصرف من متعامله طالب القرض على الضمانات الكافية التى يستطيع المصرف فى التاريخ المحدد اللجوء إليها فى حالة عدم سداد المقرض لاستحقاقاته.

ثانياً: يعتبر الإقراض من أهم وسائل المصرف التقليدى فى الحصول على إيراداته وذلك نظرًا إلى كبر حجم الأموال الموظفة فى هذا المجال، وإلى الفرق الواضح بين سعر الفائدة التى يمنحها المصرف لمتعامله عن ودائعهم وبين سعر الفائدة التى يحصل عليها المصرف من المقرضين.

ثالثاً: عادة ما تتوقف موافقة المصرف على إقراض أى من متعامله على ملاءة

---

(١) صلاح الدين السيسى. الإدارة العلمية للمصارف التجارية. مرجع سابق، صفحة ٦٦.

هذا المتعامل وعلى الضمانات الكافية التى يقدمها للمصرف، والتى منها يتأكد الأخير من قدرة متعامله على سداد فائدة القرض ذاته فى نهاية مدة القرض، وليس على الغرض من القرض سواء كان قرصًا استهلاكياً أو إنتاجياً، وطبقاً لهذا فإن القروض التى تمنحها المصارف التجارية لأغراض إستهلاكية تكون تلك التى يطلبها متعاملو المصرف ذوو الملاءة والقدرة على تقديم الضمانات وليس المتعاملين المحتاجين فعلاً.

رابعاً: أما معدل العائد المتوقع من المشروع أو الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروع، فإنها لا تعتبر المعيار الأول الذى يعتمد عليه المصرف التقليدى فى فحص طلبات القروض الإنتاجية المقدمة من المتعاملين لتمويل مشروعاتهم المقترحة، ولكن درجة الملاءة، والقدرة على تقديم الضمانات، هى ما يعتمد عليه المصرف فى الوصول إلى قراره، ولذلك فإن المصرف التقليدى يستخدم المعايير التى تناسب مع خاصية الفردية وهدف تعظيم الربح وليس المعايير الاقتصادية المتعارف عليها<sup>(١)</sup>.

### **الفرع الثانى : الاستثمار فى أدوات يمكن تحويلها إلى نقدية**

مثل سندات الحكومة، وقروض الإنتاج، وعادة ما يكون العائد السنوى الذى تحصل عليه المصارف التجارية فى هذه الأوراق متواضع، ومع ذلك فإن المصارف التقليدية تخصص جزءاً من مواردها لهذا النوع من التوظيف لإمكان تحويله إلى نقدية بسرعة سواء عن طريق البيع أو الاقتراض من المصرف المركزى بضمانيها.

### **الفرع الثالث : الاستثمار فى أوراق مالية**

ويعنى ذلك الاستثمار فى أوراق مالية خاصة بأسهم وسندات شركات مساهمة متنوعة، مع مراعاة عدم التركيز على نوع معين من هذه الأسهم والابتعاد عن الشركات الضعيفة مالياً والتى يرتبط نشاطها بمعدل مخاطر مرتفعة.

---

(١) د. عبد الغفار حنفى، ود. عبد السلام أبو قحف. الإدارة الحديثة فى البنوك التجارية. الطبعة الأولى، المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٣م، صفحة ١٤١، بتصرف.

## الفرع الرابع : خصم الأوراق التجارية

يستثمر المصرف التقليدي جزءاً ملموساً من موارده في خصم الأوراق التجارية، نظراً للملاءمة هذا النوع من توظيف المال وفائدته بالنسبة للمصرف. وعادة ما يعيد المصرف التقليدي خصم هذه الأوراق التجارية لدى المصرف المركزي بمعدل خصم أقل من المعدل الذي خصمت به هذه الأوراق لمعامل المصرف التقليدي وذلك للاستفادة من فرق المعدلين.

## الفرع الخامس: استثمار مباشر

ويقوم المصرف التقليدي أيضاً بتوظيف بعض موارده في تكوين شركات مساهمة مملوكة له بالكامل أو مع طرح جانب من أسهمها للاكتتاب العام لمزاولة نشاط نوعي معين، وفي الواقع العملي فإن نسبة ضئيلة من المصارف هي التي تقدم على مثل هذا النوع من توظيف الأموال، وحتى داخل هذه النسبة فإن نسبة الأموال الموظفة في تكوين شركات تكون ضئيلة بالمقارنة بمجموع الأموال المتاحة، إذ ليس من عملها الأساسي تكوين شركات أو الدخول في مشاركات. وعلاقة المصرف التقليدي بمتعامله هي في جميع الأحوال علاقة دائنية ومديونية<sup>(١)</sup>.

---

(١) صلاح الدين السيبي. إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية. مرجع سابق، صفحة ٢٢ - ٤٨، بتصرف.

## المبحث الثانى

### المصادر والاستخدامات فى المصارف الإسلامية

لا تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية فى توافر مصادر واستخدامات للأموال بها، والخلاف الجوهرى هو فى طبيعة هذه المصادر وتلك الاستخدامات تبعًا لاختلاف منهجية النظامين، مما جعل للمصارف الإسلامية سمات مميزة لمصادر الأموال بها واستخداماتها. ويوجب هذا المبحث عن طبيعة تلك المصادر واستخداماتها، وخصوصيتها، ووجه الاختلاف بين النظامين الإسلامى والتقليدى فى هذا الشأن وذلك على النحو التالى:

#### المطلب الأول: مصادر الأموال فى المصرف الإسلامى

تنقسم مصادر الأموال فى المصرف الإسلامى إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية، ولكن بمنهجية تعترىها بعض الخصوصية المتوافقة مع طبيعة تلك المصارف، ويتضح ذلك مما يلى:

#### الفرع الأول: مصادر داخلية

وهى تشمل أيضًا :

أولاً: رأس المال: ممثلًا فى القيمة الاسمية المدفوعة للأسهم المصدرة، ويعد بمثابة تأمين لامتصاص الخسائر المحتملة التى يمكن حدوثها مستقبلاً، ومصدر ثقة المودعين، والمصدر الأساسى للأموال لبدء النشاط.

ولا يوجد حجم أمثل من رأس المال يمكن تطبيقه في جميع الحالات، إذ يرتبط ذلك بالدور المستهدف لنشاط المصرف وبما يسمح له بتغطية نفقاته وتحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم.

**ثانيًا: الاحتياطات:** ويتم تكوين الاحتياطات المختلفة اللازمة لدعم المركز المالى للمصرف، والمحافظة على ثبات قيمة ودائعه وموازنة الأرباح.

**ثالثًا: الأرباح غير الموزعة/ المرحلة:** وتستقطع من أرباح المساهمين لدعم المركز المالى للمصرف وهى بخلاف الأرباح التى تقرر توزيعها.

واحتفاظ المصرف الإسلامى ببعض الأرباح لا يتعارض مع الشرع، باعتباره يعمل مضارباً بأموال المودعين لمواجهة ما قد يطرأ على المصرف من ظروف غير عادية<sup>(١)</sup>.

**رابعًا: علاوة الإصدار:** وهى رسوم يدفعها المساهمون الجدد عند الاكتتاب فى زيادة رأس المال.

### **الفرع الثانى: وجه الاختلاف بين النظامين بالنسبة لمصادر الأموال الداخلية**

يتركز الاختلاف أساسًا بين المصارف الإسلامية والتقليدية فى: حجم رأس المال، والوعاء الربحى الذى تحسب منه الاحتياطات.

فبالنسبة لرأس المال فى المصارف الإسلامية: فإنه بصفة عامة من المتوقع أن يكون رأس المال فى المصارف الإسلامية أكبر منه فى حالة المصارف التقليدية، نظرًا للاثتى:

**أولًا:** زيادة نسبة أموال المصارف الإسلامية المستثمرة فى مشاركات ومضاربات وإنشاء مشروعات مقارنة مع النسبة النظرية فى المصارف التقليدية.

---

(١) محمد جلال سليمان. الودائع الاستثمارية فى البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، ١٩٩٦م، صفحة ١٧-١٨ بتصرف، نقلًا عن: د. شوقى إسماعيل شحاتة. البنوك الإسلامية. دار الشروق، جدة، ١٩٧٧م، صفحة ٦٥.

ثانيًا: عدم إمكان اعتماد المصرف الإسلامي على تمويل الزيادة المطلوبة من الأموال في ودائع المتعاملين خاصة في السنوات الأولى لحياته نظرًا لميل هذه الودائع لأن تكون من النوع قصير الأجل. وبالطبع فإن حجم رأس المال يتوقع أن تزداد نسبته في المصارف الإسلامية بشكل عام وخاصة ذات النمط الاستثماري المحلي أو الدولي.

ثالثًا: وبالنسبة للاحتياطيات: يمثل تكوين الاحتياطيات عنصر الاختلاف الرئيس بين النظامين، حيث إنها تستقطع من نصيب المساهمين في الأرباح فقط وليس من صافي الربح الذي يحققه المصرف الإسلامي في نهاية فترة زمنية معينة، ويرجع ذلك إلى أن صافي ربح المصرف الإسلامي يشتمل على أرباح المودعين وأرباح المساهمين... ونظرًا إلى أن علاقة المودعين بالمصرف الإسلامي علاقة مشاركة محدودة بفترة زمنية هي مدة الوديعة، وعلاقة رب مال (المودع) بمضارب (المصرف) فلا يجوز أن يشمل وعاء الأرباح الذي يقتطع منه الاحتياطيات على نصيبهم من الأرباح. وثمة أمر آخر أن الاحتياطيات تمثل أرباحًا محتجزةً لتدعيم المركز المالي للمصرف في السنوات المقبلة، كما أن علاقة المودع مع المصرف قد تتوقف في أي وقت بسحب وديعته الاستثمارية، لذا فإن العدالة تقتضي أن تتم تسوية نصيبه من الأرباح الصافية سنويًا<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثالث: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية

ويختلف المصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي في أن مصادره الخارجية تقتصر على ودائع متعاملية فقط (وهي: الودائع تحت الطلب - الادخار الاستثماري - ودائع الاستثمار) نظرًا إلى عدم مشروعية حصوله على قروض بفائدة تحت أي ظرف من الظروف. ويترب على ذلك الآتي:

(١) إسماعيل حسن. موارد واستخدامات البنوك الإسلامية. بحث غير منشور، مقدم إلى ندوة البنوك الإسلامية، بنجلاديش، دكا، خلال الفترة من: ١١ - ١٢ مارس ١٩٨٥م، صفحة ١٢ وما بعدها، بإيجاز.

## أولاً: ودائع المتعاملين

وتوجد اختلافات من حيث نوعية الودائع، وعلاقة أصحاب الودائع بالمصرف.

### ثانياً: نوعية الودائع

إنه من المتوقع أن تزداد نسبة الودائع الاستثمارية عن الودائع تحت الطلب مقارنة بالمصرف التقليدي نظراً للطبيعة الاستثمارية العامة للمصرف الإسلامي.

### ثالثاً: علاقة أصحاب الودائع بالمصرف الإسلامي

تختلف عن المصرف التقليدي، ففي المصرف التقليدي تكون العلاقة بينهما علاقة دائنية بمديونية / علاقة دائن بمدين. أما في المصرف الإسلامي، فإن هذه العلاقة تكون علاقة عقد مضاربة، وبمقتضى عقد المضاربة فإن صاحب الوديعة (رب مال) يسلم بنفسه أو عن طريق شخص آخر إلى المصرف الإسلامي (رب العمل أو المضارب) مبلغ الوديعة ويوكله في إدارة استثمارها على أن يكون الربح المحقق مشاعاً بينهما بنسبة محددة مقدماً من الأرباح وليس من مبلغ الوديعة - أما في حالة الخسارة - فيتحملها صاحب الوديعة وتكون خسارة المصرف الإسلامي في عمله وجهده المبذولين - طالما لم يثبت تقصير المصرف في الإدارة.

### رابعاً: توزيع أرباح المضاربة

إن نسبة توزيع الأرباح بين المودع (كرب مال) والمصرف (كمضارب) يتفق عليها كنسبة ثابتة وينص عليها في عقد خدمات مصرفية الذي يمثل عقد مضاربة بين المودع والمصرف، وتكون في جميع الحالات مشاعاً في الأرباح، (وفي حالة بنك دبي الإسلامي فإن نسبة توزيع أرباح المضاربة ثابتة وهي [حالياً] بنسبة ٨٠٪ للمودع و ٢٠٪ للمصرف)، إلا أنه في بعض المصارف تكون هذه النسبة مختلفة باختلاف الوديعة حيث تزيد في الوديعة المقيدة عنها في الودائع المطلقة نظراً لزيادة عنصر المخاطرة في الودائع المقيدة عنها في الودائع المطلقة<sup>(١)</sup>.

(١) د. إبراهيم أحمد الصعدي. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٨، ربيع أول ١٤٠٤ هـ - ديسمبر ١٩٨٣ م، صفحة ٤٢ - ٤٥، بتصرف.

والتقييد قد يكون من حيث عنصر الزمن أو المكان أو نوع النشاط. فتنقسم الودائع طبقاً لنوع الزمن إلى ودائع ثابتة، وودائع لإخطار، وودائع توفير استثماري، أما بالنسبة للمكان فتنقسم الودائع إلى ودائع تستثمر محلياً، وودائع للمصرف الحق في استثمارها خارجياً، وبالنسبة لنوع النشاط فتنقسم الودائع إلى ودائع يشترط المتعامل استثمارها في نشاط معين مثل تجارة أو صناعة معينة، وودائع يطلق المتعامل للمصرف حرية توجيهها في التوظيف الملائم.... وهكذا.

وقد بين الباحث الأوعية الإدخارية - وهي العنصر الرئيس في مصادر الأموال بالمصرف الإسلامي - وذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث.

### **المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**

تنطلق عملية استخدامات الأموال هنا من فرضية أن المصارف الإسلامية لا تقرض أموالاً - أى لا تتاجر في الأموال وإنما تتجر بها - مما أوجب عليها أن تعمل على استثمار مدخرات المتعاملين معها في الأوجه المشروعة التي تساهم في تحقيق التنمية بشكل فعال وفي الوقت نفسه بما يعود على المساهمين - أصحاب حقوق الملكية - بعائد مجزى.

ومن هذا المنطلق سوف يجيب هذا المطلب عن استخدامات الأموال وذلك على النحو التالي:

### **الفرع الأول: أساليب استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**

بينما تقوم عملية استخدام الموارد بالمصارف التقليدية على نظام القروض بالفائدة والتسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة، والتي تدخل جميعها في دائرة الإقراض بفائدة. فإن المصارف الإسلامية تقوم على أساس قاعدة تحريم الفوائد الربوية، ومن ثم فإنها تمارس نشاطها التوظيفي للموارد بعيداً عن الأسس التي يقوم عليها نشاط الإقراض والائتمان في المصارف التقليدية.

وينطلق العمل في تشغيل موارد المصارف الإسلامية على أساس أن الربح ليس هو الهدف الأوحد وإن كان أحد الأهداف الرئيسة التي لا يجوز إغفالها؛ لأنه مقوم مهم يمنح المصرف القدرة على الاستمرار وعلى جذب موارد جديدة، وبصفة خاصة إيداعات المتعاملين مع هذه المصارف<sup>(١)</sup>.

وهناك أشكالاً وصيغاً تمارس المصارف الإسلامية العمل بها وأهمها الآتى:

#### **أولاً: إنشاء مشروعات مباشرة**

ويقوم المصرف باستثمار الأموال في مشروعات يتولى دراستها والتأكد من صلاحيتها وجدواها، ويقوم على تنفيذها وإدارتها ومتابعتها، ومثل هذه المشروعات تظل ملكاً كاملاً للمصرف طالما احتفظ برأسها، إلا أن مثل هذا المشروع لا يكون له كيان قانونى مستقل عن كيان المصرف ويظل امتداداً قانونياً له مثل إحدى وحداته وإداراته الفنية الأخرى.

#### **ثانياً: إنشاء مشروعات بالاشتراك مع الغير**

حيث يقوم المصرف بالاشتراك مع آخرين سواء من الهيئات أو الأفراد بتأسيس مشروع جديد أو شراء مشروع قائم، يكون له كيان قانونى مستقل عن كيان المصرف، وعادة ما يتخذ شكل شركة أموال.

وأيضاً عادة ما يتحدد دور المصرف في مثل هذه المشروعات حسب قيمة مساهمته سواء بالحصص أو بالأسهم ومدى مشاركته في الإدارة الفعلية للشركة، وهذا النوع يعتبر من الأشكال السائدة لدى الكثير من المصارف حالياً لما يتمتع به من حماية قانونية كاملة لأموال المصرف.

#### **ثالثاً: التمويل بالمشاركة**

ويعنى هذا مساهمة المصرف في رأس مال المشروع مما يترتب عليه أن يصبح

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية. الجزء الخامس، الجزء الشرعى، مرجع سابق، صفحة ١٩٣ - ١٩٥.

المصرف شريكًا في ملكية هذا المشروع وكذا إدارته والإشراف عليه، وشريكًا في كل ما يترتب عليه من ربح أو خسارة بالنسبة المتفق عليها، ولأن المصرف الإسلامي ينطلق من تصور الإسلام ومنهجه في المعاملات - وهو أصل قامت عليه الفكرة - فإن استثماراته المباشرة أو مشاركته تخضع لمعايير الحلال والحرام التي يحددها الإسلام، ويترتب على ذلك تحقيق ثلاثة مقاصد:

أ - توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان.

ب- تحرى أن يقع المنتج - سواء كان سلعة أو خدمة - في دائرة الحلال، وأن لا يصنف في دائرة الحرام.

ج- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد، ولا شك أن نظام التمويل بالمشاركة يحقق عائدًا ووفيرًا من المصالح للفرد والجماعة منها ما يلي:

١ - تعاون رأس المال مع الخبرة في العمل على تحقيق معدلات تنمية مرتفعة.

٢ - يساعد على تشجيع المودعين على إيداع أموالهم في المصارف الإسلامية نظرًا لما يوفره هذا الأسلوب من تحقيق أرباح مناسبة تتمشى مع أحكام الشريعة الإسلامية..

٣ - تحرير الفرد من نزعة السلبية التي يتسم بها المودع في المصارف التقليدية الذي يودع أمواله انتظارًا للفائدة الربوية التي يمنحها له هذا المصرف.

٤ - دفع المصرف الإسلامي إلى ضرورة العمل على تجنيد كل طاقاته وإمكاناته الفنية في استخدام الأموال التي استأمنه عليها المودعون لتحقيق مصالحهم.

٥ - إتاحة الفرصة أمام المصرف الإسلامي لفتح مجالات جديدة وفرص للعمل بما يحقق التنمية في المجتمع.

وتنقسم المشاركة إلى مشاركة دائمة، ومشاركة متناقصة، ومشاركة قصيرة الأجل، وقد وردت في الفقه الإسلامى شركة العنان، والمزارعة، والمساقاة، وغيرها من أدوات استثمارية ذكرها الباحث في المبحث الثالث من الفصل الثانى.

#### رابعاً: المضاربة

وعرفت بأنها عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالاً ليتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو نحوهما<sup>(١)</sup>، وبالتالي فإن المضاربة عقد بين رب المال الذى يقدم ماله، وبين المضارب الذى يقدم عمله، فيد المضارب على المال يد أمانة، وتصرفه في هذا المال تصرف الوكيل، وقد تكون المضاربة مطلقة أو مقيدة. وعادة ما تحكم علاقة المصرف بمستخدمى الأموال علاقة المضاربة المقيدة كما أن عقود المضاربة الجماعية هى الشكل المنظم لعلاقة أصحاب حسابات الاستثمار بالمصرف الإسلامى حيث تختلط أموال المودعين بعضها ببعض. وقد فصل الباحث ذلك بالمبحث الثالث من الفصل الثانى.

#### خامساً: التمويل بالمرا بعة

ويقوم هذا الشكل من أشكال التمويل على أساس أنه أحد الأشكال الشرعية للبيوع فى الشريعة الإسلامية، وهو أن يقوم المصرف ببيع ما سبق له أن اشتراه بثمنه الأصلى مع زيادة ربح عليه، ويطبق هذا الشكل فى مجال التجارة المحلية والخارجية.

#### سادساً: بيع السلم

وهو أحد أشكال البيوع الشرعية، وتقوم فكرته على أن شخصاً ما لديه المال اللازم كئمن للسلعة، إلا أن البائع لم تتوافر لديه السلعة المطلوبة بعد، ومن ثم يقوم هذا المشتري بدفع الثمن مقدماً دفعة واحدة أو على دفعات إلى البائع الذى يجب أن يسلمه السلعة بالمواصفات التى اتفق عليها وفى الزمان والمكان المحددين بالعقد.

(١) مصطفى عبد الله همشرى. الأعمال المصرفية والإسلام. الطبعة الأولى، مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بدون تاريخ، صفحة ٨٨.

## سابعاً: البيع بالتقسيط

وقد أجازته الفقهاء إن كان السعر انذى تباع به السلعة بالتقسيط هو نفس سعرها الحالى، ولكن البعض منهم اعترض على زيادة السعر في حالة الأجل باعتبار أن هذه الزيادة تعد من قبيل الربا، إلا أن جمهور الفقهاء قد أجازها ما دام البيع قد تم عن تراض وكان الخيار للمشتري، وألا تكون السلعة من الأساسيات التي قد يؤدي غيابها أو عدم القدرة على شرائها بالثمن الحالى إلى هلاك الناس - مثل الطعام والعلاج - وأن لا يكون الفارق محسوباً على أساس الفوائد والقدرة على التمويل<sup>(١)</sup>.

## ثامناً: البيع التأجيري

وهي صيغة تجمع بين البيع والتأجير، وعادة ما تستخدم هذه الصيغة في المعدات الرأسمالية أو الوحدات السكنية، وبمقتضى تلك الصيغة يقوم المصرف بشراء معدات أو إنشاء مبانٍ وطرحها للبيع بقيمة محددة. ويتفق مع المتعامل على عدم نقل الملكية للمشتري مقابل عدم قيامه بسداد كامل الثمن فوراً. وعند تمام سداد الأقساط تنتقل الملكية نهائياً للمشتري وتهدف هذه الصيغة وأمثالها إلى تلبية احتياجات المجتمع بما يساعد على إحداث التنمية الاقتصادية وأيضاً الاجتماعية وفق ما أحله الله تعالى بعيداً عن الفائدة (الربا) أخذاً أو إعطاءً. ومن هنا فإن المصارف الإسلامية لا تقرض - أى لا تتاجر في الديون - وإنما تستثمر مدخرات المتعاملين معها في الأوجه التي تحقق صالح التنمية، وفي نفس الوقت بما يعود بعائد مجزى على مواردها.

## الفرع الثاني: أهداف استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:

يجيب هذا الفرع عن الآتى:

(١) د. عبد الله الجزيري، ومحمد حسن التهامي. أساليب توظيف الأموال في البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الطبعة الأولى، مطبوعات بنك فيصل الإسلامى المصرى، القاهرة، ١٩٨٣م، صفحة ١٣ - ١٤.

لقد وجدت المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية نابعة من مبادئ وأهداف الفكر الاقتصادي الإسلامي، ساعية إلى تحقيق أهداف توظيف الأموال من منظور إسلامي، ومن ثم يمكن تقسيم الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها ضمن الإطار العام للشريعة الإسلامية إلى الآتي:

### أولاً: أهداف خاصة بتحقيق المنفعة الذاتية للمصرف الإسلامي

ويعتبر هدف الربحية جوهر تلك الأهداف ويسعى المصرف إلى تحقيقها في ضوء التوازن بين هذا الهدف وكل من السيولة والمخاطرة، ويتضح ذلك من بيان الآتي:

أ - هدف الربحية: ما أهمية تحقيق الربحية في المصارف الإسلامية؟ ..

١ - تعتبر الأرباح أهم الأهداف قاطبة وبدونها لن تستطيع المصارف الاستمرار أو البقاء، كما لن تتمكن من تحقيق أهدافها الأخرى، والربحية لا تهم فقط حملة الأسهم باعتبار أن الربح يعد حافزاً أساسياً لديهم للاحتفاظ بأسهمهم، أو التخلص منها، ولكنها تهم أيضاً إدارة المصرف باعتباره مؤشراً مهماً يتم في ضوءه تقويم أداء المصرف، كما تدعم الربحية حقوق الملكية في صورة احتياطات وأرباح محتجزة بالإضافة إلى أنه يمكن المصرف من استيعاب أى خسائر أو أى ظروف طارئة محتملة الوقوع.

٢ - تهم الربحية المودعين؛ لأنها تحقق لهم الضمان لودائعهم وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم.

٣ - تهم الربحية المجتمع ككل؛ لأن في ذلك تأمين لوجود المصرف واستمرار خدماته وتدعيمه للبيئة والمجتمع الذي يوجد فيه.

٤ - من الأهمية بمكان أن تكون ربحية المصرف الإسلامي مستقرة وفي نمو مستمر حتى يتمكن ليس فقط من توزيع عائد متزايد على المساهمين، ولتشجيع المودعين على التعامل مع المصرف، وتنمية موارده والحفاظ على أوجه النمو للمصرف أيضاً، وبالتالي يتمكن من تحقيق أهدافه الكلية، والتي يعتبر تحقيقها

هو المقياس الحقيقي لنجاح المصرف، وذلك لأن الربحية وإن كانت مقياسًا لنجاح المؤسسة وفي تحقيق هدف المتعاملين والمساهمين، إلا أنها مقياسٌ غير كامل في المدى البعيد، حيث يجب قياس النجاح الكلي بمستوى تحقيق المؤسسة لأهدافها الكلية.

#### ب - هدف الأمان:

يسعى المصرف إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر وذلك بمحاولة اتباع سياسة التنوع في توظيفاته، وبالرغم من أهمية هذا الهدف إلا أنه يبدو وكأنه متعارض مع هدف الربحية، حيث يتطلب تحقيق الدرجة القصوى من الأمان أن يتم الاحتفاظ بالأموال في أصول نقدية أو شبه نقدية مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح المحققة، ومهمة إدارة المصرف هي خلق التوازن بين هذين الهدفين عن طريق ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر على أساس أن يختار المصرف مشروعات الاستثمار التي تتناسب مع درجة المخاطرة المقبولة. وإضافة إلى ذلك إدخال عنصر المخاطرة في الحسابان، لذلك يلزم وجود حجم مناسب من الموارد الذاتية للمصرف لتوفير عنصر الأمان لأصحاب الودائع الاستثمارية<sup>(١)</sup>..

#### ج - هدف النمو:

ما الذي يعبر عنه تحقيق النمو بالنسبة لإدارة المصارف الإسلامية؟..

يعتبر هدف النمو أحد أهم أهداف المصرف الإسلامي، وتحرص الإدارة على تحقيقه، وتقاس به كفاءتها، ويقصد به:

١- نمو الموارد الذاتية المتمثل في رأسمال المصرف، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات.

---

(١) د. محمد جلال سليمان. الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية. مرجع سابق، صفحة ٤٠ - ٤٢، نقلًا عن: د. سيد الهوارى. المعضلة الرباعية في إدارة الأموال في البنوك الإسلامية، برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة (دورة تدريبية)، جدة، بدون تاريخ، صفحة ٢-٩.

٢ - نمو الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بأنواعها المختلفة.

٣ - نمو نصيب المصرف من السوق المصرفية.

٤ - نمو إجمالى الأصول وحجم النشاط.

٥ - نمو عدد المتعاملين وعدد العمليات المصرفية.

### ثانياً: أهداف خاصة بتحقيق المنافع الاجتماعية

وهذه الأهداف المرتبطة بالعائد الاجتماعى للمصارف الإسلامية تتمثل في الآتى:

أ - المشاركة في خطط التنمية: وتقوم المصارف الإسلامية بدور كبير في عملية التنمية من خلال تحقيق الوظائف التالية:

١ - وظيفة المصرف الاستثمارية من حيث إنشاء المشروعات التى تدرج ضمن خطة التنمية على مستوى الدولة.

٢ - وظيفة المصرف التمويلية: عن طريق تمويل رأس المال العامل أو الثابت ثم التخارج بأسلوب المشاركة المتناقصة.

٣ - تمكين المصارف الإسلامية من المشاركة في تحسين المناخ الاستثمارى عن طريق إعداد دراسات الجدوى والتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة.

٤ - يمكن أن تساهم في اكتساب الخبرات بالاحتكاك بالكفاءات المصرفية بما ينعكس على رفع كفاءة العاملين بالمصرف<sup>(١)</sup>.

ب- توفير الحاجات الأساسية للمجتمع حسب سلم الأولويات في الفكر الاقتصادى الإسلامى:

من هنا فإنه يجب على المصارف الإسلامية عندما تمارس أنشطة استخدام

---

(١) د. جاد الرب عبد السميع حسنين. مفهوم تعظيم العائد وأثره على سياسات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٩٩٣م، صفحة ١٢٢.

الأموال التي تقوم بها أن تراعى العمل على توفير الحاجات الأساسية للمجتمع، والاهتمام بالمشروعات التي تلبى الضروريات في المقدمة، حيث لا ينبغي أن يوجه المصرف استثماراته إلى التحسينات وهناك الضرورات الكثيرة التي لم تشبع بعد.

### ج- تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي:

ويرى الباحث أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال وسائل متنوعة منها:

١ - إحياء فريضة الزكاة: وذلك بإخراج الزكاة على أموال المساهمين التي في حوزة المصرف مثل الاحتياطيات، والأرباح غير الموزعة، ومخصص مخاطر الاستثمار، وكل أموال مستقطعة من أرباح المساهمين، وصرفها في المصارف الشرعية التي حددها القرآن الكريم وأشارت إليها السنة النبوية المطهرة ووضحها السادة فقهاء المسلمين.

٢ - القرض الحسن: لذوى الحاجات.

٣ - رعاية المهويين من أبناء الأمة بكل الوسائل.

٤ - دعم الباحثين بكل السبل التي تعينهم على الاستمرار والتقدم في البحث العلمي لخدمة الأمة وخاصة مجال المال والاقتصاد الإسلامى.

٥- المساهمة في إحياء ونشر كتب التراث الإسلامى وعلى الأخص منها ما يتعلق بفقهاء المعاملات، والاقتصاد الإسلامى، وتعزيز نظرية المصارف الإسلامية، وتأكيد مكانتها الحضارية في دعم مسيرة التنمية محلياً وعالمياً بالصيغ والأدوات المجازة شرعاً، ويُبرز عدالة وسمو المنهج الإسلامى وصلاحيته لكل زمان ومكان.

وغير ذلك الكثير من الوسائل والمجالات التي يمكن أن تساهم في دعمها المصارف الإسلامية.

## المبحث الثالث

### الأثار الاقتصادية للأداء المتوقع للمصارف الإسلامية

لقد انطلقت فكرة المصارف الإسلامية من فرضية تؤكد إمكانية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كأساس لوجود عمل مصرفي خال من التعامل بالفائدة أخذًا أو إعطاءً. وطبقت المصارف الإسلامية أساليب شتى لتحقيق الفكرة، سواء على مستوى مصادر الأموال لديها، أو من خلال استخدامات الأموال لتلبية احتياجات المجتمع وتنمية الثروات والاستثمار الأمثل وخدمة عملية التنمية الاقتصادية.

فما هي الأثار الاقتصادية المتوقعة لهذا الأداء؟، وهل هناك جدوى اقتصادية لاستخدامات الأموال بالصيغ التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وتأخذ بها المصارف الإسلامية؟. وهل يختلف المردود الاقتصادي عما هو قائم عليه نظام الأداء بالمصارف التقليدية؟، وما جدوى ذلك لعملية التنمية الاقتصادية؟...

لذلك سوف يجيب هذا المبحث عن البعد الإقتصادي لأهم صيغ التمويل التي تأسست عليها الفكرة ويتمثل ذلك في نظام المشاركات، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

#### المطلب الأول: الأفضلية الاقتصادية للمشاركات في عملية التنمية

يعد أسلوب التمويل بالمشاركة البديل الإقتصادي الأفضل لنظام الإقراض بالفائدة وذلك لمبررات اقتصادية مهمة لعملية التنمية الاقتصادية، وأياً كان أسلوب

التمويل بالمشاركة سواء تم لمشروعات قائمة أو لجزء من نشاط مشروعات جديدة، أو شراكة في صفقة معينة، أو تمويل بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك إلى آخره، فإن الأساس هو تحريم الاستثمار أو التمويل بالفائدة بشكل عام وتحريم نظام الإقراض بفائدة الذى تقوم عليه آلية العمل بالمصارف التقليدية بشكل خاص، واحترام قيمة العمل ورأس المال في الإسلام. ويوجب هذا المطلب عن الآتى:

### الفرع الأول: الكفاية الاقتصادية للاستثمار

وتشمل:

#### أولاً: ربحية المشروع فى النظام التقليدى

لا يعنى المقرض بفائدة ثابتة ( المصرف التقليدى ) ربحية المشروع الذى يسعى إلى تمويله إلا فى الحدود التى تكفل سداد القرض مع فوائده؛ وذلك لأن المقرض لا يغمم إلا الفائدة الثابتة المشروطة على القرض أيا كانت ربحية المشروع الممول. فإذا توافرت للمقرض الضمانات الكافية لسداد مستحققاته، فإن ربحية المشروع الذى يموله لا تعنيه فى شىء، وعلى ذلك فإن المصارف الربوية توظف أموالها فى المجالات التى تتوافر فيها الضمانات وبغض النظر عن معدل ربحيتها، أو بعبارة أخرى فإن أولوية الإقراض تكون حسب درجة يسار المقرض وملاءته، لا على حسب معدل ربحية المشروع الذى يخصص له مبلغ القرض. وإذا اعتبرنا أن معدل الربحية مؤشر للكفاية الاقتصادية فإن نظام الإقراض الربوى يكون بذلك مجافياً لتلك الكفاية فى تخصيص الموارد للاستثمار<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: ربحية المشروع فى النظام الإسلامى

وعلى النقيض من النظام التقليدى فإن معدل الربحية يحتل المكانة الأولى فى مجال

---

(١) د. محمد نجاته الله صديقى. [ Siddiqi, M. N., .. Rationale of Islamic Banking ] ترجمة د. رفیق المصرى. الطبعة الأولى، سلسلة المطبوعات العربية، المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى، جدة، ١٩٨١م، صفحة ٨٥.

تقييم فرص الاستثمار من وجهة نظر الممول على أساس المشاركة في الربح والخسارة. فالعائد الذي يعود على الممول يتوقف طردياً على معدل ربحية المشروع الذي يقوم بتمويله. وبما أن المصارف الإسلامية قائمة على أساس نظام المشاركة فإنها تعطى الأولوية لمعيار الربحية في تقييمها لفرص الاستثمار التي تسعى إلى تمويلها. كما يعينها استمرار نجاح المشروع الذي تسهم بتمويله - وفي كل هذا ما يكفل تحقيق الكفاية الاقتصادية في تخصيص الموارد بين فرص الاستثمار السانحة، وذلك من وجهة نظر الممول.

### ثالثاً: وجهة نظر المنظم

لا تختلف النتائج إذا ما أخذنا في الاعتبار سلوك المنظم الذي يسعى إلى تمويل استثماراته. ففي ظل نظام الإقراض الربوي تمثل الفائدة تكلفة ثابتة يتحملها المنظم، وهى بذلك ترفع من معدل الخسائر المحتملة وتخفض من معدل الربح المحتمل تحقيقه للمنظم. والنتيجة إذاً هي رفض المنظمين لبعض الفرص التي تعد مجالات جيدة للاستثمار لولا الفائدة الثابتة التي ترفع من درجة المخاطرة التي يتحملها المنظم.

### رابعاً: المخاطرة في ظل نظام المشاركة

يشارك المصرف الإسلامي بنسبة محددة في خسائر المشروع المحتملة. وفي هذا ما يقلل من درجة المخاطرة التي يتحملها المنظم، أما لو كانت المشاركة على شكل عقد مضاربة إسلامي فإن خسائر المنظم - الذي يشارك بعمله - تنحصر في احتمال فقدان عائد التنظيم الذي يمكنه تحقيقه فيما لو وجه مقدراته التنظيمية إلى مجالات أخرى. وعلى ذلك تكون الخسائر التي يحتمل أن يتحملها المنظم أقل في ظل نظام المشاركة عما هي عليه في ظل نظام الإقراض الربوي بمقدار الفائدة والنقص في أصل القرض والناجم عن فشل المشروع<sup>(١)</sup>.

(١) د. محمد نجاته الله صديقي. المرجع السابق، صفحة ٨٧.

## خامساً: خفض احتمالات الخسائر

من هنا فإن المصرف الإسلامى يخفض من احتمالات خسائره عن طريق تنوع المجالات التى يشارك بتمويلها؛ ذلك لأن تنوع الاستثمارات من شأنه أن يخفض من حجم الخسائر المحتملة عند كل مستوى للعائد المتوقع.

## سادساً: حجم الاستثمارات ودرجة المخاطرة

ويستتج من هذا أن حجم الاستثمارات الكلية ودرجة المخاطرة الكلية التى يتحملها المجتمع تكون أكبر فى ظل نظام المشاركة الإسلامى عما هو عليه فى نظام الإقراض الربوى. ولا يخفى أهمية تحمل المخاطر فى مجال تحقيق التقدم الاقتصادى، هذا فضلاً عن أفضلية نظام المشاركة فى مجال توجيه الموارد إلى الاستثمارات الأكثر جدوى. ومحصلة ذلك هو تحقيق مستوى أعلى لكل من العمالة والدخل القومى ومعدل التنمية الاقتصادية فى ظل نظام المصارف الإسلامية.

## الفرع الثانى : عدالة التوزيع

يقضى نظام الإقراض الربوى إلى توزيع غير عادل لعوائد الاستثمار فيما بين الممول والمنظم، وهذه فرضية تؤدى إلى المفارقات التالية بين النظامين الإسلامى والتقليدى:

### أولاً: نتائج المشروع

إن نتائج المشروعات الاستثمارية غير مؤكدة، وإذا كانت هذه هى طبيعة الأشياء، فإنه لا يكون من العدالة فى شىء أن يحظى المقرض على عائد ثابت ومضمون، وذلك فى نفس الوقت الذى يتحمل فيه المنظم بمفرده خسائر المشروع، فى حالة تحققها، إلى جانب التزامه بالفائدة للمقرض. هذا على حين أن تحقق الخسائر قد يكون راجعاً إلى عوامل خارجية ليس للمنظم يد فيها أو حيلة إزاءها. وإذا نجح المشروع الاستثمارى وحقق المنظم أرباحاً طائلة، فإن تحديد نصيب المقرض

من هذه الأرباح بمقدار فائدة القرض يكون مجحفًا بالقرض، وينصرف هذا سواءً بالنسبة لأصحاب رأس مال المصرف الربوى أو بالنسبة لأصحاب الودائع فيه.

### ثانياً: نصيب المنظم في الأرباح

يبلغ نصيب المنظم في الأرباح النقدية حدوداً مرتفعة في ظروف التضخم، في نفس الوقت الذى تتحول فيه الفائدة النقدية الثابتة على أموال المودعين بالمصرف التقليدى إلى فائدة سالبة - أى خسائر - كقيمة حقيقية.

### ثالثاً: سداد الفوائد

إن سداد المنظم للفوائد من أمواله الخاصة في حالة تحمل الخسائر ينطوى في واقع الأمر على تحويل للثروات من طبقة المنظمين إلى طبقة المقرضين، وفي هذا ما يفضى في نهاية الأمر إلى تركيز الثروة في أيدي قلة من الموسرين الذين يفضلون سلوك الطريق الأيسر لاستثمار أموالهم في الإقراض ذى العائد المضمون، وذلك كله على حساب الطبقة المنتجة التى تغامر بالاستثمار في مجالات محفوفة بالمخاطر، وفي هذا ما يفضى إلى سوء توزيع الدخول والثروات وشدة التفاوت بينها<sup>(١)</sup>.

### رابعاً: مزايا اقتصادية في ظل النظام الإسلامى

ويستتج من ذلك أن مثل هذه المفارقات لا تنشأ في ظل المصارف الإسلامية عند اتباع نظام المشاركة. فالمصارف الإسلامية تشارك المنظم في خسائره، كما أن مقدار نصيبها في الربح يتغير تبعاً لمقدار الربح الذى تحققه المشروعات التى تمولها تلك المصارف. بالإضافة إلى ذلك فإن النتائج المذكورة ترتبياً على التضخم لا تتحقق في ظل نظام التمويل بالمشاركة، فضلاً عن أنه لا يقوم احتمال تركيز الثروات بسبب التزام الفوائد في حالة تحمل الخسائر.

(١) د. رفيق يونس المصرى. أصول الاقتصاد الإسلامى. الطبعة الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٩ م، صفحة ٢٦.

ويتوقف عائد كل من التنظيم والتمويل على نتائج المشروع وهذا يكفل تحرى كل من المنظم والمصرف الإسلامى (بصفته ممولاً) الحيطه والحذر فى اختيار فرص الاستثمار، وانتقاء الأكفأ اقتصادياً منها.

### الفرع الثالث: علاقة المشاركة بالاستقرار النقدي

تنطلق هذه الفرضية من دور كل من النظامين فى إحداث التضخم، ويتضح ذلك مما يلى:

#### أولاً: النظام التقليدى

تميل المصارف التقليدية إلى التوسع فى خلق الائتمان؛ ذلك لأن أرباح المصرف التقليدى تتوقف على مقدار الفوائد التى تحصلها على القروض التى تقدمها، ولما كان المعيار فى منح الائتمان هو درجة يسار المقرض، وليس إنتاجية المجالات التى توظف فيها الأموال المقرضة، فإنه لا توجد علاقة وثيقة بين حجم الائتمان الممنوح وحجم الإنتاج المترتب عليه، إذ غالباً ما يفوق الأول قيمة الثانى، وعلى ذلك يميل الإقراض التقليدى إلى أن يكون تضخميًا.

#### ثانياً: النظام الإسلامى

يهتم النظام الإسلامى القائم على نظام المشاركة بإنتاجية المشروعات التى تقوم بتمويلها، وعلى ذلك فإن ما تقدمه من أموال سوف يقابله إنتاج فعلى. أما فى الحالات التى تقابل بالفشل، فإن ما يسترده المصرف من أموال يكون مساوياً للمتبقى بعد الخسائر، أى مساوياً فقط للمبالغ الفعلية التى حققها المشروع وبذلك لا يتخطى حجم الأموال التى ينشؤها المصرف الإسلامى - أى عرض النقود المصرفية - قيمة الإنتاج الفعلى الذى وظفت تلك الأموال فى إنتاجه. وعلى ذلك يتميز التمويل بالمشاركة بأنه غير تضخمى خلافاً لنظام الإقراض الربوى<sup>(١)</sup>.

(١) د. موسى آدم عيسى. آثار التغيرات فى قيمة النقود وكيفية معالجتها فى الاقتصاد الإسلامى. الطبعة الأولى، قسم الدراسات والبحوث الشرعية، إدارة التطوير والبحوث، مجموعة دلة البركة، جدة، ١٩٩٣م، صفحة ١٤٩.

## الفرع الرابع: الحافز على الادخار والتعامل مع الجهاز المصرفي

### أولاً: دور الوسيط

تقوم المصارف التقليدية بدور الوسيط بين المدخرين وبين المستثمرين، فيودع المدخرون مدخراتهم في تلك المصارف التي تقوم بإقراضها - إلى جانب ما تخلقه من ائتمان - للمستثمرين.

### ثانياً: العائد على الادخار

معلوم أن العائد على الادخار هو أحد محددات الادخار، كما أن العائد على الوديعة المصرفية هو الحافز للمدخرين على إيداع مدخراتهم لدى الجهاز المصرفي، وتباين ذلك العائد على حسب أجل الوديعة يشكل حافزاً للتخلي عن السيولة، ولا شك أنه من المرغوب فيه الإرتفاع بمعدل الادخار القومي وإيداع تلك المدخرات لدى الجهاز المصرفي، ويرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بمستوى الدخل القومي ومعدل نموه، وبإمكانية إدارة الجهاز النقدي بنجاح.

### ثالثاً: رغبة المودعين

هناك إحجام من كثيرين في المجتمعات المسلمة عن التعامل الربوي، ولهؤلاء ينعدم أن يكون العائد حافزاً على الادخار إذا لم يكن هناك بديل إسلامي للمصارف التقليدية، وعلى ذلك فإن مستوى الادخار القومي - وخاصة فئة صغار المدخرين - يكون أقل مما يمكن تحقيقه، كما أن جانباً من الادخار لا يجد سبيله إلى الجهاز المصرفي - ولا شك أن المصارف الإسلامية بما تقدمه من عائد حلال على الادخار وعلى التخلي عن السيولة تعتبر ضرورية لسد ذلك النقص. فتوفير العائد الحلال على المدخرات - وخاصة الصغيرة منها - يحفز على الإرتفاع بمستوى الادخار القومي، وهو أمر ضروري لتمويل التنمية الاقتصادية بدون تضخم.

كما أن العائد الحلال يحفز الأفراد على التعامل مع المصارف وهي عادة يجب

إنماؤها في المجتمعات المتخلفة حتى تتحسن إدارة الجهاز النقدي. ويشكل ذلك العائد حافزاً أيضاً لتخلي الأفراد عن السيولة بتفضيل الودائع لأجل أو بإخطار، وهو أمر مرغوب فيه لتوفير التمويل غير التضخمي ويتأتى ذلك في ظل نظام المصارف الإسلامية<sup>(١)</sup>. وهذا يؤكد أفضلية المصارف الإسلامية على المصارف الربوية في مجالات الارتفاع بمستوى الادخار القومي، والارتقاء بمستوى السوق النقدي.

### **المطلب الثاني: زوال الآثار السلبية لنظام الفوائد**

سوف يجب هذا المطلب عن الآتي:

#### **الفرع الأول: إلغاء التكاليف الاقتصادية**

إن الهدف الجوهرى عند تطبيق أساليب التمويل بالمشاركة هو إلغاء التكلفة التي يتحملها المجتمع عند توظيف واستثمار أمواله عن طريق الأساليب القائمة على آلية الفائدة الربوية، وتصبح تلك التكلفة مساوية للصفر، ومعلوم أنه كلما قلت تكاليف التمويل كلما اتسعت دائرة الاستثمار وانعكس ذلك الانخفاض على السلع والخدمات، بمعنى أنه في ظل اقتصادين أحدهما يطبق صيغ التمويل لنظام المشاركة — في ظل افتراض تقاربهما في مستويات التطور وحجم الموارد — فإن تكاليف السلع والخدمات النهائية تكون في الحالة الأولى (حالة تطبيق نظام المشاركة) أقل منها في الاقتصاد الآخر (حالة تطبيق نظام الفائدة) بمقدار العيب الذي تُشكله الفائدة الربوية وينعكس ذلك على كافة أنواع السلع والخدمات. ولذلك فإن تطبيق نظام المشاركة يؤدي إلى زوال التكاليف الاقتصادية التي يتحملها المجتمع، سواء كانت

---

(١) د. عبد العزيز محمود رجب. البنوك التجارية والمصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات جامعة الكويت، الكويت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، صفحة ٥٥ - ٦٠ بتصرف نقلاً عن: Siddiqi, M. N., .. Rationale of Islamic Banking .. International center for research in Islamic economics, 1981

تكاليف على المستوى الجزئى أو على مستوى الاقتصاد الوطنى ككل، وكذلك عملية تسريع وتيرة التنمية وتحقيق المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها فى الاقتصاد على المستوى الكلى<sup>(١)</sup>. لذلك سوف يجيب هذا الفرع عن الآتى :

### **أولاً: التكاليف على المستوى القومى**

وبافتراض أن جميع الأموال المستثمرة تمر عن طريق القنوات المصرفية، يمكن تقدير التكلفة الاقتصادية التى يتحملها المجتمع بحيث تكون مساوية لحاصل ضرب: الأموال الجديدة المستثمرة المناسبة من المصارف على مستوى الاقتصاد الوطنى × متوسط معدل الفائدة السائد فى السوق المالية.

وهذه التكلفة ستكون فى حالة تطبيق الصيغ الإسلامية = صفرًا

### **ثانيًا: التكاليف على المستوى الجزئى**

إن كل مؤسسة سوف تتحمل تكلفة التجديد أو التوسع، وهى عبارة عن تكلفة الأموال المقترضة لاستثمارها وتكون كالتالى:

التكلفة التى تتحملها الوحدة الاقتصادية = حجم الأموال المطلوب استثمارها فى التجديد والتوسع × متوسط معدل الفائدة السائد فى السوق.

وهذه التكلفة ستكون فى حالة تطبيق الصيغ الاستثمارية الإسلامية = صفرًا

### **ثالثًا: التكاليف على المستوى الدولى**

وعند تبين الآثار الاقتصادية لهذه الصيغ على المستوى الدولى ستكون التكلفة أيضًا صفرًا (وخاصة دول العالم الثالث حيث تبدو الآثار السلبية للفائدة أكثر وضوحًا) - فإن: متوسط تكلفة الاستثمار على المستوى الدولى = حجم الأموال الجديدة المناسبة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة .

---

(١) عبد الحميد عبد المجيد شومان. مشاركة البنوك فى تمويل المشروعات. الخليج الاقتصادى، العدد ٩٣٥٦، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤م، صفحة ٢.

× متوسط معدل الفائدة السائد في السوق الدولية.

وهذه التكلفة كذلك في حالة الاقتصاد الإسلامي = صفرًا.

من هنا فإن هذه التكلفة (المتثلة في فوائد القروض) تلتهم شطرًا من حصيلة الدخل القومي للدول النامية. ومن جهة أخرى فإن البلدان النامية والمجتمع البشرى ككل يشارك في تكاليف استثمارها في الاقتصاد العالمي وخاصة في الدول المتقدمة حيث تمثل جزءًا من أسعار السلع المستوردة<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثاني: الكفاءة الاقتصادية التي يحققها نظام المشاركة:

انطلاقًا من فرضية وجود آثار مصاحبة لتطبيق أى نظام اقتصادى. فسوف يجيب هذا الفرع عن الآثار الاقتصادية للنظام المصرفى فى حالة الأخذ بأسلوب المشاركة بدلًا من نظام الفائدة. وذلك فيما يلى:

#### أولاً: توفير مناخ أفضل للاستثمار

إنه عند تطبيق الأساليب التمويلية القائمة على المشاركة فإن ذلك سوف يؤدي إلى إزالة التكلفة الربوية التي يتحملها المجتمع من خلال السلع والخدمات الضرورية للحياة المعاصرة، وهو أثر مادي مباشر، وكذلك زوال الحرج الذي يعانيه المستثمر (خاصة المستثمر المسلم) الذي يتحرك في الاقتصاديات التقليدية/الوضعية. وهذان العنصران من شأنهما إضعاف الحافز على الاستثمار في النظام التقليدي بينما يزيدانه في حالة نظام يقوم على أدوات المشاركة. ويمكن عقد مقارنة بين مشروعين أحدهما في حالة اقتصاد تقليدي والآخر في حالة اقتصاد المشاركة.

أ - فى حالة اقتصاد تقليدي يعتمد الفائدة فى تمويل المشروعات نجد أن:

تكاليف المشروعات الجديدة على المستوى الوطنى = حجم الأموال المستثمرة

(١) د. صالحى صالح. السياسة النقدية والمالية فى إطار نظام المشاركة فى الاقتصاد الإسلامى. الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر مصر، ٢٠٠١، صفحة ٣٥-٣٦، بتصرف.

على المستوى الوطنى + حجم الأموال الجديدة المستثمرة المناسبة من المصارف على مستوى الاقتصاد الوطنى × متوسط معدل الفائدة السائد على المستوى الوطنى.

ب - فى حالة اقتصاد المشاركة نجد أن:

تكاليف المشروعات الجديدة على المستوى الوطنى = حجم الأموال الجديدة المستثمرة المناسبة من المصارف على مستوى الاقتصاد الوطنى.

وهذا يؤدى إلى انخفاض التكاليف الاستثمارية للمشروعات الجديدة، وينعكس ذلك على تكاليف الإنتاج، فالسلع والخدمات فالقدرة الشرائية ودرجة الرواج فى السوق ومستويات آلياتها مما يؤدى إلى توفير المناخ وتجديد حافز المستثمرين.

### ثانياً: توظيف الطاقات العاطلة فى المجتمع

نجد أن تطبيق الصيغ الاستثمارية البديلة للنظام التقليدى من مشاركة ومضاربة ومرابحة، سلم ومساقاة... إلخ، يؤدى إلى سهولة المزج بين عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل ورأس المال، الأمر الذى يؤدى إلى فتح مجالات لتشغيل ذوى الخبرات وأصحاب المهن فى مختلف المجالات، فيزداد الطلب على الكفاءات وتنخفض معدلات البطالة وتقل تكاليف الدعم الذى تقدمه الدول ويزداد الطلب الكلى على السلع والخدمات مما يؤدى إلى سرعة إنفاقها فيكون دوران رأس المال حافزاً على الاستثمار<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية فى إطار نظام المشاركة

تمشياً مع فرضية وجود اختلافات جذرية بين النظامين التقليدى والإسلامى

---

(١) د. عبد الرحمن يسرى أحمد. دور المصارف الإسلامية فى تعبئة الموارد التمويلية والتنمية. ندوة الحوار بين الإعلاميين والفكر الاقتصادى الإسلامى ومؤسساته. بنك دى الإسلامى، ودلة البركة، دى، ١٣-١٤ شعبان ١٤١٥هـ، الموافق ١٤-١٥ يناير ١٩٩٥م، صفحة ١٥.

والتي منها أدوات السياسة النقدية. و هي الأدوات المتاحة للمصرف المركزي أن يستخدمها للتأمين على حجم وسائل الدفع في إطار سياسة نقدية واثمانية معينة وبغرض تحقيق أهداف معينة<sup>(١)</sup>.

لذا سوف يجيب هذا المطلب عن اختلاف أدوات السياسة النقدية في إطار نظام اقتصادي يقوم على المشاركة عنها في إطار نظام يقوم على الفائدة، والأدوات المرتبطة بإلغاء نظام الفائدة، والبدائل التي تتماشى مع نظام المشاركة. وذلك على النحو التالي:

### الفرع الأول: الأدوات الكمية

وهي أدوات لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة ويمكن استخدامها في حالة تطبيق نظام المشاركة، ومنها:

#### أولاً: الحد الأدنى للاحتياطي القانوني

إن للمصرف المركزي سلطة قانونية تلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ لديه بنسبة سيولة من التزاماتها تحت الطلب والمحددة الأجل وله سلطة تغيير هذه النسبة تبعاً لتطور الظروف والأوضاع الاقتصادية، ولما كان تغيير الحد الأدنى للاحتياطي المطلوب الإحتفاظ به قانوناً له تأثيره الكبير على قدرة المصارف الائتمانية، فهو أداة مهمة سيكون باستطاعة "مصرف الدولة" أن يستخدمها في النظام اللاربوي أيضاً<sup>(٢)</sup>، مع إجراء بعض التغييرات البسيطة المتعلقة بالعقوبات المفروضة عند نقصان رصيد المصرف التقليدي في نهاية الإقفال اليومي، فعادة يتم إلزام المصرف الذي انخفض رصيده عند الحد الأدنى لدى المصرف المركزي، بدفع فائدة عن مبلغ هذا الإنخفاض بسعر يزيد عن سعر المصرف بنسبة تتراوح بين ٣٪ إلى ٥٪،

(١) د. مصطفى رشدي شبيحة. الاقتصاد النقدي والمصرفي. مرجع سابق، صفحة ٢٤٣.

(٢) د. صالح صالح. السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سابق، صفحة ٥٢، نقلاً عن: عمليات المصرف المركزي والسياسة النقدية، قراءات في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٧م، صفحة ٢٩٦.

ويمكن في ظل نظام المشاركة استبدال هذه الصيغة الجزائية التي تقوم على الفائدة الربوية بصيغة أخرى تقوم على فرض غرامات على مقدار النقص في الرصيد.

ومن جهة أخرى فإن الاحتياطي القانوني يقدر بالنسبة للودائع تحت الطلب، وتستبعد ودائع المضاربة والاستثمارات الأخرى من ذلك لاختلاف طبيعة العمل بين المصرف الإسلامي كمصرف استثمار بالأصل، والمصرف التقليدي الذي يحصل على فائدة ثابتة في جميع الحالات، دون اختيار نتائج العمليات الاستثمارية التي يتحملها المقترضون وحدهم، ولعل الحكمة من وجود احتياطي قانوني مقابل الودائع في هذه الحالة فقط دون ودائع المضاربة، هو أن ودائع المضاربة تعتبر جزءاً من رأسمال المصرف في النظام المقترح، ولا يطلب احتياطي قانوني مقابل حقوق ملكية، فلا مبرر له إذن مقابل ودائع المضاربة<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: نسبة السيولة النقدية المطلوبة

تلتزم المصارف بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها في شكل نقد سائل سواء كانت أموالاً نقدية في الصندوق أو أموالاً نقدية في طور التحصيل، والأرصدة تحت الطلب المودعة لدى المصارف الأخرى، وكذا الأرصدة الموجودة لدى المصرف المركزي، وتحدد هذه النسبة عادة بالنظر إلى عدة مؤشرات أهمها: درجة تطور العادات المصرفية، وزيادة التعامل عن طريق المصارف، وحدود استعمال النقود السائلة في المعاملات، ووقت تحصيل الشيكات، إضافة إلى حاجة الاقتصاد الوطني والمقدرة عن طريق السلطة النقدية، ممثلة في المصرف المركزي الذي يحدد النسبة القانونية التي يجب على المصارف أن تحتفظ بها في شكل نقود سائلة، وعن طريق تغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان يمكن التأثير في حجم التمويل المتاح واتجاهاته.

(١) د. محمد عمر شبرا. النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي. الطبعة الأولى، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٩٩٠م، صفحة ٢٢.

### ثالثاً: الحد الأعلى لإجمالي التمويل

إن السلطة النقدية قد تلزم أحياناً المصارف بحد أعلى لإجمالي التمويل الذي تقدمه للقطاع الخاص حتى يكون التوسع الائتماني بجميع المصارف عند مستوى الحد المطلوب على مستوى الاقتصاد الوطني.

ففى ظل الأنظمة التقليدية تعاقب المصارف التي تتجاوز السقف المحدد بإيداع مبلغ لدى المصرف المركزي يعادل مبلغ التجاوز بدون فائدة، وأحياناً تفرض فائدة جزائية على المبلغ الذي يتجاوز به السقف حتى تكون عملياته الائتمانية غير مربحة أو يحقق خلالها خسارة لكى لا يقدم مرة أخرى على التجاوز. وفى ظل النظام اللاربوى يمكن فرض غرامات تتناسب مع حدود التجاوز للسقف الأعلى لإجمالي التمويل المطلوب تقديمه<sup>(١)</sup>.

### رابعاً: معدل المشاركة فى الربح والخسارة كبديل لسعر إعادة الخصم

حيث إن طبيعة الأصول ومكوناتها تختلف عند المقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية فإن هناك اختلافاً كبيراً فى طبيعة الودائع بحيث نلاحظ أن حسابات الودائع فى المصرف الإسلامى تمثل حسابات أمانات وحسابات مشاركة فى الربح والخسارة، بينما تمثل الودائع فى المصارف التقليدية ديناً يستوجب إعادة تسديده مع فوائده المحددة مسبقاً.

وهذا الوضع المختلف يجعل الحاجة إلى السيولة وإلى طلب إعادة التمويل، سواء بطريقة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن طريق إعادة خصم الأوراق المتنوعة - كما فى المصارف التقليدية - يختلف من المصرف الإسلامى إلى المصرف التقليدى، بحيث يكون الأخير أكثر احتياجاً إلى السيولة والتمويل من المصرف الإسلامى<sup>(٢)</sup>.

(١) د. صالحى صالح. السياسة النقدية والمالية فى إطار نظام المشاركة فى الاقتصاد الإسلامى. مرجع سابق، صفحة ٥٣.

(٢) نفس المرجع، صفحة ٦٠، نقلاً عن د. عدنان الهندى. النسب المصرفية. كتاب المصارف الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، ١٩٨٧م، صفحة ٣٣، بتصرف.

فما آليات إعادة تمويل المصرف الإسلامى الذى لا يتوفر على أوراق وأسهم وسندات ذات فائدة ربوية، ومعظم أمواله مستخدمة فى مشاركات ومراجعات ومضاربات.. إلى آخره، وقد يحتاج إلى إعادة تمويله؟. وما الصيغة التى يمكن عن طريقها منح الائتمان بدون استخدام آلية الفائدة ممثلاً فى سعر المصرف أو سعر إعادة الخصم؟.

لذلك فإن من الممكن توفير الائتمان للمصارف الإسلامية، والتحكم فيه، وضبطه بصيغ ووسائل متعددة بديلة عن سعر إعادة الخصم والتى منها:

#### أ - إعادة التمويل عن طريق معدل المشاركة فى الربح:

يستطيع المصرف المركزى تلبية الاحتياجات الائتمانية للمصارف الإسلامية ليس عن طريق سعر المصرف - أو سعر إعادة الخصم - كما هو الحال فى حالة المصارف التقليدية، ولكن عن طريق مشاركة تلك المصارف فى الربح والخسارة من خلال العمليات الاستثمارية التى استخدمت فيها ذلك التمويل.

وتكون نسبة إعادة التمويل التى يحصل عليها المصرف للتحكم فى حجم الائتمان الممنوح على مستواه، مرتبطة بنسبة الإقراض، وهى تلك النسبة المثوية من الودائع تحت الطلب لدى المصارف الإسلامية، والتى تلتزم بتقديمها كقروض حسنة للحكومة تستخدمها فى مشروعاتها ذات الأولوية.

ويكون من حق المصرف الذى قدم تلك القروض الحسنة أن يحصل على نسبة منها فى إطار إعادة تمويله من المصرف المركزى، وهذه النسبة ترتفع أو تنخفض تبعاً لظروف الاقتصاد الوطنى فى حالة التضخم يستدعى الأمر رفع نسبة الإقراض وضغط نسبة إعادة التمويل، وفى حالة الكساد والركود يتطلب الأمر حفظ نسبة الإقراض وزيادة نسبة إعادة التمويل.

## ب - التمويل عن طريق شراء المشاركات والمضاربات والمرايحات:

أما في حالة حاجة المصرف الإسلامي للتمويل وقد استفذت الوسائل السابقة فإن بالإمكان اللجوء إلى بيع مشاركتها أو مضارباتها أو مرايحاتها للمصرف المركزي، بحيث يقوم المصرف المركزي بعد شراء المضاربات بدور المضارب الثاني، وفي حالة المشاركات بشراء ملكية المصارف التي طلبت إعادة التمويل تبعاً لمقدار التمويل الممنوح، وقد ينشئ المصرف المركزي مؤسسات تقوم بهذه العمليات من إعادة التمويل، ومشاركة في الربح والخسارة تبعاً لطبيعة العملية الاستثمارية<sup>(١)</sup>.

## ج - ضبط حدود نسبة المشاركة في الربح والخسارة:

بغرض التحكم في حجم الائتمان، ودرجة التوسع المطلوبة، يتطلب الأمر تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لنسب المشاركة في الأرباح بين المصرف والمستثمرين، ويترك للمصارف هامش للحركة والحرية في هذا المجال بين الحدين الأدنى والأعلى، وبالتأثير في هذين الحدين يمكن التحكم في حجم الائتمان، وضبط حدود انسيابيته، فكلما زادت هوامش أرباح العمليات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين كلما زادت إيداعاتهم وتوظيفاتهم، والعكس بالعكس كلما قلت تلك الهوامش ينخفض إقبالهم في حالة المصرف المضارب، أما في حالات المصرف المشارك أو الممول للمضاربات فإن زيادة هامش الأرباح يجعله يتوسع في منح الائتمان لتلك العمليات وتخفيض هامش الربح يجعله يقلل من التوسع الائتماني للعمليات الاستثمارية ذات الطبيعة المرتبطة بنظام المشاركة، وهكذا عن طريق ضبط تلك الحدود يمكن ترشيد الطلب والعرض على الائتمان المتاح، وضبط تلك النسبة في مجال إعادة تمويل المصارف الإسلامية يجعل المصرف المركزي يتحكم في توجيه تلك المصارف كذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) د. محسن أحمد الخضيرى. البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى، دار الحرية، لبنان، ١٩٩٠م، صفحة ٣٢٨.

(٢) د. محسن أحمد الخضيرى. المرجع السابق، صفحة ٣٢٩، بتصرف.

## خامساً: عمليات السوق المفتوحة في إطار نظام المشاركة

وفي مقابل عمليات السوق المفتوحة في النظام التقليدي نجد البديل الذي يطرح في الاقتصاد اللاربوي، يستخدم وسائل متعددة ضمن عمليات السوق تجعله أكثر تنوعاً وشمولاً مما يسهل مهمة المصرف المركزي في التأثير على حجم الائتمان، وكمية النقود تبعاً لمتطلبات الوضع الاقتصادي.

ولبيان هذا التنوع لا بد من الإشارة بشكل موجز إلى أهم الأوراق المالية الممكنة التداول في السوق المفتوحة في ظل نظام المشاركة - وهي تلك السوق التي يمكن إيجادها عند تطبيق البديل الإسلامي - ويمكن التمييز بين عدد مهم من تلك الأدوات أبرزها:

أ - الوسائل والأدوات المالية القائمة على الملكية، وأهم هذه الأدوات:

صكوك الإجارة - أسهم المشاركة - أسهم المضاربة - أسهم الإنتاج.

وتتميز الأدوات القائمة على الملكية في ظل نظام المشاركة بقابليتها للتداول بأسعار تحددها قوى السوق، دون التقيد بالقيمة الاسمية لها، وهذا مما يمكن من قيام سوق ثانوية لها<sup>(١)</sup>. ولا تعتبر عبئاً على الحكومة؛ لأنها لا تشكل مديونية فهي من أنواع التمويل المناسب من خارج الميزانية العمومية، وجميع تلك الأدوات يرتبط بمشروع حقيقي واستثمار مادي وليس استثماراً رمزياً صورياً.

ب - وسائل وأدوات مالية قائمة على المدائنة:

وترتكز هذه الأدوات على المديونية التي قد تنشأ عن البيوع وأهمها: سندات البيع - سندات الاستصناع - سندات السلم - سندات الإجارة. وتتميز هذه الأدوات بارتباطها بالإنتاج المادي للسلع والخدمات، ويمكن أن تقدم الضمانات اللازمة والرهون المناسبة لحامل هذه السندات.

(١) د. محمد منذر قحف. معالجة العجز في الموازنة العامة في النظام الإسلامي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ١٩٩٢م، صفحة ٢٥.

ومما سبق يتضح بأن المصرف المركزي في ظل نظام المشاركة، يتدخل عن طريق عمليات السوق المفتوحة لبيع وشراء الأوراق المالية، تبعاً لمقتضيات الأوضاع الاقتصادية بشكل يمكنه من التحكم في حجم التمويل، وعرض النقود واتجاهات الاستثمار بمدى أكثر إتساعاً من المدى الذي تتحرك فيه المصارف المركزية في الأنظمة التقليدية، ويتوافق تام مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ذلك بأن تداول هذه الأدوات الاستثمارية بالبيع والشراء باعتبارها حصصاً شائعة في موجودات المشروع المعين، إنما يمثل بيعاً وشراءً للحصة التي تمثلها هذه الأدوات نسبياً في مجموع الموجودات الخاصة بذلك المشروع، وإن هذا البيع والشراء يكون من التجارة التي أحلها الله<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثاني: أدوات التدخل المباشر

هل تختلف أساليب التدخل المباشر للمصرف المركزي في توجيه السياسة النقدية بين النظامين التقليدي والإسلامي؟. عملياً لا تتأثر في الغالب أدوات وأساليب التدخل المباشر بإلغاء نظام الفائدة، ويتم عن طريقها تدخل المصرف المركزي بطريقة مباشرة وفعالة، لدعم الأدوات الكمية والنوعية بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية.

يجيب هذا الفرع عن أهم أدوات السياسة النقدية المباشرة التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة وهي:

#### أولاً: الإقناع الأدبي

لا يؤثر إلغاء نظام الفائدة على ممارسة المصرف المركزي لهذه الوسيلة، عن طريق الاتصالات والمشاورات واللقاءات مع المصارف بشكل يساعده على إقناعها بالتوجيهات المراد تطبيقها تبعاً للإجراءات التي تتوافق مع نظام المشاركة.

(١) د. سامي حمود. الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها وإمكانات المحتملة لتطويرها. كتاب المصارف الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، ١٩٨٩ م، صفحة ١٦٤ - ١٦٥ .

## ثانياً: التعليمات المباشرة

وعندما يتعذر تطبيق التوجيهات المطلوبة عن طريق الإقناع الأدبي، يلجأ المصرف المركزي إلى إصدار التوجيهات في شكل تعليمات تلزم المصارف بتطبيق الإجراءات الضرورية لتنفيذ السياسة النقدية. وهذا الأسلوب لا يتأثر بإلغاء نظام الفائدة بشكل عام رغم اختلاف طبيعة التعليمات الصادرة من قبل المصرف المركزي في ظل نظام المشاركة عن تلك المستخدمة في ظل النظام التقليدي.

## ثالثاً: الرقابة المباشرة

وقد يلجأ المصرف المركزي إلى أسلوب الرقابة المباشرة لإحكام إشرافه اللازم لتطبيق السياسة النقدية، خاصة في حالة الأوضاع الاقتصادية الحرجة، وهذا الأسلوب أيضاً لا يتأثر بإلغاء نظام الفائدة. اللهم إلا من جوهر الرقابة ومكوناتها ومداهها.

## رابعاً: الجزاءات

تبقى هذه الوسيلة ممكنة التطبيق في ظل نظام المشاركة، بحيث يلجأ المصرف المركزي لأسلوب فرض الجزاءات لضمان التقيد بتنفيذ إجراءات سياسته من قبل المصارف الإسلامية، فمن جهة يمارس حوافز الجزاءات الإيجابية، ومن جهة أخرى يفرض إجراءات الجزاءات السلبية على المصارف التي تنهون، ولا تتقيد بتنفيذ التوجيهات الملزمة، فقد يحرمها من الائتمان الذي يقدمه كمقرض أخير، وقد يفرض عليها غرامات للمخالفات المتنوعة تبعاً لطبيعتها وجسامتها، وهنا تستبعد الجزاءات المبنية على القواعد التقليدية مثل الفوائد الجزافية ورفع فوائد الائتمان... وغيرها<sup>(١)</sup>.

(١) د. صالح صالح. السياسة النقدية والمالية في نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سابق، صفحة ٥٦-٥٨، بتصرف.

## الفرع الثالث: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

ماذا يهدف المصرف المركزي من استخدام الوسائل الكيفية في توجيه السياسة النقدية؟، وما الأدوات الملائمة لذلك في إطار نظام المشاركة؟.

يهدف المصرف المركزي في إطار نظام المشاركة من استخدام الوسائل والأدوات الكيفية إلى التحكم في حجم الائتمان وتمحيكه عبر الوسائل الاستثمارية الكثيرة المتنوعة - المشاركات، المضاربات، المراجحات، المتاجرات... إلخ - لتغطية المجالات الاستثمارية بمختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى، تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة من ركود أو تضخم أو كساد تضخمى.. وتوزيعاً على الفترات الزمنية المناسبة لكل أداة ووسيلة استثمارية - فترة قصيرة، متوسطة الأجل، طويلة الأجل - وبمساهمة كل ذلك لتحقيق أهداف المجتمع في هذا الميدان وعن طريقه.

يجيب هذا الفرع عن أهم الأدوات البديلة لسعر الفائدة وهى:

### أولاً: تحديد أنواع ونسب الاحتياطيات النقدية

يمكن عن طريق هذه الأداة توجيه الائتمان نحو استخداماته المثلى القطاعية والزمانية والمكانية، إذ بإمكان المصرف المركزي إيجاد سلة من الإجراءات تصاغ ضمن خطة يتم تنفيذها بالتنسيق مع الجهاز المصرفى التقليدى، ومن بين الإجراءات التى يتم بواسطتها توزيع الائتمان توزيعاً يتناسب مع طبيعة الوضع الاقتصادى السائد، هو ربط مكونات الاحتياطى النقدى بأنواع ومجالات الائتمان المقدم من قبل المصارف، بحيث ترتفع نسبة المكونات غير المرغوب فيها قطاعياً أو زمانياً بغية تشجيع اتجاه الائتمان إلى الاستخدامات المطلوبة. فإذا كان هناك اتجاه لتشجيع الاستثمار فى القطاع الزراعى مثلاً فيتم تخفيض نسبة ما يقدر على إجمالى الائتمان المقدم لفروع هذا القطاع ضمن الاحتياطيات النقدية، أو إبقائها على حساب رفع تلك النسبة على الفروع التجارية القصيرة المدى. بمعنى أن نسبة الاحتياطى النقدى القانونى إلى الودائع الحالية - تحت الطلب - ترتبط بأنواع واتجاهات

الائتمان على مستوى المصرف، فترتفع النسبة أو تنخفض لدى المصرف تبعاً لدرجة التزامه بالتوجهات النوعية للائتمان.

### ثانياً: إلزام المصارف بموانع وحدود للتوظيف في قطاعات معينة

في ظل نظام المشاركة يمكن للمصرف المركزي ممثلاً للسلطة النقدية في الاقتصاد الوطنى أن يحدد اتجاهات الائتمان ومجالاته، ويضع سقفاً علياً وضوابط مرشدة بغية التوجيه الرشيد للائتمان بما يتلائم وأهداف المجتمع، فطالما أن الائتمان المصرفى يأتى من أموال الجمهور، فيجب توزيعه بطريقة تساعد على تحقيق الرفاهية الاجتماعية العامة<sup>(١)</sup>، بحيث يمكن " تشجيع أو تقييد الاستثمار في القطاعات المطلوبة من خلال إتاحة التمويل للاستثمار فيها، أو تقييده على أساس المشاركة أو التأجير أو غيرها من أسعار الاستثمار المتاح كالمضاربة والمرابحاث المختلفة " <sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: التمييز بين معدلات المشاركة فى الربح أو الخسارة

إن تحديد نسب المشاركة فى الربح أو الخسارة أو على الأقل وضع حد أدنى وحد أعلى فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى تبعاً لأهميتها، يجعل الائتمان يتجه إلى المجالات المراد تنميتها وذلك على مستويين:

أ - المستوى الأول: تحديد نسبة مشاركة المصرف المركزى فى التمويل الذى يقدمه للمصارف عند إعادة تمويلها. فتنخفض هذه النسبة إذا كان التمويل موجهاً إلى المجالات المطلوبة، وترتفع تدريجياً كلما قلت أهمية النشاط الممول، فيلاحظ بأنه فى هذه الحالة يرتفع هامش الربح عند تخفيض هذه النسبة مما يشجع المصارف على توجيه الجهود التمويلية إلى تلك الأنشطة، والعكس إذا ارتفعت

(١) د. محمد عمر شبرا. نحو نظام نقدى عادل. الطبعة الثانية، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، ١٩٩٠م، صفحة ٣٦٩، بتصرف.

(٢) د. عبد المنعم عفر. الاقتصاد الإسلامى: الاقتصاد الكلى. المجلد الرابع، دار البيان العربى، بيروت، ١٩٨٥م، صفحة ٣٦٨.

النسبة ضمن هذا النشاط المراد تمويله يؤدي إلى انخفاض هامش ربح المصرف، فتتجه عن التوسع في الالتجاء إلى المصرف المركزي لتمويل هذا النوع، ويلتجأ إلى أنواع أخرى من شأنها تعظيم مصلحته.

ب - المستوى الثاني: تغيير الحد الأدنى والأعلى لنسب المشاركة في ربح المصارف الأخرى تبعاً لأهمية النشاط الاقتصادي، على أن يكون المدى بين الحد الأدنى والحد الأعلى ليس عريضاً فهذا سيؤثر على الهوامش الربحية لمن يستخدمون أموال المصارف، الأمر الذي يجعل الطلب عليها يتحرك تدريجياً إلى الفروع والأنشطة المراد تنميتها، والتي يرتفع فيها هامش الربح، وبالتالي يمكن القول بأن التمييز بين نسب المشاركة في الربح حسب الأنواع المختلفة كأوجه النشاط الاقتصادي يؤدي - فضلاً عن ذلك - إلى التأثير على تحفيض الموارد بما يتمشى مع أهداف السياسة الوطنية<sup>(١)</sup>.

إلا أن الكفاءة المرجوة لهذه الأداة تزداد بمقدار تعدد النسب بموضوعية وتقارب حدى المدى أى الهامش بين الحد الأدنى، والحد الأعلى، فضلاً عن أن هذه الأداة ليست الوحيدة بل تتكامل مع أدوات عديدة فلا نتوقع بأن ضبط حركية الائتمان ينبع من هذه الأداة وحدها.

#### رابعاً: تغيير نسب تحريك الائتمان بين الأدوات الاستثمارية

إن وضع ضوابط وحدود لتحريك الائتمان عبر مختلف الوسائل الاستثمارية المتاحة، يعتبر مهمة ضرورية للمصرف المركزي في ظل النظام اللاربوى، حتى لا تتجه الأموال وتنساب عبر بعض الوسائل الاستثمارية كالمراجحات للأنشطة التجارية قصيرة المدى، ذلك بأن التجربة الحالية لنشأة وتطور المصارف الإسلامية بينت هذا الاتجاه، رغم عدم تكامل نشأتها مع الأنظمة والقوانين والتشريعات

(١) د صالحى صالح. السياسة التقديرية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامى. مرجع سابق، صفحة ٦٦، نقلاً عن: تقرير مجلس الفكر الإسلامى، باكستان، صفحة ٣٠٦.

الإسلامية، التى كانت من الممكن أن ترشد مسيرتها بشكل كبير، ولكن دفعاً لهذه الوضعية التى نشأت فى ظروف خاصة بحيث توضع حدود ونسب لتحرك الائتمان عبر الوسائل المتعددة من مرائبات ومضاربات ومشاركات ومتاجرات... إلخ، بحيث يوضع لكل مصرف سلة متكاملة من هذه الأدوات ترافق مع إتجاهها من خلال النسب المحددة للربح المشار إليها، الأمر الذى يساعد المصرف المركزى على تحقيق أهداف السياسة النقدية.

#### **خامساً: توجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الأولوية**

إن قطاعات الإقتصاد الوطنى وأنشطته وفروعه ليست على درجة واحدة من التطور، وبالتالي فإن احتياجاتها للتمويل تختلف، ولما كان التمويل محدوداً، وجب تعيين المجالات والفروع والأنشطة ذات الأولوية، وإيجاد سلة من الحوافز الائتمانية والاقتصادية الأخرى لضمان تغطية احتياجاتها بما يعود على الإقتصاد الوطنى من توفير الحجم الضرورى من السلع والخدمات المرتبطة بوجود هذه الفروع والأنشطة.

ويمكن للمصرف المركزى أن يضع حدوداً وسقوفاً لتمويل بعض القطاعات منعاً من الانسياب الكبير للتمويل لبعض المجالات على حساب البعض الآخر.

#### **سادساً: ضبط العلاقة بين نسب الإقراض ونسب إعادة التمويل**

ما نسبة الإقراض؟، وما الذى تعنيه نسبة إعادة التمويل؟.

إن نسبة الإقراض: هى النسبة المئوية من الودائع تحت الطلب التى تقدمها المصارف كقروض حسنة للمتعاملين معها وللحكومة...

وأما نسبة إعادة التمويل: فهى نسبة التمويل الذى يقدمه المصرف المركزى للمصارف الأخرى، بالمقارنة مع حجم التمويل الذى قدمته هذه المصارف كقروض حسنة وخاصة للدولة.

وإحداث ربط واقعي وشرعي بين هاتين العلاقتين من شأنه أن يحفز المصارف على زيادة حصة ما توجهه كقروض حسنة للمجالات التي تضمن لها نسبة كبرى من إعادة التمويل، وكل ذلك في إطار الحرية التامة للمصارف دون قيود بيروقراطية معيقة، فإذا أوجب المصرف المركزي بأن كل مصرف يقدم قروضاً حسنة لمشروعات معينة محددة تقوم بها الدولة، سيضمن له نسبة مرتفعة من إعادة تمويل أنشطته قد تفوق حجم التمويل الممنوح تبعاً لأهمية النشاط، فإن هذا من شأنه أن يحرك تلك الودائع إلى المجالات التي تخدم المجتمع، وتحقق أهدافه، ويجعل الاستفادة منها ليست مقتصرة على المصرف المستقطب لتلك الودائع بل يستفيد منها الاقتصاد الوطني كله. وفي هذه الحالة فإن كل مصرف يصبح مالكاً لشهادات القروض الحسنة الحكومية في الفروع والأنشطة والمجالات المتعددة، وهذا يمكن المصرف من الحصول على التمويل من المصرف المركزي مقابل الشهادات، ويجب تمكين المصارف التجارية من الحصول على سلف مقابل شهادات القروض الحسنة الحكومية، وفقاً لما يراه المصرف المركزي، وحسب مدى الحاجة إلى تحقيق النقص المؤقت للسيولة لدى المصارف التقليدية<sup>(١)</sup>، ولهذا تصبح الأموال متداولة في المجتمع مما يضمن تغطية كافية للأنشطة المهمة وبتكاليف منخفضة مقارنة مع النظام التقليدي القائم على الفائدة، والتحول من التدخل المباشر إلى التدخل غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مسانراً للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق في تسيير عجلة الاقتصاد، ونحو التخفيف أو إزالة القيود والتحرر لكافة الأدوات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، والابتعاد عن أسلوب التوجيهات والقرارات الإدارية التحكمية، كذلك يندرج هذا التحول في إطار عملية الإصلاح وإعادة التوازن للأسعار النسبية على المستوى الاقتصادي الكلي<sup>(٢)</sup>.

(١) د صالحى صالح. المرجع السابق، صفحة ٦٧-٦٨، نقلًا عن: د محمد عمر شبرا. نحو نظام نقدي عادل. مرجع سابق، صفحة ٢٧٣.

(٢) د. مصطفى رشدى شيحة. الاقتصاد النقدى والمصرفى. مرجع سابق، صفحة ٣٠٧.

## النتائج:

في هذا الفصل تمت مناقشة موضوع مصادر الأموال واستخداماتها في كلا النظامين المصرفيين التقليدي والإسلامي، وما تهدف إليه عملية استخدام الأموال في النظام الإسلامي والآثار الاقتصادية المتوقعة، ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، والإجابة عن كل التساؤلات التي وردت في مقدمة الفصل، ومن خلال هذه المناقشات يمكن استنتاج ما يلي:

١ - أن الأعمال المصرفية قد صنفت إلى أعمال وأنشطة مقبولة شرعاً، حيث يمكن قيامها على غير نظام الفائدة أخذاً أو إعطاءً - وهو نطاق عمل المصارف الإسلامية - وإلى أعمال وأنشطة غير مشروعة لقيامها على نظام الفائدة المحرمة شرعاً.

٢ - أن موارد واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية ذات طبيعة خاصة مختلفة عن نظيراتها في النظام التقليدي، ويظهر ذلك من مقارنة المصادر والاستخدامات بين النظامين.

٣ - أن هذا الاختلاف قائم على اختلافات جوهرية في طبيعة هذه المصادر والاستخدامات تبعاً لاختلافات منهجية بين النظامين، مما جعل للمصارف الإسلامية سمات مميزة وأعطاهها قدرة أكبر على تعبئة الموارد المالية المتاحة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية بالشكل الأكثر ملائمة.

٤ - أن هذه الطبيعة المميزة لاستخدامات الأموال تتيح للمصارف الإسلامية المساهمة بدور ملحوظ في رفع معدلات الاستثمار والتنمية الاقتصادية، فبينما تعتمد المصارف التقليدية أسلوباً واحداً هو الفائدة المدينة والدائنة فإن المصارف الإسلامية تعتمد أساليب متعددة بديلة لنظام الفائدة.

٥ - وحيث إن نظرية المصارف الإسلامية تنطلق من تصور الإسلام ومنهجه في

المعاملات، فإن استثماراته أو استخدامات الأموال لديه تخضع لمعايير الحلال والحرام التي تحددها الشريعة الإسلامية ومن ثم تحقيق أهداف توظيف الأموال وأهمها الربحية والأمان والنمو والمنفعة الاجتماعية.

٦ - أن المشاركة وهو الأسلوب البديل لنظام الإقراض بفائدة تتمتع بأفضلية اقتصادية، وضمان توجيه الأموال إلى المشروعات الأعلى ربحية وإنتاجية وأكثرها جدوى للمجتمع والأمة، تهتم بإزالة الآثار السلبية المتعددة لنظام الإقراض بفائدة الذي تقوم عليه المصارف التقليدية.

٧- تبدى المصارف الإسلامية أفضلية على المصارف التقليدية في مجالات الارتفاع بمستوى الادخار القومي والارتقاء بمستوى السوق النقدى.

٨- إن تطبيق نظام المشاركة يؤدي إلى زوال التكلفة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع، سواء كانت تكاليف على المستوى الجزئى أو على المستوى القومى أو على المستوى الدولى.

٩- تختلف أدوات السياسة النقدية في إطار نظام اقتصادى يعتمد نظامه على المشاركة عنها في نظام يقوم على نظام الفوائد المصرفية، وكذلك الكفاءة الاقتصادية التي يحققها نظام يقوم على المشاركة.

١٠- لا تتأثر أدوات وأساليب التدخل المباشر للمصارف المركزية بإلغاء نظام الفائدة، والتي يتم عن طريقها تدخل المصرف المركزى بطريقة مباشرة وفعالة لدعم الأدوات الكمية والنوعية بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية للدولة.

## الخاتمة

قام الباحث بدراسة العمق الحضارى لفكرة المصارف الإسلامية وثيقة الصلة بمنهج الإسلام فى المال واحترام العمل، والإطار الفكرى المفترض لها، وتوصيف واقع التجربة، وممارساتها لتحقيق المواءمة بين مصادر الأموال المتاحة واستخداماتها بالصيغ المشروعة، ودور المؤسسات المصرفية فى تسريع وتيرة التنمية من خلال الدور الاقتصادى المنشود للمصارف الإسلامية، لإحداث تنمية حقيقية، وإزالة سلبيات النظام المصرفى التقليدى، واستثمار إيجابياته، وصولاً إلى الكفاءة الاقتصادية التى يحققها نظام مصرفى يقوم على المشاركة، وأدوات السياسة النقدية المرتبطة بإلغاء نظام الفائدة.

وقد أسفر البحث عن نتائج وتوصيات مهمة يوردها الباحث فيما يلى:

### أولاً: النتائج

١- عُرفت الأعمال المصرفية المشابهة منذ عصور قديمة كوسيلة للوفاء بمتطلبات الحياة الاقتصادية السائدة وفق ما يناسب كل عصر وأحواله، وقد وَجَدَتْ هذه الأعمال فى عصر الازدهار الحضارى للمسلمين الجو الملائم الذى بلغت فيه درجة التفوق على كثير مما كان معروفاً لدى الأمم والحضارات السابقة.

٢- توجد الأعمال المصرفية وتزدهر حيث يوجد الاستقرار الحضارى وتتسع الأسواق والمبادلات التجارية، وأن الأعمال المصرفية قادرة على التكيف والتلازم مع كل الأوضاع والظروف.

٣- لقد شهدت الأعمال المصرفية نقلة نوعية في ظل الحضارة الإسلامية حيث جاء الدين الإسلامي بمنهج متكامل في المال والاقتصاد برؤية تحترم قيمة العمل وتصون المال، وقد استرشد الناس في ذلك بالأوامر والنواهي الإلهية مما كان له أثر كبير في جوانب النشاط الاقتصادي.

٤- كان للاجتهاد الفقهي منذ العصور الأولى للحضارة الإسلامية الفضل في تكوين نسيج متميز للمعاملات المالية وعقودها المتنوعة، بما توفره من ضوابط وأحكام ومعايير مستمدة من شرع الله، مما كان له أكبر الأثر في إثراء العقل البشري، وتوفير البيئة الخصبة للتنمية الاقتصادية الحقيقية لكل المجتمعات الإنسانية في كل زمان ومكان.

٥- لقد استفادت الحضارة الإسلامية من علوم ومعارف الأمم السابقة، وقام علماء الإسلام بتنقيتها وتوفيقها مع الأحكام الشرعية، وإضافة الكثير لها بشكل موسع في إطار نسيجها المتميز مما أمكن معه اعتبار أن البداية الأولى للعمل المصرفي السليم والمنظم منهجياً كانت على يد علماء الفقه الإسلامي.

٦- كان تحريم الإسلام للربا من أهم القواعد الأساسية لبناء نهج هادف إلى تكريم الإنسان وحمايته وتحفيزه على العمل الجاد النافع وتحمل مسئولياته، بعيداً عن الظلم وإرساء قواعد العدالة في كل شيء، ومع ترسيخ مفهوم صفة الأمانة في النفوس وربطها بمراقبة الله تعالى واستحضار عظمته، ازدهرت الحياة وساد الأمن وازدهرت الثقة بين الناس بائتمان بعضهم بعضاً، وعلى يد فقهاء المسلمين تطور مفهوم الأمانات.

٧- أن الانتقال الحضاري بين العصور لم يأت فجأة وإنما أخذ الشكل التدريجي بين الحضارات الانسانية، حتى استقرت الأعمال المصرفية في ثوبها المعاصر وأخذت شكلاً متسارعاً مع دخول التقنية الحديثة إلى الصناعة المصرفية.

٨- لم تكن المصارف مجرد فكرة خطرت على ذهن فرد فقام بتنفيذها، بل إن

التطورات الاقتصادية هي التي اقتضت وجودها، وأخذت مراحل عدة، ساهمت كل منها في إبرازها إلى حيز الوجود، بدءًا بمرحلة تبادل العملات على يد الصيارفة، فالصاغة، فالمرابين، ثم ظهور حركة التصنيع التي قامت على اختراع الآلة، وجميعها عناصر تداخلت مع بعضها وأدت إلى ظهور المصارف.

٩- مرت الأعمال المصرفية بأطوار مترتبة على بعضها البعض، حيث كان أولها حفظ الأمانات ويمثل ذلك عملية الإيداعات، ثم استغلال الأمانات، ثم العمل على احتكار النقود واستغلالها في التعاملات الربوية، إلى أن ظهرت المصارف التقليدية بصورتها الراهنة.

١٠- اتخذت المصارف أشكالًا متعددة حسب طبيعة تكوينها والتطور الاقتصادي والبيئة الاقتصادية، ويختلف ذلك من بلد لآخر، ويُظهر ذلك جوهر التفرقة بين أشكال المصارف فيما تتميز به من مقدرة على خلق النقود، والتوسط بين المقترضين والمقرضين لتجميع المدخرات، ووضعها في متناول الأفراد وأصحاب المشروعات الراغبين في الاقتراض، وتعد مصارف الودائع أول أنواع المصارف، والتي أطلق عليها المصارف التجارية أو التقليدية، وقد بدأت في الظهور والانتشار منذ القرن الثاني عشر الميلادي.

١١- تطورت الأعمال المصرفية بشكلها الحديث في ظل النهضة الأوروبية الحديثة، بعد أن دخلت ميدان الاستثمار الذي يُسمح فيه بالتعامل الربوي على أساس الفوائد أخذًا وإعطاءً، فكان من نتائج ذلك أن تحولت الخدمات المصرفية إلى أعمال مساعدة تقف خلف هدف الاستثمار بشكله الجديد.

١٢- أن فكرة المصارف الإسلامية جاءت تطويرًا للأعمال المصرفية الحديثة، وعودة بها إلى الجذور الأولى التي بدأت إبان ازدهار الحضارة الإسلامية، فقد عني علماء وفقهاء المسلمين عناية فائقة بالمال وتنظيم المعاملات بشكل عام، ووضعوا لذلك الأحكام والضوابط الكلية - بما سمي بفقهاء المعاملات -

انطلاقاً من عقيدة الإسلام التي تمثل البناء الفكري للأعمال المصرفية الإسلامية، وأيدولوجيةً تختلف تمام الاختلاف عن فكر وأيدولوجية المصارف التقليدية.

١٣- أن المصرف الإسلامي هو مصرف استثمار يأخذ في الاعتبار فكرة نظرية العائد الاجتماعي في الأجل الطويل، بالإضافة إلى تعظيم الربح الحلال، وشأن ذلك العمل على إحداث تنمية اقتصادية حقيقية في المجتمع والنهوض بمستوياتها في ضوء التوجيهات الشرعية بشكل إيجابي وفعال.

١٤- صاحب فكرة المصارف الإسلامية عدد من الفتاوى والأبحاث والاجتهادات الفقهية التي تؤكد حرمة الربا والفوائد المصرفية، ويمثل ذلك فقه النظرية، وتم إيراد أهمها بملحق خاص، وفي مرحلة لاحقة ومنذ نشأة أول مصرف إسلامي لممارسة الأعمال المصرفية في شكلها المعاصر، أخذت الاجتهادات الفقهية طابعاً تعدي مجرد حرمة الفوائد المصرفية إلى بحث آلية العمل التي يميزها الشرع لممارسة المصارف الإسلامية لأعمالها، فأصبحت تلك الاجتهادات مواكبة للتطبيق العملي الذي يمثل فقه التجربة، وتم إفراد ملحق خاص بأهم تلك الاجتهادات.

١٥- تقوم المصارف الإسلامية بكل ما تقوم به المصارف التقليدية من أنشطة وخدمات مصرفية، ولكن بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وتنفرد بطبيعتها الاستشارية وأدواتها التشغيلية، ومن هنا كان لها مفهوم فكري خاص في التطبيق بحسب طبيعة عملها، وقد انعكست خصوصية عمل المصارف الإسلامية على الوضع القانوني لها في التشريعات بحسب الدول التي قنت الإشراف والرقابة عليها، ويعنى ذلك وجود مفهوم قانوني ملائم لنشاطها ومكانتها في النظام المصرفي.

١٦- توسع المشرع [في الدول التي سنت قوانين للرقابة على المصارف الإسلامية]

فأعطى للمصارف الإسلامية إمكانية التعامل بكل العمليات التجارية طالما أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فجعل المصرف يقوم على صناعة الأسواق والمتعاملين، ويمارس الوساطة المالية الشاملة سواء كانت تجارية أم استثمارية.

١٧- أن من أهم الأسس في تحديد مفهوم الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية هو عملية توظيف الأموال المتاحة لديها وتشغيلها بالأدوات الاستثمارية المجازة شرعاً، والتي تتخذ منها تلك المصارف أساليب وصيغ لإنجاز أعمالها - وتحقيق أرباح عادلة - ولقد حفل الفقه الإسلامي بالكثير الكثير من الصيغ والأساليب المناسبة لكل زمان ومكان.

١٨- تقوم عملية توظيف موارد المصارف التقليدية على نظام الإقراض والتسليف بفائدة ويتحقق الإيراد الرئيس لها من خلال الفرق بين سعر الفائدة الدائن وسعر الفائدة المدين.

١٩- تمارس المصارف الإسلامية دورها في إحداث التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في إنجاح المشروعات، والتشجيع على الاستثمار، والحد من نزعة السلبية، ودفع عملية التنمية، وتحقيق أرباح عادلة، والتكيف الاقتصادي مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد بطريقة عضوية، وعدالة توزيع العائد الاقتصادي للعمليات الاستثمارية، وحماية المجتمع من الآثار السلبية لعمل المصارف التقليدية.

٢٠- أن عملية التنمية الاقتصادية مستمرة، ومن أهم مقوماتها وجود نظام مصرفي متطور، ليساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعتبر المعاملات المالية من وجهة نظر شرعية البديل للنظرية التقليدية، وهذا يؤكد الحاجة إلى نظام مصرفي إسلامي كفاء، يعمل على رفع معاناة الربا عن المجتمعات وتمهيد الطريق نحو تنمية أفضل.

٢١- يقوم المصرف الإسلامى بكل ما يقوم به المصرف التقليدى من عمليات في مجال قبول الودائع [ مصادر الأموال الخارجية ]، ولكن بأسلوب وعلاقة تعاقدية مختلفة تمام الاختلاف عن المصرف التقليدى، مما جعل العلاقة بين صاحب الوديعة والمصرف الإسلامى هى علاقة رب مال بمضارب، وعند قيام المصرف بتشغيل الأموال المتاحة لديه فإنه يتحول إلى رب مال، ولكل حالة أحكامها الشرعية وهو شىء جديد في العمل المصرفى الحديث، أما علاقة المتعامل والمصرف التقليدى فإنها في كل الأحوال علاقة دائن بمدين.

٢٢- تمثل أرصدة الحسابات الجارية نسبة لا يستهان بها من إجمالى حجم ودائع المتعاملين، باعتبارها أموالاً بلا تكلفة، وهذه الأرصدة تستثمر لصالح المساهمين أو الملاك مقابل ضمان الرد، ولا تدر أى عائد على المودعين نظراً لكونها ودائع تحت الطلب يؤذن للبنك باستخدامها.

٢٣- يشبه حساب الادخار الحساب الجارى من حيث عدم التقييد بمدة معينة للسحب من الرصيد، فهو يعطى المتعامل مرونة مع استحقاق أرباح ويجمع بين الادخار والاستثمار.

٢٤- تمثل الأموال المودعة بغرض الاستثمار المورد الرئيس والأعلى الذى تتحقق عن طريقه الأرباح التى تعود على أصحاب هذه الأموال [ في شكل حصة أرباح الأموال / أصحاب الودائع ] وتزيد من أرباح المساهمين / ملاك المصرف [ من خلال حصة المضارب في أرباح المودعين ]، وتمثل أرصدة حسابات الاستثمار الجانب الأكبر من إجمالى أرصدة المتعاملين، وتلك هى الأموال المتاحة للاستثمار والتشغيل بالمصرف الإسلامى بخلاف حقوق الملكية.

٢٥- يقوم المصرف الإسلامى بكل الأعمال المصرفية الحديثة التى تدعم عملية

التنمية الاقتصادية بمسارات متعددة، ومن أبرز هذه الأعمال الاستثمار بكل صورته، وهو مقيد بأسس شرعية تحكم آلية العمل وتحقيق أرباح، وذلك عكس المصارف التقليدية التي تعتمد نظام الفائدة المدينة والدائنة في جميع عملياتها ولا تخاطر بالاستثمار ولا يحكمها شرع، وتهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح من خلال علاقة الدائنية والمديونية.

٢٦- وتمثل الأسس الشرعية التي تركز عليها عملية الاستثمار في الفكر الإسلامي الضوابط والمعايير التي تحكم عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية، وأهم هذه الأسس هي تجنب التعامل الربوي وتحريمه بشكل قاطع، وجواز التصرفات المالية القائمة على الرضا، وتحريم الغرر والاحتكار، واعتبار الغنم بالغرم أساس في استحلال الربح، وبذلك نُهي عن بيع ما لم يُقبض وعن ربح ما لم يُضمن.

٢٧- أن المصارف الإسلامية مستثمر فعلى وليس مجرد وسيط أو تاجر أموال، وبالتالي فإنها تقوم بتوجيه أموالها نحو الاستثمارات المختلفة في كل المجالات بكل آجالها، سواء في مجال التجارة، أو الاستثمارات طويلة الأجل، أو الاستثمارات قصيرة الأجل. ويتضح ذلك من استعراض الأدوات الأكثر شيوعاً في التطبيق وفي مقدمتها المشاركات، والمضاربات، والإجارة، وبيع المرابحات، بغية تحقيق أعلى ربح ممكن من خلال توظيف أو تشغيل يتسم بسرعة دوران رأس المال، ولكل أداة أو صيغة خصوصيتها وآليتها وأحكامها، وتتأزر جميعها في خدمة التنمية الاقتصادية.

٢٨- أن المصارف الإسلامية لها قدرة أكبر من المصارف التقليدية على تعبئة الموارد لتمويل التنمية الاقتصادية بالشكل الملائم، ومن ثم في إمكانها أن تساهم بشكل فعال في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية في البلدان النامية والتي منها العالم الإسلامي.

٢٩- كذلك فإن تلك الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية ولاستثماراتها تتيح لها المساهمة بدور ملحوظ في رفع معدلات الاستثمار على المستوى القومي، وذلك متوقف على قدرتها على نقل الإطار النظري الصحيح لنشاطها الاستثماري إلى حيز التطبيق العملي.

٣٠- أن موارد واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية ذات طبيعة خاصة مختلفة عن نظيراتها في النظام التقليدي، ويظهر ذلك من مقارنة المصادر والاستخدامات بين النظامين.

٣١- أن هذا الاختلاف قائم على اختلافات جوهرية في طبيعة هذه المصادر والاستخدامات تبعاً لاختلافات منهجية بين النظامين، مما جعل للمصارف الإسلامية سمات مميزة وأعطاهها قدرة أكبر على تعبئة الموارد المالية المتاحة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية بالشكل الأكثر ملائمة.

٣٢- حيث تنطلق المصارف الإسلامية من تصور الإسلام ومنهجه في المعاملات، فإن عملية تشغيل الأموال المتاحة لديها [ استخدامات الأموال ] تخضع لمعايير الحلال والحرام التي تحددها الشريعة الإسلامية، ومن ثم الوصول إلى الربحية والأمان ومعدلات النمو الأعلى والمنفعة الاجتماعية الأوفر، وذلك بشكل متوازن وفعال.

٣٣- تعتبر المشاركة بكل صورها الأساس الاستثماري الأول الذي قامت عليه فكرة المصارف الإسلامية، وهي صيغة تتمتع بأفضلية اقتصادية على نظام الإقراض القائم على نظام الفائدة الربوية، وضمان توجيه الأموال إلى أعلى المشروعات الإنمائية إنتاجية وأكثرها جدوى للمجتمع، والحد من الآثار السلبية لنظام الإقراض بفائدة الذي يقوم عليه نظام المصارف التقليدية.

٣٤- أن تطبيق نظام المشاركة يؤدي إلى زوال التكلفة الاقتصادية التي يتحملها

المجتمع، سواء كانت تكاليف على المستوى الجزئي، أو على المستوى القومي، أو على المستوى الدولي، لذا فهناك إقبال من المنظمين ورجال الأعمال على التمويل بنظام المشاركات. ولقد بدأ الغرب يقبل على هذا النظام كأسلوب تمويل أفضل بمخاطر أقل، وأكثر نفعاً لعملية التنمية، وتحقيق معدلات ربحية أعلى، ولعل ذلك وراء تكوين العديد من محافظ الاستثمار الإسلامية، وإنشاء فروع إسلامية لبعض المصارف التقليدية العالمية.

٣٥- تختلف أدوات السياسة النقدية - وكذلك الكفاءة الاقتصادية - في إطار نظام اقتصادي يعتمد نظامه على أسلوب المشاركة عنها في نظام يقوم على نظام الفوائد المصرفية، فهناك أدوات كمية ونوعية للسيطرة على السياسة النقدية من قبل المصرف المركزي - تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة - وأساليب التدخل المباشر، وهذه الأدوات لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة ويمكن استخدامها في حالة تطبيق نظام اقتصادي يقوم على المشاركة.

٣٦- يستطيع المصرف المركزي في ظل نظام المشاركة أن يتدخل عن طريق عمليات السوق المفتوحة لبيع وشراء الأوراق المالية، تبعاً لمقتضيات الأوضاع الاقتصادية بشكل يمكنه من التحكم في حجم التمويل، وعرض النقود، واتجاهات الاستثمار، بمدى أكثر اتساعاً من المدى الذي تتحرك فيه المصارف المركزية في الأنظمة التقليدية.

٣٧- أن مجال التمويل بصيغة الإجارة مجال واسع يشمل كل الأنشطة الاقتصادية إنتاجية كانت أم خدمية، ويوفر التمويل اللازم لخطط التنمية الاقتصادية وتنمية المشروعات، وتلبية احتياجات كل شرائح المجتمعات واقتصادياتها.

٣٨- ترتبط أدوات وصيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية - كعمليات البيوع بأنواعها، وعمليات الاستصناع، والسلم، والإجارة - بالإنتاج المادي للسلع

والخدمات أى أن النقود يقابلها سلع وخدمات. وذلك لا يتوافر في النظام التقليدى.

٣٩- أن تنوع الاستثمارات في المصارف الإسلامية يؤدي إلى زيادة احتمالات الربح وتقليل احتمالات الخسائر، ويحقق عائداً استثمارياً مجزياً لفوائض السيولة، وكذلك المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، والحد من الآثار السلبية المتنوعة لنظام الفائدة، وتزداد فعالية الاستثمار كلما قلت المعوقات أمام تلك المصارف..

٤٠- أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتنامي دور القطاع الخاص كمحرك رئيس في التنمية، وسياسة العولمة التي تجتاح العالم حالياً، يوجد إقبال عالمي على الأخذ بأدوات التمويل الإسلامي، وخاصة صيغة الإجارة وصيغة المشاركة، حيث تَلقى كل منهما قبولاً اقتصادياً لدى المنظمين ورجال الأعمال، وكذلك على المستوى الدولى في تمويل المشروعات على اختلاف حجومها الاقتصادية، وذلك لما توفره من تقاسم للمخاطر وزوالٍ للتكلفة الاقتصادية المتمثلة في الفوائد المصرفية.

٤١- تكتسب المؤسسات المالية الإسلامية أهمية كبرى خصوصاً في اتجاه التحول في البلدان العربية نحو نقل أعباء تمويل التنمية إلى القطاع الخاص، ما يتيح فرصة تمويل مشروعات أخرى دون أن تلجأ للاقتراض الداخلى أو الخارجى.

٤٢- بالرغم من تطور الهجوم الاقتصادية للمصارف الإسلامية، وانتشارها إلا أنه لم يرافق ذلك تطور / نمو مماثل في الإطار النظرى لهذه التجربة بل يلاحظ أن ذلك توقف عند الرؤية الأولى لنشأة المصارف الإسلامية.

٤٣- أن المصارف الإسلامية تعمل في ظل أوضاع إدارية، واقتصادية، وثقافية واجتماعية، وقانونية، غير ملتزمة تماماً بالشريعة الإسلامية، ومع ذلك فإنها قد ساهمت وتساهم بشكل ملحوظ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

## ثانياً: التوصيات

إستناداً إلى ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يأمل الباحث أن تعود بالنفع على المصارف الإسلامية، وأن تكون حافزاً للمزيد من البحث والدراسة حولها، يقترح الباحث التوصيات التالية:

١- ينبغي أن يتمثل القائمون على أمر المصارف الإسلامية السمات العقائدية لفقهِ النظرية التي قامت عليها المصارف الإسلامية بشكل متجانس، بحيث يكون هناك تلازم بين السلوك والعقيدة، وبين مبادئ الأخلاق وتقوى الله وإتقان العمل، إذ لا يمكن الفصل بين فقهِ النظرية وفقهِ التجربة.

٢- ينبغي أن يتفق أداء المصارف الإسلامية مع التصور والرؤية التي يراها الدين الإسلامي في تحريمه للتعاملات الربوية بكل صورها وأشكالها، ومن ذلك الأخذ بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، وإقرار دور العمل والكسب المشروع، والاستثمار على غير أساس الربا، والوفاء بكل ما يتطلبه النمو الاقتصادي والاجتماعي والانطلاق بذلك كله من فقهِ الإسلام وعقيدته.

٣- ينبغي على المصارف الإسلامية أن تسعى لدور فاعل لخدمة التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي، تجاوزاً مع التغيرات العالمية، في ظل رأسمالية النشاط ورأسمالية الإنتاج دون ما حدود، والذي من أهم مبادئه العولمة التي تسود العالم حالياً.

٤- العمل على تربية جيل من المتعاملين والمستثمرين ورجال الأعمال وفق طبيعة المصارف الإسلامية الخاصة، والاهتمام باختيار وتربية الكوادر البشرية الواعية الملزمة والتي تحمل أمانة فكرة المصارف الإسلامية.

٥- وضع أولويات للاستثمار تتناسب مع احتياجات المجتمع وتمشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتزام المصارف بهذه الأولويات عند المفاضلة بين صيغ التوظيف المتاحة أمامها.

٦- تطوير رؤية إدارة المصارف الإسلامية، وذلك بالتخلي عن سياسة الحذر التمويلي والتي تميل بالإدارة إلى تفضيل التوظيف قصير ومتوسط الأجل، والسعى إلى تحمل المخاطر المدروسة التي تساعد على زيادة التوظيف طويل الأجل بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

٧- التوسع في قبول الودائع الاستثمارية المقيدة / المخصصة لمشروعات معينة يعلمها صاحب الوديعة ويتابع نموها.

٨- التخطيط الجيد للسيولة النقدية بالمصارف الإسلامية بشكل متوازن يعتمد على ابتكار أدوات متجددة لجذب الودائع والمدخرات، وأساليب متنوعة للاستثمار متوسط وطويل الأجل، إذ ينبغي اعتماد سياسة مالية تقوم على قاعدة توازن الآجال التمويلية مع آجال الودائع الاستثمارية.

٩- ينبغي الاهتمام بالتوظيف المحلى للأموال المتاحة بالمصارف الإسلامية تحقيقاً لأهداف وفلسفة المصارف الإسلامية التي قامت عليها - ويكون اللجوء إلى التوظيف الخارجى مؤقتاً وفي حدود الضرورة - وشأن ذلك تنمية دور القطاع الخاص، كأحد محركات التنمية، ودور مؤسسات رأس المال، وفي مقدمتها المصارف الإسلامية لتسريع وتيرة التنمية وتحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.

١٠- إصدار التشريعات القانونية اللازمة - في جميع الدول التي يوجد بها مصارف إسلامية - لتمكين هذه المصارف من القيام بدورها الاقتصادي الفاعل في خدمة التنمية الاقتصادية، والإشراف عليها والقضاء على أى عقبات تعترض طريقها ومن ذلك:

١٠/١- تخفيف القيود غير الملائمة لنشاط المصارف الإسلامية والتي تعيق نشاطها، ومنها ما يتعلق، بالاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية، وسياسة السيولة النقدية، ونسبة المساهمة في التوظيف طويل الأجل في

المشروعات، وعدم السماح لها بتملك الأصول الثابتة والمنقولة، والفوائد على الرصيد السالب بحساب المصرف لدى المصرف المركزي كملجأ أخير للسيولة.

١٠ / ٢- الحد من الإجراءات الروتينية التقليدية المفروضة على عمليات التوظيف والاستثمار المحلى، لتشجيع المصارف الإسلامية على التوسع في التوظيف المحلى الذى يخدم الاقتصاد القومى .

١٠ / ٣- وضع أدوات وضوابط رقابية فعالة، وإيجاد معايير لنظم التمويل الإسلامى بما يحقق الشفافية فى أداء المصارف الإسلامية، ومن شأن ذلك مساعدة الجهات الدولية على التوصل إلى فهم أعمق وصحيح للمصارف الإسلامية.

١٠ / ٤- خلق جو عمل مبنى على تلك الشفافية كواجب يفرضه منهج الإسلام ولطمأنة الجهات الدولية المعنية - حالياً - بمراقبة أداء المصارف الإسلامية والتعامل معها.

١٠ / ٥- إصدار تشريعات توفر المزيد من الحماية القانونية للمنافسة المصرفية بما يدعم النظام الاقتصادى ويضمن إضافة حقيقية للنشاط المصرفى تدعم الإيجابيات وتعالج السلبيات.

١٠ / ٦- الالتزام بالمعايير والضوابط الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

١٠ / ٧- إنشاء جهاز متخصص للرقابة والتفتيش على المصارف الإسلامية يتبع المصرف المركزى مراعاة لخصوصية المصارف الإسلامية وآلية العمل بها.

١٠ / ٨- وضع ضوابط رقابية ومعايير لقياس الأداء وأساليب للرقابة على المصارف الإسلامية من قبل المصارف المركزية وفق الطبيعة المميزة لها.

٩/١٠- قيام كل دولة بها مصارف إسلامية بإصدار قانوناً للرقابة على المؤسسات المالية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

١١- ينبغي أن تساهم المصارف الإسلامية في تمويل أنشطة واستثمارات المشروعات العامة عن طريق المشاركة للحد من تمويلها بالاقتراض - وخاصة الإقراض الخارجي - ومن شأن ذلك تخفيف العبء على الدولة.

١٢- ينبغي صرف أرباح تشجيعية للمودعين على أرصدة الحسابات الجارية بغية تحقيق مزيد من العدالة في توزيع الأرباح بين المودعين والمساهمين.

١٣- المساهمة في إنشاء مصارف إسلامية لإعادة التمويل تتولى شراء عمليات المصارف الإسلامية من مشاركات ومرابحات ومتاجرات... إلخ، وذلك أمر يساعد المصارف الإسلامية في توسيع عملياتها وتنمية نشاطها وتقوية روابط التعاون والتكامل فيما بينها.

١٤- تحديد المسئوليات ومنح الصلاحيات وفق معايير واضحة وضوابط محاسبة المسئولية من خلال النتائج المحققة، وذلك بغية دفع عملية التطوير الصحيح للمصارف الإسلامية في إطار مؤسسى مستقر يحفظ الثوابت التي قامت عليها المصارف الإسلامية، ويراعى المصلحة العليا للمؤسسة وللمجتمع الذى تفاعل مع المصارف الإسلامية ودعم وجودها.

١٥- التمسك بالشفافية والإفصاح في إظهار النتائج المالية لعمليات المصارف الإسلامية، لتحقيق إدارة أفضل لاستخدامات الأموال والتحوط في العمل المصرفي الإسلامى حتى تتمكن من القيام بدور إيجابى فاعل لخدمة التنمية الاقتصادية.

١٦- الأخذ بصيغة الإجارة ( خاصة إجارة الأعيان ) في تمويل المشروعات والمجالات الاقتصادية المختلفة، نظرًا لقدرتها على تلبية كافة الاحتياجات

التمويلية للمشروعات على اختلاف حجومها الاقتصادية، وكذلك تلبية احتياجات كل شرائح المجتمع واحتياجات التنمية الاقتصادية في كل أقطار العالم الإسلامي، وذلك من شأنه أن يرفع من معدلات النمو الاستثمارى لدى المصارف الإسلامية وتحقيق فوائض اقتصادية مجزية.

١٧- إيجاد نوع من التعاون بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية لتعبئة الموارد عبر الحدود في خدمة التنمية، ودعم التكامل الاقتصادى في أرجاء العالم الإسلامى، وتحقيق أعلى معدلات الإنتاجية لرءوس الأموال المستخدمة، بما لا يخالف طبيعة المصارف الإسلامية.

١٨- التعاون بين المصارف الإسلامية لإيجاد دور للمنظمات الدولية الإسلامية في تأمين سلامة واستقرار صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية، ودعمها، وزيادة قدراتها على تحمل المخاطر، والخروج من الأزمات المحتملة، ومخاطر المهنة المصرفية.

١٩- التعاون بين المصارف الإسلامية لإيجاد شركات وتكتلات اقتصادية تكون حافزاً للدخول في شركات تمويلية استثمارية للمشروعات العملاقة المنتجة، والمربحة، والمضمونة، التى من شأنها تحقيق معدلات تنمية أفضل وربحية أعلى، والحد من الاعتماد على التمويل بالفائدة الربوية، والمساهمة في تمويل وإنجاز المشروعات القومية العملاقة ضمن الأطر والصيغ التى تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.

٢٠- المساهمة في طرح سندات إسلامية عالمية وتكوين محافظ استثمارية مشتركة، لتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية العملاقة لتعزيز التعاون بين دول العالم الإسلامى والارتقاء بمستوى معيشة أبنائه.

٢١- ينبغي عدم التوقف على ما شاع استخدامه من صيغ استثمارية وجرى تطبيقه بالمصارف الإسلامية، بل يجب أن تعنى مراكز البحث، والهيئات الشرعية،

والباحثين والعلماء، بالبحث في بطون الفقه الإسلامى عن صيغ جديدة - مما حفل به - ومجالات تطبيقها، ويمكن من خلالها تلبية حاجة التنمية وتوفير الرخاء الاقتصادى والأمن الاجتماعى للأمة.

٢٢ - يجب الانتقال بمفهوم المصارف الإسلامية إلى مفهوم المصرف الشامل الذى يحصل على مصادر تمويلية من كل القطاعات ويمنح الائتمان لكل القطاعات، فيمكنه التعامل بكل العمليات التجارية طالما أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك يقوم على صناعة الأسواق والمتعاملين، ويمارس الوساطة المالية الشاملة، سواء كانت تجارية أم استثمارية. وينبغى أن ينص المشرع على ذلك.

٢٣ - إن طبيعة الحياة المعاصرة جعلت وتيرة الأعمال متسارعة في كل المجالات الاقتصادية وساعدها الأيمن الأعمال المصرفية، وذلك يوجب على المصارف الإسلامية أن يكون لديها هيئات رقابة شرعية من أهل التقوى، والاختصاص، والعلم، والإخلاص، تحاشياً لتضارب الفتاوى، بحيث تضم الهيئة فى عضويتها بالأساس فقيه شرعى، وآخر قانونى، وثالث متخصص فى الأعمال المصرفية، وذلك ضماناً لسلامة الفتوى، ودقتها، وحياديتها، ونزاهتها، وسوف ينعكس ذلك على الأداء الأمثل للمصارف الإسلامية وتحقيقها لأهدافها السامية، واحترام الإدارة للعملية الشرعية.

٢٤ - التعاون بين المصارف الإسلامية لإنشاء وتطوير سوق مالية إسلامية تعمل على جذب رؤوس الأموال العربية والإسلامية الموجودة فى أنحاء العالم لخدمة التنمية فى العالم الإسلامى.

٢٥ - العمل على صياغة ثوابت للنظام المصرفى الإسلامى، ورسم محاور التحرك للصناعة المصرفية الإسلامية، ومن شأن ذلك تأمين المزيد من النمو والتطور والازدهار المستقبلى لنموذج المصرف الإسلامى.

٢٦- التعاون بين المصارف الإسلامية لإنشاء مراكز بحث علمى متخصصة، وتهيئة أجواء البحث العلمى، لإثراء الدراسات والبحوث المنهجية - فقهيّة واقتصادية - وتطوير الصناعة المصرفية، وأدواتها لمواكبة نمو المصارف الإسلامية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، ويدعم منظومة العمل، ويعمل على تفعيل الأداء الاقتصادى للمصارف الإسلامية، وزيادة قدراتها على تعبئة الموارد المالية لدعم عملية التنمية فى مجتمعاتها، وفتح آفاق جديدة للاستثمار فى العالم الإسلامى.

والله من وراء القصد والهادى إلى سواء السبيل.

# الفهارس والمراجع



## المحتويات :

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- المراجع والمصادر.
- أولاً : كتب التفسير وعلوم القرآن.
- ثانياً : كتب الحديث.
- ثالثاً : كتب الفقه.
- رابعاً : كتب اللغة.
- خامساً : كتب الاقتصاد.
- سادساً : كتب المصارف
- سابعاً : دراسات ورسائل وأبحاث.
- فهرس موضوعات البحث.
- لقد تم ترتيب كل مجموعة ترتيباً أبجدياً باسم المؤلف مع مراعاة الآتى :  
أ - اعتماد اسم الشهرة أو اللقب أو الاسم الثالث أساساً للترتيب الهجائي.  
ب - إغفال كلمتى ابن أو أب فى الترتيب.  
ج - إغفال أداة التعريف من الترتيب إلا إذا كانت جزءاً من الاسم يصعب إغفاله.  
د - الأسماء المركبة والثنائية تعتبر ثلاثية.  
هـ - كتب الفقه: تم تصنيف المراجع لكل مذهب على حدة.

د- يتضمن بند: دراسات ورسائل وأبحاث: دراسات ورسائل وأبحاث ومقالات ودوريات ومؤتمرات وفتاوى.

هـ- فهرس الآيات القرآنية: وقد وردت بالترتيب المصحفى للآيات القرآنية.

و- فهرس الأحاديث النبوية: وقد رتبت بأطراف الحديث.

### - فهرس الآيات القرآنية:

رقم الصفحة	السورة	رقم الآية	الآية
٢٦	البقرة	٤٢	" ولا تُلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون. "
٢٦	البقرة	٨٣	" وقولوا للناس حسناً.. "
٢٥	البقرة	١٦٨	" يا أيها الناس كلوا مما فى الأرض حلالاً طيباً.. "
٢٦	البقرة	٢٦٣	" قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى.. "
٢٣	البقرة	٢٧٥- ٢٧٩	" الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس.. "
٤٠	البقرة	٢٨٠	" وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة.. "
٣١	البقرة	٢٨٧	" وأحل الله البيع وحرم الربا.. "
٢٣	آل عمران	١٣٠	" يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفةً.. "
٢٦	آل عمران	١٣٣	" وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون.. "
٢٥	النساء	٢٩	" يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل.. "

٢٦	النساء	٥٩	" يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول.. "
٤١	النساء	٦٥	" فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم.. "
٢٦	النساء	٨٦	" وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها.. "
٢٢	النساء	١٦٠- ١٦١	" فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم. "
٢٥	المائدة	٩٠	" إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس.. "
٢	الأنعام	٣٨	" ما فرطنا في الكتاب من شيء.. "
٢٦	الإسراء	٣٦	" ولا تقف ما ليس لك به علم.. "
٢٥	الكهف	٥٠	" أفتتخذون ذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو.. "
٢٦	القصص	٢٦	" إن خير من استأجرت القوي الأمين.. "
٢٢	الروم	٣٩	وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله.. "
٢٥	فاطر	٦	" إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا.. "
٢١	يس	٨٣	" فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون "
٢١	الحديد	٥	" له ملك السموات والأرض وإليه يرجع الأمر كله "
١٢٩	الزخرف	٣٢	" أهم يقسمون رحمة ربك... "

٢٢	الحشر	٧	" وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا.. "
٢١	الملك	١٤	" ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير "

- فهرس الأحاديث النبوية :

رقم الصفحة	التخريج	الحديث
٢٥	- ابن ماجه. سنن ابن ماجه، باب أجر الأجرء، [٢٤٤٣]، الجزء الثاني، دار إحياء التراث، بيروت، صفحة ٨١٦ .	" أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه .
٣٢	- البخارى. فتح البارى بشرح صحيح البخارى، [٢٠٥٢]، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، الصفحة ٢٩٠	" الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات.. "
٣٦	- ابن حنبل. مسند الإمام أحمد، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامى، بيروت، صفحة ١٥٣ .	" دع ما يريك إلى ما لا يريك..... "
٢٢، ٤	- البخارى. فتح البارى شرح صحيح البخارى. الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، صفحة ٩٧ . - مسلم. الجامع الصحيح. الجزء الخامس، دار الجيل، بيروت، صفحة ٤٤ .	" الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والملح بالملح مثلاً بمثل، يداً بيد،.....، إلى آخره

١٦٠	- مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي، [١٢٠ (١٦-١)]، الجزء الحادى عشر، مرجع سابق، صفحة ٣٧.	" كان لرجل على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - سن من الإبل... "
٧٨	- مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي، باب لعن آكل الربا، [١٥٩٨]، الجزء ١١/٢٦، دار الكتب العلمية، بيروت، صفحة ٢٩.	" لعن رسول الله آكل الربا وموكله..... "
٤٠	- البخارى. صحيح البخارى. كتاب الحوالات، [٢١٨٧ - ٢١٨٨]، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، صفحة ٢٦٥. - ورواه أيضًا مسلم. والأربعة: أبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه.	" مطل الغنى ظلم يبيع عقوبته وعرضه. "
١٠٤	- البخارى. صحيح البخارى، كتاب الاسلم، [٢٢٤٠] ومسلم فى المساقاة [١٦٠]، والترمذى، [١٣١١].	" من أسلف فليسلف فى كيل معلوم..... "
١٢٩	- البخارى. فتح البارى بشرح صحيح البخارى. باب الإجارة، [٢٢٦٢]، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار ابن حيان، القاهرة، ١٩٩٦م، صفحة ٤٤١.	" ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم... "
١٥١	- البخارى. صحيح البخارى. [٢٣٢٠]، الجزء الخامس، كتاب	" ما من مسلم يفرس غرساً... "

	الحرف والمزارعة، باب فضل المزارعة، صفحة ٣.	
١٠٨	- أبو داود. سنن أبي داود. الجزء الثالث، دار إحياء التراث العربى، بيروت، صفحة ٢٧٤. - البخارى صحيح البخارى [١١٠٣٤]، كتاب اليبوع، برواية أبي هريرة.	"من باع بيعتين فى بيعة واحدة...."
٢٣	- مسلم، الجامع الصحيح، الجزء الخامس، صفحة ٤٣. - البخارى. فتح البارى شرح صحيح البخارى، مرجع سابق، صفحة ٩٧.	"لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل."
٨٢	- أحمد فى مسنده، وأصحاب السنن، وصححه الترمذى وابن حبان .	"لا تتبع ما ليس عندك...."
٢٤	- البخارى، عمدة القارى شرح صحيح البخارى، الجزء الحادى عشر، بدر الدين العينى، بيروت، صفحة ١٩٩.	"يأتى على الناس زمان يأكلون الربا...."
٢٥	- مسلم [٢٥٧٧]، وأحمد [٥/ ١٥٤، ١٦٠/١٧٠]، والترمذى [٤٤٩٥ ٤٤٩٥]، وابن ماجه [٤٢٥٧]، النوى فى الأذكار النووية.	"يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى.."

## المراجع والمصادر

### أولاً: كتب التفسير وعلوم القرآن

- ١- الجلالين. جلال الدين محمد بن أحمد المحلى. وجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى. تفسير الجلالين للقرآن العظيم. الطبعة الثانية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٢- الطبرى. أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى. جامع البيان فى تأويل آى القرآن. دار المعارف، بدون تاريخ.
- ٣- القرطبى. الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى. الجامع لأحكام القرآن. الطبعة الأولى مصورة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٤- ابن كثير. الإمام الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقى. تفسير القرآن العظيم. الجزء الأول، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٢م.
- ٥- \_\_\_\_\_ . مختصر ابن كثير. تفسير القرآن العظيم. اختصار محمد كريم راجح (الشيخ) المجلد الأول، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٣م.

### ثانياً: كتب الحديث

- ١- أحمد (الإمام). أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى. مسند الإمام أحمد. المطبعة اليمنية، القاهرة، ١٣١٣هـ.
- ٢- البخارى (الإمام). محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برد زيه البخارى. صحيح البخارى. المجلد الثالث، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- ٣- البيهقى (الإمام). إمام المحدثين الحافظ بن أبى بكر أحمد بن الحسينى بن على البيهقى السنن الكبرى. الجزء الخامس، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤- الترمذى. الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوادة. الجامع الصغير -

سنن الترمذى. تحقيق: أحمد محمد شاكر، الطبعة الثالثة، مكتبة البابى الحلبي، القاهرة، ١٩٧٨ م.

٥- ابن حجر. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. فتح الباري بشرح صحيح البخارى. الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار ابن حيان، القاهرة، ١٩٩٦ م.

٦- أبو داود. الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي. سنن أبي داود. جزء ٣، دار إحياء التراث العربى، بيروت، بدون تاريخ.

٧- الشوكانى. محمد بن محمد الشوكانى. نيل الأوطار. الجزء الخامس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣ م.

٨- الصنعانى. محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير. سبل السلام شرح بلوغ المرام. تعليق: فواز أحمد، وإبراهيم محمد الجمل، الجزء الثالث، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٩٥ م.

٩- العجلونى. إسماعيل بن محمد العجلونى. كشف الخفاء ومزيل الإلباس. الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٣٥١ هـ.

١٠- ابن ماجه. الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد. سنن ابن ماجه. الجزء الثانى، دار إحياء التراث، بيروت، بدون تاريخ.

١١- مسلم (الإمام). أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى. الجامع الصحيح. الجزء الخامس، دار الجبل، بيروت، بدون تاريخ.

١٢- النووى. أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرى. صحيح مسلم بشرح النووى. ٢٦/١١ دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

١٣- الهيثمى. نور الدين على بن أبى طالب الهيثمى. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. الجزء الرابع، دار الكتاب العربى، بيروت، بدون تاريخ.

## ثالثاً: كتب الفقه

### أ- الفقه الحنفي:

- ١- السرخسي. شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي. المبسوط. جزء ١٤، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٢م.
- ٢- د. عبد البر. د. محمد زكي عبد البر. أحكام المعاملات المالية في المذهب الحنفي. دار الثقافة، الدوحة، قطر، ١٩٨٦م.
- ٣- ابن عابدين. محمد أمين أفندي [حاشية ابن عابدين]. رد المحتار على الدر المختار- شرح تنوير الأبصار. الجزء الثاني، والجزء الرابع، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
- ٤- الكاساني. علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. الجزء الخامس، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٤م.
- ٥- الموصلي. عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي. الاختيار لتعليل المختار. الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- ٦- ابن نجيم. زين الدين بن نجيم. البحر الرائق - شرح كنز الدقائق. الجزء الخامس، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- ٧- ابن الهمام. كمال الدين محمد بن عبد الواحد. شرح فتح القدير. الجزء السادس، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون تاريخ.

### ب- الفقه المالكي:

- ١- ابن جزى. محمد بن جزى الغرناطي المالكي. القوانين الفقهية. دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.
- ٢- ابن رشد. أبو الوليد محمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. جزء ثاني، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

٣- الصاوى. أحمد بن محمد الصاوى. لغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك. الجزء الثانى، مكتبة البابى الحلبي، القاهرة، ١٩٥٢ م.

٤- العدوى. على بن محمد الصعدي. حاشية العدوى على الخرشى على مختصر خليل. الجزء الخامس، الطبعة الثالثة، المطبعة الأميرية، القاهرة، بدون تاريخ.

### ج- الفقه الشافعى:

١- السبكي. تقى الدين على بن عبد الكافي. تكملة المجموع شرح المذهب. الجزء العاشر، مطبعة الإمام، القاهرة، بدون تاريخ.

٢- \_\_\_\_\_ . تحفة المحتاج بشرح المنهاج. الجزء الرابع، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، بدون تاريخ.

٣- الشريبنى. محمد الخطيب الشريبنى. معنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج على متن المنهاج. لأبى زكريا يحيى بن شرف النووى، الجزء الثانى، مطبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٤- الماوردى. أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادي. الحاوى الكبير. الجزء السابع، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤ م.

٥- النووى. أبو زكريا يحيى بن شرف النووى. شرح المذهب. المجلد الرابع عشر، دار الفكر العربى، بدون تاريخ.

٦- \_\_\_\_\_ . معنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج. الجزء الثانى، دار الفكر العربى، بيروت، بدون تاريخ.

### د- الفقه الحنبلى:

١- ابن قدامة. موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى. المغنى. الجزء الرابع، والجزء السابع، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بدون تاريخ.

- ٢- ابن القيم. شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي. إعلام الموقعين عن رب العالمين. الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.
- ٣- البهوتي. منصور بن إدريس البهوتي. شرح منتهى الإرادات - المسمى دقائق أولى النهى لشرح المنتهى. الجزء الثاني، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- هـ - الفقه الظاهري والإمامي:

- ١- ابن حزم. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي. المحلى. الجزء الثامن، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ.
- ٢- العاملي. زين الدين بن نور الدين علي بن أحمد الجعبي العاملي. الروضة البهية بشرح اللمعة الدمشقية. الجزء الأول، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

و- كتب الخلاف:

- ١- الجزيري. عبد الرحمن الجزيري (الشيخ). الفقه على المذاهب الأربعة. الجزء الثاني والثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٢- الصابوني. محمد علي الصابوني (الشيخ). فقه المعاملات - في ضوء الكتاب والسنة. الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- ٣- ابن عبد البر. حافظ المغرب أبو عمر يوسف عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. التمهيد. الطبعة الأولى، الجزء السادس عشر، وزارة الأوقاف المغربية، الرباط، بدون تاريخ.

ز- كتب فقهية عامة:

- ١- د. بشير. د. محمد عثمان بشير. المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩م.

- ٢- جاد الحق. جاد الحق على جاد الحق. بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة. الجزء الأول، الأمانة العامة للدعوة الإسلامية، الأزهر، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ٣- د. خليل. د.خبر عبد الراضى خليل. فقه المعاملات. الطبعة الأولى، مطبعة المعارف، الشارقة، ٢٠٠٠م.
- ٤- الخفيف. على الخفيف(الشيخ). الشركات فى الفقه الإسلامى. دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٨م.
- ٥- د. الخياط. د. عبد العزيز الخياط. نظرية العقد والخيارات فى الفقه الإسلامى. المعهد العربى للدراسات المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ١٩٩٤م.
- ٦- د. دنيا. د. شوقى أحمد دنيا. الجعالة والاستصناع تحليل فقهي واقتصادي. المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، جدة، ١٩٩٠م.
- ٧- د. الزحيلي. د. وهبة الزحيلي. الفقه الإسلامى وأدلته. الجزء الرابع، كلية الدعوة الإسلامية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.
- ٨- سابق. السيد سابق(الشيخ). فقه السنة. الجزء الثالث، الطبعة الثامنة، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٩- السعدى. عبد الملك عبد الرحمن السعدى. تقاضى الشريك الأجرة والمضاربة على العروض. الطبعة الأولى، معرض الأنبار للكتاب، ١٩٨٦م.
- ١٠- د. أبو سليمان. د. عبد الهادى إبراهيم أبو سليمان. عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، دراسة فقهية مقارنة. الطبعة الأولى، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، جدة، ١٩٩٢م.
- ١١- د. شبرا. د. محمد عمر شبرا. المعاملات المالية المعاصرة فى الفقه الإسلامى. الطبعة الرابعة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠١م.

- ١٢- الصابونى. محمد على الصابونى (الشيخ). فقه المعاملات - فى ضوء الكتاب والسنة. الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- ١٣- د.الضرير. د.الصدىق محمد الأمين الضرير. الغرر وأثره فى العقود فى الفقه الإسلامى دراسة مقارنة. الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة، الخرطوم، ١٩٦٧م
- ١٤- د.عبد القادر. د.على حسن عبد القادر. فقه المضاربة ودوره فى مرحلة التطبيق والتجديد. طبعة أولى، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامىة، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ١٥- د.أبو غدة. د. عبد الستار أبو غدة. فقه المشاركات. إصدار بنك التمويل المصرى السعودى، بدون تاريخ.
- ١٦- د. قحف. د. محمد منذر قحف. سندات الإجارة والأعيان المؤجرة - تحليل فقهى واقتصادى. الطبعة الأولى، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، جدة، ١٩٩١م.
- ١٧- ابن المنذر. محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابورى. الإجماع. طبعة أولى، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية. دولة قطر، ١٩٨١م.
- ١٨- الموجان. عبد الله حسين الموجان. الوكالة فى الشريعة الإسلامىة. الطبعة الأولى، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ١٩- مركز الاقتصاد الإسلامى. المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية. دليل الفتاوى الشرعية فى الأعمال المصرفية. الطبعة الأولى، مطبوعات المصرف، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ٢٠- المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الإسلامىة. بحوث وقرارات وتوصيات المؤتمر. المجلد الثانى، الطبعة الأولى، مطابع الشركة المصرىة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

٢١- المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية. بحوث وقرارات وتوصيات المؤتمر. المجلد الثالث، الطبعة الأولى، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ م.

٢٢- المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية. بحوث وقرارات وتوصيات المؤتمر. المجلد السادس، الطبعة الأولى، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ م.

٢٣- المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية، بحوث وقرارات وتوصيات المؤتمر. المجلد السابع، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٣ م.

٢٤- المؤتمر الأول للمصارف الإسلامية. دبي، ١٩٧٩ م.

٢٥- المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية، الكويت، ١٩٨٣ م.

٢٦- المؤتمر الثالث للمصارف الإسلامية، دبي، ١٩٨٥ م.

٢٧- الندوة الفقهية الأولى، بيت التمويل الكويتي، الكويت، ١٩٨٧ م.

٢٨- د. أبو الوفاء. د. محمد أبو الوفاء. أبرز صور البيوع الفاسدة. الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، بيروت، ١٩٨٤ م.

#### رابعاً: كتب اللغة / المعاجم

١- بيت التمويل الكويتي. دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية. طبعة أولى، ١٩٩٢ م.

٢- أبو جيب. سعدى أبو جيب. القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً. الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٦ م.

٣- \_\_\_\_\_ . موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي. الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، ١٩٨٥ م.

٤- الجرجانى. على بن محمد الجرجانى. التعريفات. تحقيق الأبيارى، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٨٥م.

٥- الزواوى. الطاهر أحمد الزواوى. ترتيب القاموس المحيط. الجزء الثالث، الطبعة الثانية، عيسى البابى الحلبي، القاهرة، ١٩٧٣م.

٦- د. سليمان. د. على أحمد سليمان. قاموس المصطلحات الاقتصادية. الطبعة الأولى، بيت الخرطوم، المكتبة الأكاديمية، يوليو ١٩٩٩م.

٧- عبد الباقي. محمد فؤاد عبد الباقي. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٩٤٥م.

٨- الكفوى. البقاء أيوب بن موسى الحسينى الكفوى. الكلبيات - معجم المصطلحات والفروق اللغوية. الجزء الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

٩- مجمع اللغة العربية. المعجم الوجيز. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠١-٢٠٠٢م.

١٠- المعجم الوسيط. الجزء الثانى، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

١١- ابن منظور. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. الجزء الأول، والرابع، والسادس، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

١٢- النجفى. حسن النجفى. معجم المصطلحات التجارية والمصرفية. الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٤م.

#### خامساً: كتب الاقتصاد

١- بخيت. على خضير بخيت. التمويل الداخلى للتنمية الاقتصادية فى الإسلام. الطبعة الأولى، دار الشروق، جدة، ١٩٨٣م.

- ٢- د. الجارحى. د. معبد على الجارحى. نحو نظام نقدى ومالى إسلامى - الهيكل والتطبيق . الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٣ م.
- ٣- د. خوجة. د. عز الدين محمد خوجة. أدوات الاستثمار الإسلامى. الطبعة الأولى، دلة البركة، جده، ١٩٩٣ م.
- ٤- \_\_\_\_\_ . صناديق الاستثمار لدى المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٥ م.
- ٥- د. دنيا. د. شوقى دنيا. تمويل التنمية فى الاقتصاد الإسلامى. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ م.
- ٦- \_\_\_\_\_ . الإسلام والتنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢ م.
- ٧- د. رابوى، وآخرين. د. محمد إبراهيم رابوى. وصدىق ناصر عثمان. المدخل إلى الاقتصاد الإسلامى المقارن. ندوة الثقافة والعلوم، كتاب الندوة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كتاب الندوة رقم ٦، ١٩٩٩ م.
- ٨- د. شبيحة. د. مصطفى رشدى شبيحة. الاقتصاد النقدى والمصرفى. الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١ م.
- ٩- د. د. شبرا. د. محمد عمر شبرا. النظام النقدى والمصرفى فى الاقتصاد الإسلامى. المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى، جدة، ١٩٩٠ م.
- ١٠- نحو نظام نقدى عادل. الطبعة الثانية، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، ١٩٩١ م.
- ١١- د. الشجاع. د. خليل محمد حسن الشجاع. مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال. الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٠ م.

١٢- د. صقر. د. محمد أحمد صقر. الاقتصاد الإسلامى. طبعة أولى، دار  
النفاثس، عمان، الأردن، ١٩٨١م.

١٣- د. صالح. د. صالحى صالح. السياسة النقدية والمالية فى إطار نظام المشاركة  
فى الاقتصاد الإسلامى. الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ٢٠٠١م.

١٤- د. صديقى. د. محمد نجاة الله صديقى. منطق الصيرفة الإسلامية. ترجمة:  
د. رفيق المصرى. الطبعة الأولى، سلسلة المطبوعات العربية، المركز العالمى لأبحاث  
الاقتصاد الإسلامى، جدة، ١٩٨١م.

١٥- د. على. د. عبد المنعم السيد على. التطور التاريخى للأنظمة النقدية فى  
الأقطار العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

١٦- د. عبد القادر. د. عبد القادر محمد عبد القادر. اتجاهات حديثة فى التنمية.  
الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣م.

١٧- د. عفر. د. عبد المنعم عفر. الاقتصاد الإسلامى - الاقتصاد الكلى. المجلد  
الرابع، دار البيان العربى، بيروت، ١٩٨٥م.

١٨- د. عيسى. د. موسى آدم عيسى. آثار التغيرات فى قيمة النقود وكيفية  
معالجتها فى الاقتصاد الإسلامى. الطبعة الأولى، قسم الدراسات والبحوث  
الشرعية، إدارة التطوير والبحوث، مجموعة دلة البركة، جدة، ١٩٩٣م.

١٩- د. العسال. د. أحمد محمد العسال، د. فتحى أحمد عبد الكريم. النظام  
الاقتصادى فى الإسلام مبادئه وأهدافه. الطبعة الثالثة، مكتبة وهبة، القاهرة،  
١٩٨٠م.

٢٠- قحف. د. محمد منذر قحف. معالجة العجز فى الموازنة العامة فى النظام  
الإسلامى. المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، جدة،  
١٩٩٢م.

- ٢١- د. مرسى. د. فؤاد مرسى. التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠م.
- ٢٢- د. مشهور. د. نعمت عبد اللطيف مشهور. الاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى. الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩١م.
- ٢٣- المصرى. عبد السميع المصرى. مقومات الاقتصاد الإسلامى. الطبعة الأولى، مطبعة الحضارة العربية، مصر، ١٣٩٥هـ.
- ٢٤- \_\_\_\_\_ . المصرف الإسلامى علميا وعمليا. الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ٢٥- د. المصرى. د. رفيق يونس المصرى. أصول الاقتصاد الإسلامى. الطبعة الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٩م.
- ٢٦- د. النجار. عبد الهادى النجار. الإسلام والاقتصاد. الطبعة الأولى، عالم المعرفة، القاهرة، ١٩٨٣م.
- ٢٧- د. النبهان. د. محمد فاروق النبهان. أثر تطبيق النظام الاقتصادى الإسلامى فى المجتمع. مؤتمر الفقه الإسلامى، الرياض، ١٩٨٤م.
- ٢٨- د. يونس، وآخرون. د. محمود يونس، د. محمد فوزى أبو السعود. مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٣م.

#### سادسا: كتب المصارف

- ١- د. أحمد. د. عبد الرحمن يسرى أحمد. قضايا إسلامية معاصرة فى النقود والبنوك والتمويل. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠١م.
- ٢- \_\_\_\_\_ . دور المصارف الإسلامية فى تعبئة الموارد التمويلية والتنمية. ندوة الحوار بين الإعلاميين والفكر الإسلامى ومؤسساته، بنك دى الإسلامى، دله البركة، دى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- ٣- د. إبراهيم. د. محمد سمير إبراهيم. المشاركة المنتهية بالتمليك والبيع بالتأجير في المؤسسات المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. مجلة البنوك الإسلامية، العدد السابع والثلاثون، ذو القعدة ١٤٠٤ هـ - أغسطس ١٩٨٤ م.
- ٤- الأمين. د. حسن عبد الله الأمين. الودائع المصرفية واستثمارها في الإسلام. الطبعة الأولى، دار الشروق، جدة، ١٩٨٣ م.
- ٥- د. الأنصاري. د. محمود نعمان الأنصاري. دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢ م.
- ٦- د. بابلي. د. محمود محمد بابلي. المصارف الإسلامية ضرورة حتمية. طبعة أولى المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩ م.
- ٧- د. الجمال. د. غريب الجمال. المصارف وبيوت التمويل الإسلامية. طبعة أولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، ١٩٧٨ م.
- ٨- د. الجزيري والتهامى. د. عبد الله الجزيري. ومحمد التهامى. أساليب توظيف الأموال في البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الطبعة الأولى، بنك فيصل الإسلامي المصري، القاهرة، ١٩٨٣ م.
- ٩- جناحى. عبد اللطيف عبد الرحيم جناحى. مبادئ وتطبيقات العمل المصرفي الإسلامي. طبعة أولى، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، البحرين، ١٩٩٢ م.
- ١٠- د. حنفى. د. عبد الغفار حنفى، د. عبد السلام أبو قحف. الإدارة الحديثة في البنوك التجارية. الطبعة الأولى، المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٣ م.
- ١١- د. حمود. د. سامى حسن أحمد حمود. تطور الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية. الطبعة الثانية، مطبعة عمان، الأردن، ١٩٨٢ م.
- ١٢- د. \_\_\_\_\_ . الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها والإمكانات المحتملة لتطورها. كتاب المصارف الإسلامية، اتحاد المصارف الإسلامية، ١٩٨٩ م.

١٣- د. حسنين. د. جاد الرب عبد السميع حسنين. مفهوم تعظيم العائد وأثره على سياسات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٩٩٣ م.

١٤- د. الخضيرى. د. محسن أحمد الخضيرى. البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى، دار الحرية، لبنان، ١٩٩٠ م.

١٥- د. رجب. د. عبد العزيز محمود رجب. البنوك التجارية والمصارف الإسلامية دراسة مقارنة. الطبعة الأولى، منشورات جامعة الكويت، الكويت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٦- الزحيلي. وهبة الزحيلي. المعاملات المالية. كلية الدعوة الإسلامية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١ م.

١٧- د. السرطاوى. د. فواد عبد اللطيف السرطاوى. التمويل الإسلامى ودور القطاع الخاص. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ٢٠٠٠ م.

١٨- السيسى. صلاح الدين حسن السيسى. الإدارة العلمية للمصارف الإسلامية. دار الوسام للطباعة والنشر. بيروت، ١٩٩٧ م.

١٩- \_\_\_\_\_ . إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٨ م.

٢٠- د. سراج. محمد أحمد سراج. النظام المصرفى الإسلامى. الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٩ م.

٢١- د. سلطان. د. محمد سعيد سلطان. إدارة البنوك. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣ م.

٢٢- د. سليمان. د. محمد جلال سليمان. الودائع الاستثمارية فى البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، ١٩٩١ م.

٢٣- د. شافعى . د. محمد زكى شافعى . مقدمة عن النقود والبنوك. الطبعة السابعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٤- د. شيخون. د. محمد شيخون. المصارف الإسلامية دراسة تقويم المشروعية الدينية والدور القصادى والسياسى. الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.

٢٥- د. شحاتة. د. حسين شحاتة، ود. محمد عبد الحكيم زعير. المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق. بحوث فى الاقتصاد الإسلامى، مطبوعات بنك دى الإسلامى، ١٩٨٥م.

٢٦- د. صوان. د. محمود حسن صوان. أساسيات العمل المصرفى الإسلامى - دراسة مصرفية تحليلية. الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

٢٧- د. صديقى. د. محمد نجاته الله صديقى. لماذا المصارف الإسلامية. الطبعة الأولى، ترجمة: د. رفيق يونس المصرى، المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى، جدة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٨- د. طایل. د. مصطفى كمال طایل. القرار الاستثمارى فى البنوك الإسلامية. الطبعة الثانية، مطابع غباشى، القاهرة، ١٩٩٩م.

٢٩- \_\_\_\_\_ . البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق. الطبعة الأولى، مطابع غباشى، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣٠- د. العبادى. د. عبد الله عبد الرحيم العبادى. موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة. الطبعة الأولى، مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢م.

٣١- د. عطية. د. جمال الدين عطية. البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم. طبعة أولى كتاب الأمة، صفر ١٤٠٧هـ.

٣٢- د. عبد الله. د. حسيني عبد الله. الودائع المصرفية النقدية. طبعة أولى، دار الشروق جده، ١٩٨٣ م.

٣٣- د. عبد الحميد. د. عاشور عبد الجواد عبد الحميد. النظام القانوني للبنوك الإسلامية. الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦ م.

٣٤- عدد من الباحثين. الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية. الجزء الثالث، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢ م.

٣٥- \_\_\_\_\_ . الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية. الجزء الرابع، ١٩٨٢ م.

٣٦- \_\_\_\_\_ . الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية. الجزء الخامس، ١٩٨٢ م.

٣٧- د. عبد الله. د. خالد أمين عبد الله. الصيرفة الشاملة. المصارف الإسلامية وانطباق مفهوم الصيرفة الشاملة عليها. الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية بيروت، ١٩٩٤ م.

٣٨- د. الفولى. أسامة محمد الفولى، و د. مجدى محمود شهاب. مبادئ النقود والبنوك الطبعة الأولى، دار الجامعات الجديدة للنشر، مصر، ١٩٩٩ م.

٣٩- د. قلعاوى. د. غسان قلعاوى. المصارف الإسلامية ضرورة عصرية. الطبعة الأولى، دار المكتبي، دمشق، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٤٠- د. الكفراوى. د. عوف محمد الكفراوى. النقود والمصارف فى النظام الإسلامى. دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٨٧ م.

٤١- د. أبو الليل. إبراهيم دسوقى أبو الليل. البيع بالتقسيط والبيع الائتمانية الأخرى. طبعة أولى، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٤ م.

- ٤٢- د.المصرى. د.رفيق المصرى. مصرف التنمية الإسلامى محاولة جديدة فى بيان حقيقة الربا والفائدة والبنك. مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٧٧م.
- ٤٣- د.المالقى. د.عائشة الشرفاوى المالقى. البنوك الإسلامىة التجربة بين الفقه والقانون. الطبعة الأولى، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م.
- ٤٤- د.النجار. د.أحمد عبد العزيز النجار. وآخرون. مائة سؤال ومائة جواب حول البنوك الإسلامىة. الطبعة الأولى، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامىة، القاهرة، ١٩٧٨م.
- ٤٥- \_\_\_\_\_ . طريقنا إلى نظرية متميزة فى الاقتصاد الإسلامى. كتاب الاقتصاد الإسلامى، بحوث مختارة من المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامى، طبعة المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى، جدة، ١٩٨٠م.
- ٤٦- ناصر. سليمان ناصر. تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامىة. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، ٩٧/ ١٩٩٨م.
- ٤٧- د.الهيتى. د. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتى. المصارف الإسلامىة بين النظرية والتطبيق. طبعة أولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن ، ١٩٩٨م.
- ٤٨- د.الحوارى. د.سيد الحوارى. إدارة البنوك. مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٣م.
- ٤٩- \_\_\_\_\_ . أساسيات إدارة البنوك. دار الجيل، القاهرة، ١٩٩٩م
- ٥٠- د. الهمشرى. د. مصطفى عبد الله الهمشرى. الأعمال المصرفية والإسلام. الطبعة الأولى، مجمع البحوث الإسلامىة، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٥١- د. نعمة الله. د. أحمد رمضان نعمة الله. اقتصاديات النقود والبنوك. الطبعة الأولى الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

٥٢- د. الوطيان. د. محمد الوطيان. البنوك الإسلامية. طبعة أولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٠م.

### سابعاً: دراسات ورسائل وأبحاث

١- أمين. أحمد أمين. ظهر الإسلام. الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطبعة خلف القاهرة، ١٩٥٨م.

٢- د. البطريق. د. نوار. د. عبد الحميد البطريق، د. عبد الحميد نوار. التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا. دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١م.

٣- بنك فيصل الإسلامي المصري. فتاوى شرعية. طبعة أولى، مطبوعات بنك فيصل الإسلامي المصري، القاهرة، ١٩٨٢م.

٤- بنك دبي الإسلامي. سلسلة التوعية بأعمال المصارف الإسلامية. المشاركة. مطبوعات مركز التدريب والتطوير، ١٩٩٦م.

٥- \_\_\_\_\_ . الفتاوى الشرعية في إثبات ربوية الفوائد البنكية. الطبعة الأولى، مطبوعات بنك دبي الإسلامي، دبي، ١٩٨٩م.

٦- \_\_\_\_\_ . التقرير السنوي ٢٠٠٣م.

٧- بنك فيصل الإسلامي السوداني. التقرير السنوي ٢٠٠٢م.

٨- د. البعلی. د. عبد الحميد محمود البعلی. أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والآفاق - دراسة مقارنة وموازنة للجوانب القانونية المصرفية والفقهية. الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٠م.

٩- بريون. فوزى عبد السلام بريون. كيف يكون النظام المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٤م.

- ١٠- د. بكرى. د. صبحى حسن بكرى. الإغريق والرومان والشرق الإغريقي الرومانى. الطبعة الأولى، دار الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٥ م.
- ١١- التهامى. حسن محمد التهامى، وآخرين. دراسة إنشاء البنك الإسلامى للتنمية. تقرير اللجنة، مطبوعات البنك الإسلامى للتنمية، جدة، ١٩٧٦ م.
- ١٢- تعريف عام بنك دى الإسلامى. الباحث، منشورات البنك، طبعة ثالثة، ١٩٩٤ م.
- ١٣- د. جميل. د. صبحى محمد جميل. المصارف الإسلامى والتنمية الاجتماعى مؤتمر دور المؤسسات المصرفى الإسلامى فى الاستثمار والتنمية، بالتعاون بين مصرف أبو ظبى الإسلامى وجامعة الشارقة، الشارقة، الفترة من ٧-٩ من مايو ٢٠٠٢ م.
- ١٤- الجريدة الرسمية، دولة الإمارات العربى المتحدة. القانون الاتحادى رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ م.، المصرف المركزى والنظام النقدى وتنظيم المهنة المصرفى، ٢ أغسطس ١٩٨٠ م.
- ١٥- الجريدة الرسمية دولة الكويت. القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ م، الصادر بمرسوم أميرى، بشأن: النقد وبنك الكويت المركزى، الباب الثالث، البنوك الإسلامى.
- ١٦- الجريدة الرسمية. دولة الإمارات العربى المتحدة. القانون الاتحادى رقم ٦ / ١٩٨٥ م المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارى الإسلامى، صادر بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٨٥ م.
- ١٧- الحمر. عبد الملك يوسف الحمر. المصارف الإسلامى وما لها من دور مأمول وعملى فى التنمية الشاملة. بحوث مؤتمر المحاسبة وآفاق التنمية الاقتصادى، الشارقة، خلال الفترة من ١٦-١٧ أكتوبر ٢٠٠١ م.

- ١٨- د. حسان. د. حسين حامد حسان. صيغ الاستثمار وطرق التمويل. محاضرة، دورة تدريبية، دبي الإسلامي، مارس، ٢٠٠٣ م.
- ١٩- \_\_\_\_\_ . عقود وتمويل الخدمات: أحكامها وضوابطها. دورة تدريبية، بنك دبي الإسلامي، مايو ٢٠٠٣ م.
- ٢٠- حسن. إسماعيل حسن. موارد واستخدامات البنوك الإسلامية. بحث مقدم إلى ندوة البنوك الإسلامية، بنجلاديش، دكا، خلال الفترة من ١١: ١٢ مارس ١٩٨٥ م.
- ٢١- د. الحيان. د. عبد الله الحيان. المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة وموقف القانون. جريدة الخليج الاقتصادي، العدد رقم ٨٨١٠، صادر بتاريخ ٣ يوليو ٢٠٠٣ م، صفحة رقم ١٦.
- ٢٢- د. حسان. د. حسين حامد حسان. الأصول الحاكمة لعقود الاستثمار. مجلة الاقتصاد الإسلامي، الحلقة الأولى، عدد ٢٢٢، ديسمبر ١٩٩٩ م.
- ٢٣- \_\_\_\_\_ . الحلقة الثانية، العدد ٢٢٣، يناير ٢٠٠٠ م.
- ٢٤- \_\_\_\_\_ . الحلقة الثالثة، العدد ٢٢٤، فبراير ٢٠٠٠ م.
- ٢٥- \_\_\_\_\_ . الحلقة الرابعة، العدد ٢٢٥، مارس ٢٠٠٠ م.
- ٢٦- د. الحسيني. د. أحمد بن حسن أحمد الحسيني. الودائع المصرفية وأنواعها - استخداماتها - استثماراتها. طبعة أولى، المكتبة الملكية، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩ م.
- ٢٧- د. الحماد. د. حمد بن عبد العزيز الحماد. الربا خطره وسبيل الخلاص منه الطبعة الثانية، الإدارة العامة للطبع والترجمة الرياض، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢٨- د. خوجة. د. عز الدين محمد خوجة. أدوات الاستثمار الإسلامي. الطبعة الأولى، دلة البركة، جدة، ١٩٩٣ م.

- ٢٩- د. الخياط. د. عبد العزيز الخياط. الشركات في ضوء الإسلام. الجزء الأول، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، البيضاء، ١٩٨٩م.
- ٣٠- دليل إجراءات العمل. بنك دبي الإسلامي. الباحث، الحسابات الجارية والادخار والاستثمار. إصدار ١٩٩٧م.
- ٣١- رضا. محمد رشيد رضا (الشيخ). الربا والمعاملات في الإسلام. مكتبة القاهرة.
- ٣٢- أبو زهرة. محمد أبو زهرة (الشيخ). بحوث في الربا. طبعة أولى، دار البحوث العلمية، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ٣٣- أبو زيد. محمد عبد المنعم أبو زيد. الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق. الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٣٤- د. زعتري. د. علاء الدين محمد زعتري. النقود - وظائفها الأساسية وأحكامها الشرعية. رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٦م.
- ٣٥- د. سلامة. د. عابدين أحمد سلامة. البنوك الإسلامية وأسلمة النظام المصرفي في السودان. بحث، ندوة البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- ٣٦- د. السالوس. د. على أحمد السالوس. البيوع والبنوك والنقود. الطبعة الأولى، سلسلة معاملاتنا المعاصرة، بنك قطر الإسلامي، دار الحرمين، الدوحة، ١٩٨٣م.
- ٣٧- ابن سعد. أبو عبد الله محمد المعروف بابن سعد. الطبقات الكبرى. المجلد الثالث. دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

٣٨- د. الشباع. خليل محمد حسن الشباع. مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال. الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٠م.

٣٩- د. الشايحي. وآخرين. د. وليد الشايحي و د. محمد القطان و د. طه الطيب. الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية. حلقة نقاشية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، خلال الفترة من ٢٠ - ٢٢ يناير ٢٠٠٣م.

٤٠- د. شاكر. د. محمود نعيم شاكر. البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية. بحث ندوة دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة، خلال الفترة من ٧-٩ مايو ٢٠٠٢م.

٤١- شومان. عبد الحميد عبد المجيد شومان. مشاركة البنوك في تمويل المشاريع. الخليج الاقتصادي، العدد ٩٣٥٦، ٣٠ من ديسمبر ٢٠٠٤م.

٤٢- د. الصعدي. د. إبراهيم أحمد الصعدي. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية. العدد ٢٨، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، ديسمبر ١٩٨٣م.

٤٣- د. الطنطاوي. د. علي الطنطاوي، وناجي الطنطاوي. أخبار عمر وعبد الله بن عمر. الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٤- الطبري. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. تاريخ الطبري/ تاريخ الرسل والملوك تحقيق: محمد أبو الفضل، الجزء الرابع، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

٤٥- د. طنطاوي. د. محمد سيد طنطاوي. معاملات البنوك وأحكامها الشرعية. الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.

٤٦- د. العزاوي. د. هدى العزاوي. دور المؤسسات المصرفية في التنمية الاقتصادية. بحوث مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة، خلال الفترة من ٧-٩ مايو ٢٠٠٢م.

٤٧- د. عبد الله. د. أحمد على عبد الله. أوجه الاختلاف والاتفاق بين الفائدة الربوية وزيادة الثمن في البيع لمكان الأجل. مجلة المال والاقتصاد، العدد الثالث، فبراير ١٩٨٦م.

٤٨- د. العنانى. د. حسن صالح العنانى. معجزة الإسلام في موقفه من الربا. الطبعة الأولى، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامى، القاهرة، ١٩٨٠م.

٤٩- \_\_\_\_\_ دور البنوك الإسلامية في تنمية المجتمع. الطبعة الأولى، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١م.

٥٠- \_\_\_\_\_ لا ضرر ولا ضرار. طبعة أولى، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢م.

٥١- د. عمر. د. محمد عبد الحليم عمر. الإطار الشرعى والاقتصادى والمحاسبى لبيع السلم. الطبعة الثانية، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، جده، ١٩٩٨م.

٥٢- \_\_\_\_\_ المعالجة المحاسبية للخدمات المصرفية في المصرف الإسلامى. مركز الاقتصاد الإسلامى للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب، المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية، القاهرة، ١٩٨٥م.

٥٣- د. عبدا لعزیز. د. محمود زكى عبد العزيز. صیغ البيوع وأحكامها في المعاملات الحديثة من وجهة الفقه الإسلامى. رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة المنيا، ١٩٩٥م.

٥٤- \_\_\_\_\_ إدارة الأعمال في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، قسم الشريعة الإسلامية، جامعة المنيا، ١٩٩٩م.

٥٥- د. عبد القادر. د. محمد صالح عبد القادر. نظريات التمويل الإسلامى. طبعة أولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الشارقة، ١٩٩٧م.

- ٥٦- د. عثمان. د. محمد عثمان. المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامى. الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٩ م.
- ٥٧- د. العبادى. د. عبد العزيز داود العبادى. الملكية فى الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودها - دراسة مقارنة بالقوانين والنظم الوضعية. الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطابع وزارة الأوقاف، عمان، ١٩٧٤ م.
- ٥٨- د. عبد العزيز. د. عمر بن عبد العزيز. الربا والمعاملات المصرفية فى نظر الشريعة الإسلامية. الطبعة الأولى، دار العاصمة، الرياض، ١٩٩٤ م.
- ٥٩- د. غانم. د. حسين غانم. مفهوم المصرف الإسلامى. مجلة الاقتصاد الإسلامى، العدد: ٥، جمادى الثانية ١٠٤٦ هـ - فبراير ١٩٨٦ م.
- ٦٠- د. القرضاوى. د. يوسف القرضاوى. بيع المربحة للأمر بالشراء كما تجر به البنوك الإسلامية. الطبعة الثانية، دار القلم، الكويت، ١٩٨٤ م.
- ٦١- قحف. محمد منذر قحف. سندات الإجارة والأعيان المؤجرة. طبعة أولى، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، جده، ١٩٨٥ م.
- ٦٢- د. مؤنس. د. حسين مؤنس. الربا وخراب الدنيا. طبعة ثالثة، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٨ م.
- ٦٣- مصطفى وآخرون. سراج الدين عثمان مصطفى وآخرون. المشاركة وأحكامها وضوابطها الشرعية فى المصارف الإسلامية. طبعة أولى، بنك الخرطوم، الخرطوم، ١٩٩٢ م.
- ٦٤- د. موسى. د. محمد إبراهيم موسى. شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون. الطبعة الأولى. مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١ هـ.
- ٦٥- الندوة العالمية للبنوك الإسلامية. دكا، بنجلاديش، ١١ مارس ١٩٨٥ م.

٦٦- د. ناشد. د. محمد محمد ناشد. الفكر الإدارى فى الإسلام. الطبعة الأولى، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبی، ١٩٩٧م.

٦٧- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. بنك دبی الإسلامى. مايو، ٢٠٠٣م.

٦٨- د. هندی. د. منیر إبراهيم هندی. شبهة الربا معاملات البنوك التقليدية والإسلامية طبعة أولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٦٩- الهيئة التدريسية. معهد الإمارات للتدريب المصرفى. دورة تدريبية - تحليل القوائم المالية، المخاطر فى العمل المصرفى، خلال الفترة من ١٣٨ من سبتمبر ١٩٩٠م.

٧٠- ابن هشام. أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافى. السيرة النبوية. دار الجليل، بیروت، ١٩٨٧م.

٧١- د. الهندی. د. عدنان الهندی وآخرون. الإجراءات التى قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل. اتحاد المصارف العربية، بیروت، ١٩٩٣م.

٧٢- د. الوادى. د. كامل الوادى. الأعمال المصرفية والقوانين المنظمة لها. الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبو ظبى، ١٩٩٢م.

## الملاحق

تحتوى هذه الملاحق على الجانب التطبيقى المكمل للكتاب والذى يوضح فقه التجربة، فتشتمل على نماذج من أهم الفتاوى الشرعية لمرحلة ما قبل نشأة أول مصرف إسلامى ( بنك دىبى الإسلامى، والبنك الإسلامى للتنمية عام ١٩٧٥ م )، ثم نماذج أخرى لمرحلة ما بعد النشأة، وذلك تأريخاً وتأصيلاً لفكرة المصارف الإسلامية وتجربتها، ثم الجوانب التطبيقية والإجراءات التنفيذية لصيغ الاستثمار شائعة الاستخدام بما فى ذلك، القيود المحاسبية ذات العلاقة بكل صيغة، وذلك لإبراز مكانة صيغ الاستثمار المجازة فى نشاط المصرف الإسلامى، ويورد الباحث ذلك فيما يلى:

## المحتويات

- ملحق رقم ١ : نماذج من أهم فتاوى وتوصيات، مؤتمرات وندوات.  
أولاً: - مرحلة ما قبل عام ١٩٧٥ م.
- ملحق رقم ٢ : ثانياً: - مرحلة ما بعد عام ١٩٧٥ م.
- ملحق رقم ٣ : عقود ونماذج الدورة المستندية للخدمات المصرفية.
- ملحق رقم ٤ : الجوانب التطبيقية في بيوع المباحات.
- ملحق رقم ٥ : الجوانب التطبيقية في بيع السلم
- ملحق رقم ٦ : الجوانب التطبيقية في الاستصناع.
- ملحق رقم ٧ : الجوانب التطبيقية في المشاركات.
- ملحق رقم ٨ : الجوانب التطبيقية في الإجارة.
- ملحق رقم ٩ : امتداد المصارف التقليدية إلى العالم الإسلامى.

## ملحق رقم ١

أولا : أهم الفتاوى الشرعية والتوصيات للفترة ما قبل عام ١٩٧٥م.

المحتويات:

- ١ - رسالة الاستفتاء الهندية.
- ٢ - حكم أخذ فوائد البنوك.
- ٣ - تحريم استثمار المال المودع بفائدة ثابتة.
- ٤ - فوائد السندات من الربا المحرم.
- ٥ - أخذ فوائد على الودائع.
- ٦ - مباشرة الأعمال التي تتعلق بالربا.
- ٧ - استثمار الودائع بفائدة.
- ٨ - الزيادة على أصل القرض.
- ٩ - توصيات مؤتمر القانون الإسلامى، باريس، ١٩٥١م.
- ١٠ - نظرة جديدة للفائدة.
- ١١ - مسألة الضرورة في التعامل بالربا.
- ١٢ - المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الإسلامية.

١٣ - المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية.

١٤ - المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية.

١٥ - المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية.

١٦ - مؤتمر القمة الإسلامي الأول.

١٧ - المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية.

١٨ - المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية.

١٩ - المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الإسلامية.

٢٠ - المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية.

٢١ - المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية.

يتناول الباحث فيما يلي أهم ما صدر من فتاوى - خلال تلك الفترة - عن الربا والفوائد المصرفية على النحو التالي :

#### ١ - رسالة الاستفتاء الفنبلية؛

وهي رسالة وجهت إلى السيد/ محمد رشيد رضا والشيخ/ محمد بخيت من علماء الأزهر البارزين آنذاك وشيخ الجامع الأزهر، وذلك سنة ١٣٢٣هـ - الموافق ١٩٠٦م .

وتتضمن الرسالة فتوى علماء المسلمين في بلاد الهند حول الربا والفوائد المصرفية (حيث يرى هؤلاء العلماء حرمتها على الإطلاق).

الرسالة طبعتها الحكومة الأصفية - حكومة "حيدرآباد الركن" الإسلامية - ووزعت على العلماء المشهورين في أقطار العالم الإسلامي بأمر الصدارة العالية والمحكمة الشرعية فيها - طالبة منهم بيان آرائهم حول الفتوى بالدليل الشرعي

وإرسال الأجوبة بعنوان: معين صدر الصدور - محكمة الصدارة العالية<sup>(١)</sup>، ولقد كان لعلماء الهند بهذا قصب السبق في هذا الميدان الجديد.

## ٢ - حرمة أخذ فوائد البنوك:

السؤال: في دراهم البنك هل هي حرام أم لا؟، وفيما يؤخذ منها على سبيل التجارة هل يعد ربا أم لا؟.

الفتوى: "الأخذ من دراهم البنك على سبيل التجارة بالفائض كما هو المعتاد الآن فلا شك أنه من باب الربا المحرم إجماعاً".

المصدر: فتاوى دار الإفتاء المصرية. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، فتوى فضيلة الشيخ بكرى الصدفى، مفتى الديار المصرية في ٢٧ من محرم ١٣٢٥ هـ الموافق ١٢ من مارس ١٩٠٧ م<sup>(٢)</sup>.

## ٣ - تحريم استثمار المال المودع بفائدة ثابتة:

السؤال: يسأل شخص عن حكم إيداع مال ابنته/ ابنه المتوفى في أحد البنوك بفائدة؟.

الفتوى: محرم شرعاً استثمار المال المودع بفائدة معينة بأحد البنوك ما دام الاستثمار المذكور بطريقة الربا المحرم شرعاً.

المصدر: فتوى فضيلة الشيخ / عبد المجيد سليم، مفتى الديار المصرية، في عام ١٣٤٨ هـ الموافق: ١٩٣٠ م<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد رشيد رضا. الربا والمعاملات في الإسلام، مكتبة القاهرة، ١٩٦٠م، صفحة ١٠.

(٢) دليل الفتاوى الشرعية في الأعمال المصرفية. مركز الاقتصاد الإسلامى. المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية، طبعة أولى، ١٩٨٩م، ص ١٥.

(٣) دليل الفتاوى الشرعية في الأعمال المصرفية، المرجع السابق، ص ١٥.

#### ٤ - فوائد السننات من الربا المحرم:

السؤال: يسأل سائل حول شخص ورث عن والده بعض سننات قرض القطن التي تدفع عنها الحكومة فوائد، فهل هذه الفوائد تعتبر من أنواع الربا المحرم؟  
الفتوى: إن هذه الفوائد من الربا الذي حرمة الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز.  
المصدر: فتوى الشيخ/ عبد المجيد سليم، مفتى الديار المصرية، عام ١٣٦٢هـ الموافق ١٩٤٣م.

#### ٥ - أخذ الفوائد عن الأموال المودعة في البنوك حرام، ولا يجوز التصديق بها:

السؤال: سؤال آخر عن أخذ الفوائد على الأموال المودعة، بالبنوك والتصديق بها على الفقراء والمساكين.  
الفتوى: إن أخذ الفوائد على الأموال المودعة في البنوك حرام؛ لأنه من قبيل الربا، والتصديق بفوائد الأموال المودعة في البنوك لا يقبله الله تعالى ويأثم صاحبها<sup>(١)</sup>.

#### ٦ - مباشرة الأعمال التي تتعلق بالربا إعانة على ارتكاب المحرم:

السؤال: سؤال بخصوص شخص يعمل كاتبًا بينك التسليف الزراعي، فهل عليه حرمة في هذا. وهل يجرم عليه هذا العمل، علمًا بأنه محتاج إليه في معيشته، وأن جميع أعمال البنك تقوم على الفوائد.  
الفتوى: مباشرة الأعمال التي تتعلق بالربا من كتابة وغيرها إعانة على ارتكاب المحرم، وكل ما كان كذلك فهو محرم شرعًا.  
المصدر: فتوى فضيلة الشيخ/ عبد المجيد سليم، مفتى الديار المصرية، ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م.

(١) دليل الفتاوى الشرعية في الأعمال المصرفية، مرجع سابق، ص ١٦.

٧ - حكم استثمار المال بإيداعه في البنك مقابل فائدة، وأن فيما شرعه الله من الطرق الشرعية لاستثمار المال لتسعاً للاستثمار:

السؤال : سؤال بخصوص إيداع الأموال بفائدة لدى البنوك لاستثمارها، وخاصة أموال اليتامى.

الفتوى : أن استثمار المال في المصارف من الربا المحرم شرعاً، وأن استثمار مال اليتامى في المصارف من الربا كذلك، وأن فيما شرعه الله تعالى من الطرق الشرعية لاستثمار المال لتسعاً لاستثمار هذا المال، كدفعه لمن يستعمله بطريق من الأعيان إلى أن يجين الوقت لاستعماله فيما جمع من أجله فيباح حينئذ.

المصدر: فتوى الشيخ / عبد المجيد سليم، مفتى الديار المصرية، ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م<sup>(١)</sup>.

٨ - حكم الزيادة على أصل القرض.

الفتوى : الربا هو عبارة عن إعطاء الدراهم والمثلثات وأخذها مضاعفة في وقت آخر، فما يؤخذ منه زيادة عن رأس المال لا مقابل له من عين ولا عمل... وأن الله تعالى جعل طريق تعامل الناس في معاشهم أن يكون استفادة كل واحد من الآخر بعمل، ولم يجعل لأحد منهم حقاً على الآخر بغير عمل، وبهذه السنة أصل البيع؛ لأن فيه عوضاً يقابل عوضاً، وحرمة الربا؛ لأنه زيادة لا مقابل لها..

المصدر: فتوى الإمام / محمد عبده، نقلاً عن السيد / محمد رشيد رضا<sup>(٢)</sup>.

٩ - مؤتمر القانون الإسلامي، باريس، ١٩٥١م، وجاء بتوصياته مايلي :

٩ / ١ - الإسلام لم يفرق بين الربا الفاحش وغيره في التحريم.

(١) دليل الفتاوى الشرعية في الأعمال المصرفية، مرجع سابق، صفحة ١٧.

(٢) الفتاوى الشرعية في إثبات ربوية الفوائد البنكية. مطبوعات بنك دبي الإسلامي. ١٩٨٩م، صفحة

الفتوى: "أن الفئنة التي تزعم أن الإسلام يفرق بين الربا الفاحش وغيره لم تكف بأنها خالفت إجماع علماء المسلمين في كل العصور، ولا بأنها عكست الوضع المنطقي المقبول حيث جعلت التشريع الإسلامي بعد أن تقدم إلى نهاية الطريق في إتمام مكارم الأخلاق، يرجع على أعقابه ويتدل إلى وضع غير كريم، بل إنها قلبت الوضع التاريخي، إذ اعتبرت النص القرآني: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ مرحلة نهائية بينما هو لم يكن إلا خطوة انتقالية في التشريع لم يختلف في ذلك محدث ولا مفسر ولا فقيه".

٢/٩ - الزيادة على رأس المال (في القرض) ربا، وتخصيصها بالربا الفاحش اصطلاح أوربي حديث.

الفتوى: أما القول بأن العرب قبل الإسلام لم يكونوا يعرفون إلا الربا الفاحش لا يصح، وقد كان يفهم من كلمة الربا ومنذ القدم كل زيادة على رأس المال قلت أو كثرت، وهذا هو المعنى الحقيقي والاشتقائي للكلمة، أما تخصيصها بالربا الفاحش فهو اصطلاح أوربي حديث، يعرف ذلك كل مطلع على تاريخ التشريع، وأن الشريعة القرآنية تتجه كلها منذ البداية إلى استنكار كل تعويض يطلب من المقترض. وإذا سرنا وفقا للأصول والمبادئ الاقتصادية في أدق حدودها كانت لنا الخبرة بين نظامين لا ثالث لهما فإما نظام يتضامن فيه رب المال والعامل في الربح والخسارة وإما نظام لا يشترك فيه معه في ربح ولا خسارة، ولا ثالث لهما إلا أن يكون تلفيقا من الجور والمحابة.

المصدر: فضيلة الدكتور / محمد عبد الله دراز. الربا في نظر القانون الإسلامي. محاضرة في مؤتمر القانون الإسلامي، باريس، ١ من أغسطس ١٩٥١م، الموافق: ٢٧ من شوال ١٣٧٠هـ. (١).

(١) فتاوى شرعية. مطبوعات بنك فيصل الإسلامي المصري، ١٩٨٢م، صفحة ٢١.

ومن هذا التاريخ بدأ الموقف من الفائدة يأخذ نقلة في الفقه الإسلامى . فكانت الندوات والمؤتمرات المتلاحقة التى بدأت فى عقد الستينات من القرن العشرين، والتى أخذت شكلاً منظماً من العلماء والمفكرين والهيئات العلمية المختلفة، للدعوة إلى الاجتهاد بالفتوى التى تحرم الفائدة المصرفية والدعوة إلى تأسيس نظام مصرفى إسلامى بديل للمصارف التقليدية القائمة، لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاءً مما شكل إلى جانب أفكار أبو الأعلى المودودى، المنطلقات الفكرية المصرفية الإسلامية المعاصرة<sup>(١)</sup>.

وفى الخمسينات من القرن العشرين ظهرت موجة يتزعمها الأستاذ الشيخ/ محمد أبو زهرة ترى حرمة الربا وأصر أبو زهرة على تحريمه؛ لأن ( شريعة الله حاكمة لا محكومة )، وتبعه فى ذلك عدد من أساتذة القانون والاقتصاد من أمثال الدكتور/ محمد عبد الله العربى، والدكتور/ محمود أبو السعود، والدكتور/ غريب الجمال، والأستاذ/ محمد باقر الصدر، والدكتور/ عيسى عبده، والدكتور/ أحمد عبد العزيز النجار، والدكتور/ سامى حسن حمود، وظهر هؤلاء مؤيدون من سائر أنحاء العالم الإسلامى كالدكتور/ محمد حميد الله، والدكتور/ أنور إقبال قريشى، والدكتور/ نجاته الله صديقى، والدكتور/ محمد عزيز، والدكتور محمد مصلح الدين<sup>(٢)</sup>. وعلما آخرون ممن شرح الله صدرهم.

١٠ / ١ الربا زيادة الدين فى نظير الأجل :

الفتوى: تدل النصوص القرآنية التى وردت بخصوص تحريم الربا على أمرين ثابتين.

(١) د. محمد شيخون، المصارف الإسلامية دراسة تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادى والسياسى، مرجع سابق، صفحة ٣٤٦ .

(٢) د. رفیق یونس المصرى . مصرف التنمية الإسلامى محاولة جديدة فى بيان حقيقة الربا والفائدة والبنك . مرجع سابق، صفحة ٢٨ .

١- أن كلمة الربا لها مدلول لغوي عند العرب، كانوا يتعاملون به و يتعارفونه، وأن هذا المدلول هو زيادة الدين في نظير الأجل، وأن النص القرآني قد ورد بتحريم ذلك النوع، وقد فسره النبي صلى الله عليه وسلم بأنه الربا الجاهلي، فليس لأي إنسان فقيه أو غير فقيه أن يدعى إيهامًا في هذا المعنى اللغوي.

٢- إجماع العلماء على أن الزيادة في الدين في نظير الأجل ربًا ينطبق عليه النص القرآني، وأن من ينكره أو من يهمل فيه، فإنها ينكر أمرًا قد عُلِمَ من الدين بالضرورة، ولا يشك عالم في أي عهد من عهود الإسلام أن الزيادة في الدين في نظير تأجيله ربًا لاشك فيه <sup>(١)</sup>.

١٠/٢ ربا المصارف هو ربا القرآن وهو حرام ولا شك فيه:

الفتوى: وربي القرآن هو الربا الذي تسير عليه المصارف ويتعامل به الناس، فهو حرام ولا شك فيه <sup>(٢)</sup>.

١٠/٣ - تحريم الربا يشمل القرض الاستهلاكي والاستثماري معًا:

الفتوى: "الربا الذي حرّمه القرآن هو كل زيادة في نظير الأجل سواء أكان القرض للاستهلاك أم كان القرض للاستغلال؛ لأن النص عام ولأن ربا الجاهلية كما تثبتته الوقائع التاريخية وحال العرب كان كله أو جلّه من القروض الاستغلالية" <sup>(٣)</sup>.

١٠/٤ - الرد على دعوى أن الضرورة تلجئ إلى التعامل بالربا:

الفتوى: أما عن القول بأن الضرورات تبيح المحظورات ومن ثم فهناك ضرورة اقتصادية واجتماعية تجعل المسلمين مضطرين للتعامل بالربا، وجعله نظامًا عامًا ولو

(١) الشيخ محمد أبو زهرة . بحوث في الربا . طبعة أولى ، دار البحوث العلمية ، ١٩٧٠م ، صفحة ٢٩ .

(٢) الشيخ محمد أبو زهرة، المرجع السابق، صفحة ٣٧

(٣) د. غريب الجمال. المصارف وبيوت التمويل الإسلامية. الطبعة الأولى، مرجع سابق، صفحة ١٥.

على سبيل التوقيت، فهذا قول مردود عليه بأنه لا توجد ضرورة اقتصادية تسوغ أن يكون الربا نظامًا للتعامل الإسلامي ولو على سبيل التأقيت، وأن إقرار النظم الربوية القائمة بدعوى أن الضرورة تلجئ إليها ليس من الشرع في شيء وإنما هو تحلل العزائم، وتقاعس الهمم، وضعف الوجدان الديني. وأنه لا ضرورة تبيح الاقتراض بالربا مطلقًا، بل لا ضرورة تبيح الاقتراض إلا في أحوال فردية وليست جماعية، حتى لا يكون ثمة ضرورة لنظام اقتصادي قائم على الربا.

وأما العقود الربوية التي عقدت لا ينفذ منها إلا رأس المال، كما هو نص القرآن، وهو قضاء الله ورسوله، وقد يقول قائل: إن في ذلك هدمًا لعقود أبرمت بالتراضي، فنقول: إنها عقود أبرمت في إثم، وفي مفسدة للجماعة ولا ضرر ولا استحالة في إنهاء الربا فيها<sup>(١)</sup>.

#### ١١ - الرأي في مسألة الضرورة في التعامل بالربا:

الفتوى: هذه القضية ليست مسألة مبدأ، وإنما هي قضية تطبيق، وهي فوق ذلك ليست فيما أرى من الشئون التي يقضى فيها فرد أو بضعة أفراد، بل ينبغي أن يتداعى لها طوائف من الخبراء في القانون والسياسة والاقتصاد، من كل جانب، وأن يدرسوها دراسة دقيقة مستفيضة من جميع نواحيها الحاضرة والمستقبلية، وكل ما أريد قوله الآن يتلخص في جملتين صغيرتين أرجو أن يتخذًا أساسًا للبحث في التفاصيل.

الأولى: هي أن الإسلام قد وضع إلى جانب كل قانون بل فوق كل قانون، قانونًا أعلى يقوم على الضرورة التي تبيح كل محظور: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]

الثانية: هي أنه لأجل أن يكون تطبيق قانون الضرورة على مسألة ما تطبيقًا

(١) الشيخ / محمد أبو زهرة . بحوث في الربا . مرجع سابق ، صفحة ٦٨ .

مشروعاً، لا يكفي أن يكون المرء عالماً بقواعد الشريعة، بل يجب أن يكون له من الورع والتقوى ما يحجزه عن التوسع أو عن التسرع في تطبيق الرخصة على غير موضعها، كما يجب أن يبدأ باستنفاذ كل الحلول "الممكنة المشروعة في الإسلام"، فإنه إن فعل ذلك عسى أن لا يجد حاجة للترخيص ولا للاستثناء، كما هي سنة الله في أهل العزائم من المؤمنين ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرَهُ ۗ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۖ ﴾ [الطلاق: ٢-٣] (١).

١٢ - المؤتمر الثاني لجمع البحوث الإسلامية - الأزهر (المحرم ١٣٨٥ هـ - مايو ١٩٦٥ م):

انعقد المؤتمر بالقاهرة، على فترتين، وحضره أعضاء مجمع البحوث الإسلامية (٢٦ عضواً) وممثلون عن خمس وثلاثين دولة إسلامية.

استغرقت الفترة الأولى: المدة من يوم الخميس ١٢ من المحرم سنة ١٣٨٥ هـ - الموافق: ١٣ من مايو سنة ١٩٦٥ م، إلى صباح يوم السبت ٢١ من المحرم سنة ١٣٨٥ هـ - الموافق: ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٥ م.

وأما الفترة الثانية: فقد استغرقت المدة من يوم الأربعاء ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ هـ - الموافق: ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥ م، إلى يوم الأربعاء ١٦ من صفر ١٣٨٥ هـ - الموافق: ١٦ من يونيو ١٩٦٥ م.

وقد انتهى المؤتمر في الفترة الثانية إلى القرارات والتوصيات التالية:

في مجال الشؤون المالية والاقتصادية المعاملات المصرفية:

قرر المؤتمر بشأن المعاملات المصرفية ما يلي:

(١) د. محمد عبد الله دراز. فتاوى شرعية في إثبات ربوية الفوائد البنكية. مرجع سابق، ص ٢٢ -

١- الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي، وما يسمى بالقرض الإنتاجي؛ لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.

٢- كثير الربا وقليله حرام كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]

٣- الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع إثمه إلا إذ دعت إليه الضرورة، وكل امرئ متروك لدينه في تقدير ضرورته.

٤- أعمال المصارف من الحسابات الجارية، وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد، والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والمصارف في الداخل، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا.

٥- الحسابات ذات الأجل، وفتح الاعتماد بفائدة، وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة.

٦- ولما كان للنظام المصرفي أثر واضح في النشاط الاقتصادي المعاصر. ولما كان الإسلام حريصاً على الاحتفاظ بالنافع من كل مستحدث مع اتقاء أوزاره وآثامه، فإن مجمع البحوث الإسلامية بصدد دراسة بديل إسلامي للنظام المصرفي الحالي، ويدعو علماء المسلمين ورجال المال والاقتصاد إلى أن يتقدموا إليه بمقترحاتهم في هذا الصدد<sup>(١)</sup>.

---

(١) المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية . بحوث وقرارات وتوصيات المؤتمر . المجلد الثاني، صادر عن مجمع البحوث الإسلامية، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م، ( مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، تحت رقم: ١٩٥٨٨٥ ).

١٢ - المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية ( جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ - أكتوبر ١٩٦٦ م ) :

انعقد المؤتمر في دورته الثالثة، بالقاهرة، على فترتين:

الأولى : بدأت ظهر يوم الجمعة الخامس عشر من جمادى الآخرة ، سنة ١٣٨٦ هـ - الموافق: ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ م، وصدرت توصياتها مؤرخة ٢٦ من جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ، الموافق: ١١ من أكتوبر ١٩٦٦ م.

و أما الفترة الثانية: فقد صدرت قراراتها وتوصياتها مؤرخة صباح الخميس ١٧ من رجب سنة ١٣٦٨ هـ الموافق: ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ م.

وقد انتهى المؤتمر في دور انعقاده الثالث الفترة الثانية إلى قرارات وتوصيات جاء فيها ما يلي:

#### في مجال التأمين والمعاملات المصرفية :

- ١- يقرر المؤتمر فيما يتعلق بمختلف أنواع التأمين لدى الشركات أن يستمر المجمع في استكمال دراسته للعناصر المالية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة به ، وأن يستمر في الوقوف على آراء علماء المسلمين في الأقطار الإسلامية بالقدر المستطاع، حتى يتهيأ استنباط أحكام كل نوع من أنواع هذا التأمين .
- ٢- يقرر المؤتمر أن الكميالات الخارجية، وقد تبين بعد الدراسة، أنها في واقعها لا تخرج في حكمها عن الحكم في الكميالات الداخلية من جوازها شرعاً، عدا ما قد يكون فيها من الربا، فإنه محرم شرعاً، و عدا ما يتصل بها من التأمين الذي لم يستنبط حكمه بعد .
- ٣- يطلب المؤتمر إلى المجمع مواصلة دراسة البديل المصرفي الإسلامي، وطريقة تنفيذه، مستعيناً في ذلك بآراء رجال الاقتصاد<sup>(١)</sup>.

---

(١) المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية. الأزهر . بحوث وقرارات وتوصيات المؤتمر. المجلد الثالث، صادر عن مجمع البحوث الإسلامية، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ م، [ مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، تحت رقم ١٩٥٨٨٦ ].

١٤ - المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية ( محرم ١٣٩١ هـ - مارس ١٩٧١ م ) :

انعقد المؤتمر خلال الفترة من يوم الجمعة ٢٩ من المحرم سنة ١٣٩١ هـ - الموافق: ٢٦ من مارس سنة ١٩٧١ م، إلى يوم الخميس ٥ من صفر سنة ١٣٩١ هـ، الموافق: أول إبريل سنة ١٩٧١ م.

وقد انتهى المؤتمر في دور انعقاده السادس - الفترة الأولى - إلى قرارات وتوصيات. جاء فيها ما يلي:

بند رقم ١٧ - يدعو المؤتمر إلى إنشاء مصرف إسلامي يخلو من المحظورات الشرعية، ويعتمد المؤتمر على إيمان الدول الإسلامية بحكومات وشعوبها، وعلى المجتمعات الإسلامية في البلاد الأخرى، وعلى جميع الموسرين من المسلمين دعمه، والمساهمة فيه، ليسد حاجة ماسة في الاقتصاد الإسلامي ما فتح المسلمون يتطلعون إليها.

بند رقم ١٨ - يوصى المؤتمر الدول الإسلامية بضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، بالعمل على تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي فيما بينها<sup>(١)</sup>.

١٥ - المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية ( شعبان ١٣٩٢ هـ - سبتمبر ١٩٧٢ م ) :

انعقد المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية، بالقاهرة، في فترته الأولى التي بدأت من أول شعبان سنة ١٣٩٢ هـ - التاسع من سبتمبر سنة ١٩٧٢ م، حتى السادس من شعبان سنة ١٣٩٢ هـ - الرابع عشر من سبتمبر عام ١٩٧٢ م.

وقد انتهى المؤتمر في دور انعقاده السابع - الفترة الأولى - إلى إعلان توصيات وقرارات؛ كان منها الآتي :

---

(١) المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية . بالأزهر. بحوث وقرارات وتوصيات المؤتمر. المجلد السادس، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧١ م، [ مكتبة مركز جمعة الماجد لإحياء التراث، دبي، تحت رقم ٥٨٩١٧ ].

١- يعلن المؤتمر ما يلي : أن الاقتصاد الإسلامى نظام متميز عن غيره من المذاهب الاقتصادية، يقوم على أصول ثابتة، وأرديتها نصوص كلية من القرآن الكريم والسنة النبوية، تكفل الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية وتوجب السعى فى الحياة بالعمل الفكرى والبدنى، وتحصى الكسب الحلال ولا تحد من حرية السعى أو الكسب أو الابتكار إلا بالالتزام بأوامر الشريعة، وما تقتضيه من حماية مصالح الجماعة مع ملاحظة أن لكل قطر أن يطبق من التنظيمات والتطبيقات الاقتصادية المنبثقة عن هذه الأصول الثابتة، ما يوافق حاجته وظروفه.

٢- ويوصى المؤتمر: الجامعات والمعاهد العلمية من الدول الإسلامية أن تهين الوسائل وتنشئ الكراسى العلمية، لتدريس النظام الاقتصادى فى الإسلام، والنظم المترتبة عليه، كما تقتضيه ظروف البيئة الخاصة، حتى يكون رجال الاقتصاد فى بلادنا على علم باقتصاد دينهم ليتحرروا وتحرر بلادهم من ربة الاقتصاد الأجنبى.

٣- يوصى المؤتمر: القائمين على مشروع البنك الإسلامى الدولى بالإسراع بإنشائه.

٤- يوصى المؤتمر: مؤتمر وزراء الخارجية للعالم الإسلامى أن يعمل على إنشاء منظمة مالية إسلامية تسهم فيها كل دولة بما يجب شرعاً فى "الركاز" المستخرج من الأرض، من بترول ومعادن لتستخدم هذه الأموال فى تمويل مشروعات التنمية الزراعية والصناعية فى البلاد الإسلامية الفقيرة، بالقرض الحسن أو غيره من النظم الاقتصادية التى يقرها الإسلام، وذلك تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعى الذى أمر به الإسلام، لا فرق بين أفراد المجتمع الواحد فحسب، بل لا فرق بين المجتمعات الإسلامية، من حيث هى وحدة متكاملة.

٥- يوصى المؤتمر: أن يستكمل مجمع البحوث الإسلامية، دراسة ما كان موضوعاً

أمام المؤتمر عن موضوع شهادات الاستثمار، والإيداع في صناديق الادخار،  
ويعلن عن رأيه للعالم الإسلامي<sup>(١)</sup>.

#### ١٦ - مؤتمر القمة الإسلامي الأول :

عقد بمدينة "الرباط"، بالملكة المغربية الهاشمية، في يوم الأربعاء ٤ من  
شوال ١٣٨٨ هـ - الموافق: ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩ م.

نتج عن الجهد المشترك للدول العربية والإسلامية الفقيرة التي انضوت في  
عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تتطلع إلى أن يتمخض عن تفاعل سياسى  
اقتصادى يحمل عنوان: (الإسلام تكافل وتكامل اقتصادى)، وكان من بين قراراته  
أن ينعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المشتركة في جدة لمتابعة ما تضمنه إعلان  
هذه الدول، وتشكيل أمانة دائمة تتابع وتنسق الأعمال بين الأعضاء).

#### ١٧- المؤتمر الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية :

عقد بمدينة جدة، بالملكة العربية السعودية، خلال الفترة من ١٥ حتى ١٧ من  
المحرم ١٣٩٠ هـ - الموافق ٢٣ - ٢٥ من مارس ١٩٧٠ م.

وتضمن البيان المشترك الصادر عن المؤتمر: تأكيد قيام الحكومات المشتركة  
بالتشاور سوية بغرض إيجاد تعاون وثيق ومساعدة مشتركة في المجالات  
الاقتصادية، والفنية، والعلمية، والثقافية، والروحية، المنبثقة من تعاليم الإسلام  
الخالدة، لمصلحة المسلمين والبشرية جمعاء<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية . الأزهر . بحوث وقرارات وتوصيات المؤتمر . المجلد  
السابع، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٣ م، [ مكتبة جمعة الماجد لإحياء التراث،  
دبي تحت رقم ٦٢٩٧ م ] .

(٢) د. غريب الجمال . المصارف وبيوت التمويل الإسلامية . طبعة أولى، دار الشروق للنشر والتوزيع  
والطباعة، جدة ، ١٩٧٨ م، صفحة ٢٠٩ .

## ١٨ - المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية :

عقد بمدينة كراتشي، باكستان. خلال الفترة من ٢٧ حتى ٢٩ من شوال ١٣٩٠ هـ - الموافق: ٢٦ إلى ٢٨ من ديسمبر ١٩٧٠ م.

جاء في البند ١٦ من البيان المشترك: ( أن المؤتمر وقد بحث الاقتراح المقدم من باكستان، والاقتراح المقدم من جمهورية مصر العربية، بشأن إجراء دراسة لفكرة إنشاء بنك إسلامي أو اتحاد للبنوك الإسلامية، يوصى: بتكليف جمهورية مصر العربية، بمسئولية القيام بدراسة شاملة لهذا المشروع على ضوء اقتراحها وعلى ضوء المناقشات التي دارت في المؤتمر، على أن تقدم جمهورية مصر العربية نتيجة هذه الدراسة إلى السكرتير العام خلال ستة أشهر<sup>(١)</sup> .

وشكلت لجنة لإعداد الدراسة المطلوبة<sup>(٢)</sup> والتي تم عرضها في اجتماع خلال الفترة من ٧-٩ من فبراير ١٩٧٢ م، حضره ممثلو ١٨ دولة إسلامية، وتمت الموافقة على المشروع الذي تضمن توظيف رأس المال الإسلامي لصالح أصحاب رأس المال ومجموع الشعوب الإسلامية بما يحقق رفع مستوى العدالة الاجتماعية المكفولة بالمثل الروحية والاجتماعية السليمة<sup>(٣)</sup> .

## ١٩ - المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول الإسلامية :

عقد في جدة، المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من ٢٩ فبراير حتى ٤ من مارس ١٩٧٢ م - الموافق: ١٤-١٨ من محرم ١٣٩٢ هـ، اطلع المؤتمر على الدراسة التي أعدها مصر وعلى دراستين اختياريتين مقدمتين من كل من باكستان، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقرر المؤتمر: ( أن تنشأ بالأمانة العامة إدارة مالية

(١) د.غريب الجمال. المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٢) اللجنة برئاسة: حسن محمد النهامي، وعضوية كل من: حسن بلبل، محمد سمير إبراهيم، غريب الجمال، صلاح الدين عوض، أحمد النجار، شوقي إسماعيل، محمود الأنصاري، وتوفيق الشاوي .

(٣) د. غريب الجمال. المصارف وبيوت التمويل الإسلامية. مرجع سابق، ص ٢١٣.

واقتصادية لخدمة العالم الإسلامي، وتتولى الدراسة إعطاء المشورة في الموضوعات الاقتصادية والبنوك الإسلامية، وتكون هذه الإدارة نواة وكالة متخصصة في الميادين المالية والاقتصادية التي تهم الدول الأعضاء<sup>(١)</sup>، وعين لهذه الإدارة مدير تنفيذي لاتخاذ ما يلزم<sup>(٢)</sup>.

#### ٢٠ - المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية:

عقد في جدة، خلال الفترة من ١٥-١٨ من ديسمبر ١٩٧٣م - الموافق: ٢٠-٢٣ من ذي القعدة ١٣٩٣هـ.

وتناول المؤتمر: موضوع إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، وقرر تشكيل لجنة تحضيرية لصياغة اتفاقية إنشاء البنك.

#### ٢١ - المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية:

عقد في جدة، بتاريخ ١٠ من أغسطس ١٩٧٤م - الموافق: ١٥ من ذي القعدة ١٣٩٣هـ.

صادق المؤتمر على اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، وطرح رأسمال البنك للاكتتاب<sup>(٣)</sup>.

واجتمع مجلس محافظي البنك في ٥ يوليو ١٩٧٥م، وأجاز المجلس النظام الداخلي للبنك وشكل مجلسًا للمديرين التنفيذيين، وبدأ البنك يمارس نشاطه اعتبارًا من ٢٥ من أغسطس ١٩٧٥م، الموافق: ١٠ من ذي الحجة ١٣٩٤هـ وذلك بانعقاد اجتماع المديرين في دولة المقر (جدة - المملكة العربية السعودية).

(١) د. غريب الجمال. المصارف وبيوت التمويل الإسلامية. مرجع سابق، صفحة ٢٣٢

(٢) د. أحمد النجار. (المدير المعين)

(٣) د. محمود محمد بابلي. المصارف الإسلامية ضرورة حتمية. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩م، صفحة ٢٢١.

وعلى نحو عام يرسم البنك الإسلامى للتنمية كبقية المصارف الإسلامية سياسة في التمويل، يستهدف بشكل مخطط توجيه القدر الأكبر من تمويلاته لتنمية قطاع التجارة - الاستيراد والتصدير - ولا سيما للنشاط الخاص في الدول الإسلامية كافة. وقد اعتاد البنك أن يقدم تمويله بصيغة المراجعة أو البيع بالتقسيط، وكثيراً ما يقدم تمويله بالاشتراك مع مؤسسات تمويل متعددة الأطراف، ولا يتبع للبنك هيئة رقابة شرعية إذ يعتمد غالباً في الاستفتاء على فتاوى مجلس مجمع الفقه الإسلامى، وكذلك هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

**ملحق رقم ٢**  
**ثانياً: أهم فتاوى وتوصيات المؤتمرات والندوات**  
**لفترة ما بعد عام ١٩٧٥ م .**

**المحتويات**

- |     |  |
|-----|--|
| ١ - | سندات التنمية وأذون الخزانة                            |
| ٢ - | شهادات الاستثمار وحسابات التوفير                       |
| ٣ - | جوائز الفائزين من أصحاب شهادات الاستثمار، مجموعة ( ج ) |
| ٤ - | الانتفاع بفوائد البنوك                                 |
| ٥ - | شهادات الاستثمار أ - ب - ج                             |
| ٦ - | المؤتمر الأول للمصرف الإسلامي                          |
| ٧ - | المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي                         |
| ٨ - | المؤتمر الثالث للمصرف الإسلامي                         |
| ٩ - | المؤتمر الثاني لمجمع الفقه الإسلامي                    |

- ١٠ - المؤتمر الثالث لمجمع الفقه الإسلامى
- ١١ - مجلس مجمع رابطة العالم الإسلامى
- ١٢ - الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتى
- ١٣ - المؤتمر الرابع لمجمع الفقه الإسلامى
- ١٤ - المؤتمر الخامس لمجمع الفقه الإسلامى
- ١٥ - المؤتمر السادس لمجمع الفقه الإسلامى
- ١٦ - المؤتمر السابع لمجمع الفقه الإسلامى
- ١٧ - الندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتى
- ١٨ - الندوة الفقهية الثالثة لبيت التمويل الكويتى
- ١٩ - الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتى
- ٢٠ - الندوة الفقهية الخامسة لبيت التمويل الكويتى

يورد الباحث فيما يلى " نماذج " من أهم فتاوى وتوصيات المؤتمرات والندوات لفترة ما بعد نشأة المصارف الإسلامية " الفترة ما بعد عام ١٩٧٥م " و ذلك على النحو التالى:

١ - فتوى دار الإفتاء المصرية ، بشأن سندات التنمية وأذون الخزانة ذات العائد الثابت - فبراير ١٩٧٩م - ١٣٩٧ هـ .

السؤال: مقدم من بنك مصر - الإدارة العامة للتنظيم، بكتابه رقم ٧٩ / ٥٩ ، المؤرخ ٧ فبراير ١٩٧٩م ، الموافق: ١٧ صفر ١٣٩٧ هـ . وينص على الآتى:

إن كثيراً من أبناء الجالية المصرية بالخارج طلبوا من إدارة البنك أن تتولى إصدار شهادات استثمار يتم اكتتابهم فيها، بشرط ألا تستغل هذه الأموال فى

الإقراض أو في أعمال ربوية وغير محددة حتى تكون إسلامية المنبع ولا شبهة في عوائد استثمارها، وأن البنك يقوم حالياً بإعداد مشروع يسمح باستثمار هذه الأموال في أعمال بعيدة عن شبهة الربا تتلخص في الآتي:

أ- تخصيص جزء مما يملكه البنك في أسهم الشركات المساهم فيها حيث لا تخضع لنسب ربحية ثابتة وأن هذه الشركات تقوم بالأعمال التجارية أو الصناعية وليست في أعمال الائتمان أو الاقتراض .

ب - شراء بعض الأسهم من الشركات الممتازة من سوق الأوراق المالية والخاصة بالعمليات التجارية والصناعية.

ج - تخصيص جزء من أسهم الشركات الجديدة التي يقوم البنك بتأسيسها والتي تتعامل في الصناعة والتجارة بعيداً عن العمليات المالية، واستكمالاً لهذه المشروعات التي سينوى البنك إنشاؤها رأت إدارة البنك استطلاع رأى دار الإفتاء بالنسبة لإمكانية شراء الأنواع الآتية وإضافتها إلى الأنواع المشتراة لنفس الغرض".

١ - أذون الخزانة التي تصدرها الدولة وتساهم البنوك في شراء جزء كبير منها وهي بمعدل فائدة ثابت.

- سندات التنمية التي تصدرها الدولة وتساهم البنوك في شراء جزء كبير منها وهي بمعدل ثابت وعلى أن يوضع في الاعتبار أن للدولة بهاها من حق السيادة الحصول من المواطنين على الإيرادات المختلفة - السيادية والخدمية - بما يزيد عن المعدلات التي تمنحها للمشاركين في هذه السندات أو الأذونات كما أنها ليست عرضة للخسارة مما يجعل الاشتراك في شراء هذه السندات أو الأذون بعيداً عن شبهة الحرام أو الربا.

أجاب فضيلة الشيخ / جاد الحق على جاد الحق، مفتى الديار المصرية بما يلي:

الفتوى: أن الظاهر أن رغبة هؤلاء المصريين المستثمرين متجهة إلى البعد عن

المعاملات المالية الربوية، وأن البنك حين يقوم بهذه المهمة في حدود هذه الرغبة يكون عمله من باب الوكالة في أمر خاص بشروط محددة. ولما كان البنك يستطلع الرأى الشرعى في إمكانية استغلال أموال هؤلاء في شراء أذون الخزانة التى تصدرها الدولة وتكتتب فيها البنوك وهى بمعدل فائدة ثابت، وكذلك في شراء سندات التنمية وهى بمعدل فائدة ثابت، ولما كانت أذون الخزانة وسندات التنمية التى تصدرها الدولة بمعدل ثابت من باب القرض بفائدة، وقد حرمت الشريعة الإسلامية القروض ذات الفائدة المحددة أيا كان المقرض أو المقترض؛ لأنها من باب الربا المحرم شرعاً بالكتاب والسنة والإجماع، فإن تحقيق رغبة المستثمرين وحرصهم على الكسب المشروع الذى أحله الله يستلزم ألا تستغل أموالهم على غير رغبتهم فى هذه الأذون والسندات، وإنما تستغل فى المشروعات غير الربوية كالمبينة بكتاب الله، وحتى لا يخرج البنك عن حدود وكالته هؤلاء يتعين الالتزام بما رغبوا فيه<sup>(١)</sup>.

٢- فتوى دار الإفتاء المصرية ، بشأن فوائد شهادات الاستثمار وفوائد التوفير .  
ديسمبر ١٩٧٩م - ١٤٠٠هـ.

- السؤال: المطلوب الإفادة عما إذا كان عائد الاستثمار حلالاً أو حراماً. وهل يعتبر هذا العائد من قبيل الربا المحرم أو هو مكافأة من ولى الأمر فى مقابل تقديم الأموال للدولة لاستغلالها فى إقامة المشروعات التى تعود على الأمة بالنفع.

أجاب فضيلة الشيخ / جاد الحق على جاد الحق، مفتى الديار المصرية، بما يلى :

الفتوى: إن الإسلام حرم الربا بنوعيه - ربا الزيادة و ربا النسبة - وهذا التحريم ثابت قطعاً بنص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وبإجماع أئمة

---

(١) مفتى الديار المصرية، لجمهورية مصر العربية. الفتاوى الإسلامية، دار الإفتاء، المجلد التاسع، فتوى رقم ١٢٤٨، فبراير ١٩٧٩م، الموافق: ربيع أول ١٣٩٩هـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، صفحة ٣٣١١.

المسلمين، منذ صدر الإسلام حتى الآن، ولما كان الوصف القانوني الصحيح لشهادات الاستثمار أنها قرض بفائدة، وكانت نصوص الشريعة في القرآن والسنة تقضى بأن الفائدة المحددة مقدماً من باب ربا الزيادة المحرم، فإن فوائد تلك الشهادات وكذلك فوائد التوفير أو الإيداع بفائدة تدخل في نطاق ربا الزيادة لا يحل للمسلم الانتفاع به، أما القول بأن هذه الفائدة تعتبر مكافأة من ولى الأمر، فإن هذا النظر غير وارد بالنسبة للشهادات ذات العائد المحدد مقدماً، لا سيما وقد وصف بأنه فائدة بواقع كذا في المائة، وقد يجرى هذا النظر في الشهادات ذات الجوائز دون الفوائد، وتدخل في نطاق الوعد بجائزة الذى أجازها بعض الفقهاء، والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>.

٣ - فتوى دار الإفتاء المصرية، بشأن جوائز الفائزين من أصحاب شهادات الاستثمار (ج) ذات الجوائز.

السؤال:

أولاً: هل الجوائز التى يحصل عليها أصحاب شهادات الاستثمار من فئة (ج) حلال أم حرام؟

ثانياً: السائل لديه دفاتر توفير فى بنك الإسكندرية باسم أولاده - وقد تنازل عن الفائدة؛ لأنها ربياً محرم، ولكن البنك يجرى على الدفاتر سحب شهرى بجوائز لها - فما الحكم الشرعى لهذه الجوائز؟

أجاب فضيلة الشيخ / جاد الحق على جاد الحق - مفتى الديار المصرية - بما يلى :

الفتوى: إن الجوائز التى تعطى للفائزين من أصحاب شهادات الاستثمار من الفئة (ج) للمدخرين فى دفاتر التوفير، تدخل فى نطاق الوعد بجائزة الذى أباحه بعض الفقهاء، وأما المبالغ المدخرة بدفاتر التوفير بواقع كذا فى المائة فهى المحرمة،

(١) مفتى الديار المصرية. جمهورية مصر العربية . الفتاوى الإسلامية، المجلد التاسع، فتوى رقم ١٢٥٢، محرم ١٤٠٠هـ - ديسمبر ١٩٧٩م، صفحة ٣٣٣٥.

لأنها من باب ربا الزيادة المحرم شرعاً، ولما كان ذلك فإنه يباح للسائل أن يحصل على الجائزة عن شهادات الاستثمار فئة (ج) أو عن دفاتر التوفير أما الفوائد فإنها محرمة<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - حكم الانتفاع بفوائد البنوك

- السؤال: كان للسائلة مبلغ من المال وضعت في البنك بفائدة وقد صرفت قيمة هذه الفائدة وهي معها، وتطلب الإفادة عن كيفية التصرف فيها بعد أن عرفت أنها تعتبر ربا محرم.

أجاب فضيلة الشيخ / جاد الحق على جاد الحق، مفتى الديار المصرية، بما يلي:

الفتوى: يقول الله تعالى في كتابه الكريم:

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾. [البقرة: ٢٧٥ - ٢٧٦].

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روى عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدأ بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء) رواه أحمد والبخارى.

ويظهر من هذا أن الربا بقسميه: ربا النسيئة، وربي الزيادة، محرم شرعاً بهذه النصوص من القرآن والسنة وإجماع المسلمين.

(١) مفتى الديار المصرية. جمهورية مصر العربية. الفتاوى الإسلامية، المجلد التاسع، الفتوى رقم ١٢٥٣، صفر ١٤٠٠هـ - يناير ١٩٨٠م، صفحة ٣٣٣٧.

- لما كان ذلك فلا يباح للسائلة الانتفاع بهذه الفائدة؛ لأنها من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعاً. وطريقة التخلص من الكسب المحرم هو التصديق به على الفقراء أو أى جهة خيرية. وعلى كل مسلم ومسلمة أن يتحرى الكسب الحلال ويتعد عن كل ما فيه شبهة الحرام، امتثالاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) (١).

٥ - حكم شهادات الاستثمار (أ، ب) ذات العائد الجارى، و (ج) ذات الجوائز.

- السؤال: المطلوب بيان الحكم الشرعى فى شهادات استثمار البنك الأهلí المجموعة (ب) ذات العائد الجارى، وهل هى حلال أم حرام !  
أجاب فضيلة الشيخ / جاد الحق على جاد الحق، مفتى الديار المصرية، بما يلى:

الفتوى: جرى اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الربا هو زيادة مال بلا مقابل فى معاوضة مال بمال وقد حرم الله سبحانه وتعالى الربا بالآيات الكثرية من القرآن، وكان آخرها نزولاً على ما صح عن ابن عباس رضى الله عنهما، قوله سبحانه وتعالى: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ . [البقرة: ٢٧٥، ٢٧٦] . ومحرم كذلك بما ورد فى الحديث الشريف الذى رواه البخارى ومسلم وغيرهما، عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يداً بيد، فمن

(١) مفتى الديار المصرية. الفتاوى الإسلامية، مرجع سابق، المجلد العاشر، فتوى رقم ١٣٠٣، رمضان ١٤٠٠هـ - أغسطس ١٩٨٠م، صفحة: ٣٥٦٥.

زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطى فيه سواء ) ولما كان مقتضى هذه النصوص أن الربا بكل صورته محرم شرعاً، وأنه يدخل فيه كل زيادة في المال المقترض بالشرط والتحديد بلا مقابل .

وأجمع المسلمون على هذا التحريم. ولما كانت شهادات الاستثمار (أ ، ب) ذات فائدة محددة مشروطة مقدماً زماناً ومقداراً، كانت داخلة في ربا الزيادة المحرم بهذه النصوص الشرعية باعتبارها قرضاً بفائدة مشروطة، أما شهادات الاستثمار (ج) ذات الجوائز، فإنها تدخل في باب الوعد بجائزة، إذ ليست لها فائدة مشروطة ولا محددة زماناً ومقداراً فتدخل في باب المعاملات المباحة عند بعض فقهاء المسلمين الذين أجازوا الوعد بجائزة أما عن الأرباح التي حصل عليها السائل فائدة للشهادات ذات العائد المحدد مقدماً فهي ربا محرم، وسبيل التخلص من المال الحرام هو التصديق به <sup>(١)</sup> .

#### ٦ - المؤتمر الأول للمصرف الإسلامي

المنعقد في : دبي - خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ من جمادى الثانية ١٣٩٩ هـ ،  
الموافق ٢٠-٢٢ من مايو ١٩٧٩ م .

#### قرارات المؤتمر:

#### أولاً: الحسابات الجارية

يفتح المصرف حسابات جارية يودع بها عملاء المصرف البالغ التي يريدون إيداعها بها محافظة عليها بما يسر لهم سحبها بالقدر الذي يحتاجون إليه وفي أي وقت يشاءون. ولا يدفع المصرف أية فوائد عن المبالغ المودعة في تلك الحسابات كما لا يحمل المودعين أية نفقات أو مصاريف نظير حفظها. وحتى لا تظل هذه

(١) مفتى الديار المصرية. جمهورية مصر العربية . الفتاوى الإسلامية، المجلد التاسع، الفتوى رقم ١٣٥٩، ٢٧ من ربيع الأول ١٤٠١ هـ - فبراير ١٩٨١ م، صفحة ٣٣٥٠ .

المبالغ مكتنزة يسعى البنك إلى تحريكها مع مراعاة مقتضيات السيولة ومع الالتزام بوضع المبالغ تحت تصرف عميل البنك في أى وقت يطلبها .

ويوصى المؤتمر بإضافة النصوص الثلاثة الآتية إلى الطلب المقدم من عميل البنك لفتح الحساب الجارى :

يأذن العميل للبنك فى التصرف فى الأرصدة المودعة بهذا الحساب والمختلطة بأموال البنك وأموال عملائه الآخرين مع التزام البنك دائما بالدفع عند الطلب . ويكون هذا التصرف تحت مسئولية المصرف وحسابه .

يجوز للبنك تحميل حساب العميل بالمصاريف الضرورية بما فيها أجرة البريد والبرق والتليفونات والدمغة وخلافها .

ج - عدم استحقاق الحساب الجارى لأى نصيب فى أرباح الاستثمار .

### **ثانياً: حسابات التوفير أو الودائع الادخارية**

يفتح المصرف لعملائه حسابات التوفير "الودائع الادخارية" تشجيعاً لصغار المدخرين وحثاً لهم على أن يدخروا للمستقبل أيامهم ولصالح ذويهم .

وقد رأى المؤتمر عدم إعطاء أرباح على أرصدة الحسابات المذكورة ومعاملتها معاملة الحسابات الجارية إلا فى الحالة التى ينص فيها بطلب فتح الحساب على أن المعاملة بين المودع والمصرف تأخذ حكم المضاربة .

### **ثالثاً: ودايع الاستثمار**

يودع عملاء المصرف مبالغ فى حسابات ودايع مع التفويض بالاستثمار . وتتنوع هذه الودائع حسب مدة الوديعة والغرض منها . وتستثمر المبالغ المودعة فى هذه الحسابات على أساس المضاربة الشرعية . ويرى المؤتمر ضرورة النص على بيان نصيب كل من المودع "صاحب رأس المال" والبنك "المضارب" وأن يكون النصيب نسبة شائعة فى الربح لكى تصح المضاربة .

وفىما يتعلق بموضوع الاحتياطي المجنب يتعين أن يكون استقطاعه من حقوق المساهمين دون حصة أصحاب الودائع الاستثمارية.

#### **رابعاً : السحب على المكشوف**

يسمح البنك لبعض العملاء بالحصول على قروض تتجاوز قيمة أرصدة حساباتهم الجارية بحيث يصبح حسابهم مكشوفاً "حسب التعبير المصرفي" ويتم ذلك لمدة قصيرة مع تحديد حد أقصى بقيمة المبالغ المسحوبة، ولا يتقاضى البنك عن ذلك أية مصاريف أو فوائد .

ويرى المؤتمر أن هذا التعامل جائز شرعاً ولا يوجد مأخذ عليه بل هو نوع من القرض الحسن الذى تستحسنه الشريعة الإسلامية لمن يحتاجون إليه .

#### **خامساً : تمويل المشروعات**

يتم تمويل المشروعات بمعرفة المصرف الإسلامى واستثمار أمواله فى هذه المشروعات وفقاً لما تقتضيه به أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق المشاركة فى الاستثمارات التى يستطيع المصرف عن طريقها القيام بأداء رسالته. ومن صور التمويل التى أقرها المؤتمر:

##### **أ - الوكالة بالشراء بأجر :**

يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة يحدد جميع أوصافها كما يحدد ثمنها ويدفعه العميل إلى المصرف مضافاً إليه أجراً معيناً مقابل قيام المصرف بهذا العمل. ويرى المؤتمر أن هذا التصرف يعتبر توكيلاً بالشراء وهو وكالة بأجر شرعاً ويراعى أن يكون الأجر الذى يحصل عليه المصرف فى حدود أجر المثل من غير زيادة أو نقصان. ويقدر المصرف هذا الأجر بمراعاة خبرته وأمانته .

##### **ب - الوعد بالشراء مرابحة :**

يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة يحدد جميع أوصافها ويحدد مع

المصرف الثمن الذي سيشتريها به العميل بعد إضافة الربح الذي يتفق عليه بينهما. وهذا التعامل يتضمن وعدًا من عميل المصرف بالشراء في حدود الشروط المنوه عنها ووعدًا آخر من المصرف بإتمام هذا البيع بعد الشراء طبقًا لذات الشروط. ومثل هذا الوعد ملزم للطرفين قضاء طبقًا لأحكام المذهب المالكي وملزم للطرفين ديانة طبقًا لأحكام المذاهب الأخرى، وما يلزم ديانة يمكن الإلزام به قضاء إذا اقتضت المصلحة ذلك، وأمكن للقضاء التدخل فيه. وتحتاج صيغ العقود في هذا التعامل إلى دقة شرعية فنية وقد يحتاج الإلزام القانوني بها في بعض الدول الإسلامية إلى إصدار قانون بذلك.

#### **جـ- الشركة الثابتة برأس مال مشترك:**

يقوم المصرف بنشاطه الاستثماري عن طريق اشتراكه في رأس مال المشروع التجاري أو الصناعي أو غيره الذي يتقدم به عميل المصرف. وتعنى الشركة الثابتة أن يبقى لكل طرف من الأطراف من حصصه الثابتة في المشروع إلى حين انتهاء الشركة. وقد رأى المؤتمر أن هذه المشاركة تقرأها الشريعة الإسلامية إذا ما كان نشاطها حلالًا، وما يرزق الله به من ربح يوزع بين الشريكين أو الشركاء بنسبة رأس مال كل منهم وأن تكون الخسارة كذلك بنفس النسبة إذ الغنم بالغرم. فإذا كان أحد الشركاء قائمًا بإدارة الشركة فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها على أن يوزع باقى الربح بعد ذلك فيما بين الشركاء كل حسب حصته في رأس المال.

#### **د - الشركة المتناقصة والمنتھية بالتعليك:**

في هذه الشركة يعطى المصرف الحق لعميله في الحلول محله في الملكية سواء على دفعة واحدة أو دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية حيث يقوم العميل بشراء حصص المصرف بعد مدة معينة. وقد رأى المؤتمر أن المشاركات المنتھية بالتعليك والتي يريد المصرف استثمار أمواله فيها أن تكون على إحدى الصور الآتية:

## الصورة الأولى:

يتفق المصرف مع عميله على تحديد حصة كل منهما في رأس مال المشاركة وشروطها. وقد رأى المؤتمر أن يكون بيع حصص المصرف إلى العميل بعد إتمام المشاركة بعقد مستقل بحيث يكون للعميل شريك المصرف حرية التصرف، ولا يلزم أن يبيع حصصه للبنك خاصة بل يكون له الحق في بيعها للمصرف أو لغيره، وكذلك يكون الأمر بالنسبة للمصرف بأن تكون له حرية بيع حصصه للعميل شريكه أو لغيره .

## الصورة الثانية :

يتفق المصرف مع عميله على المشاركة في التمويل الكلى أو الجزئي، لمشروع ذي دخل متوقع، وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المتحقق فعلاً مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقى من الإيراد أو أى قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل .

## الصورة الثالثة:

يحدد نصيب كل من المصرف وشريكه في الشركة في صورة أسهم تمثل مجموع قيمة الشيء موضوع المشاركة (عقار مثلاً) يحصل كل من الشريكين "المصرف والشريك" على نصيبه من الإيراد المتحقق من العقار". وللشريك إذا شاء أن يقتنى من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عددًا معينًا كل سنة بحيث تكون الأسهم الموجودة في حيازة المصرف متناقصة إلى أن يتم تمليك شريك المصرف الأسهم بكاملها فتصبح له الملكية المنفردة للعقار دون شريك آخر .

## سادسا: خطابات الضمان والكفالات .

خطاب الضمان يتضمن أمرين: وكالة وكفالة، ولا يجوز أخذ أجر على الكفالة. ويجوز أخذ أجر على الوكالة. ويكون أجر الوكالة مراعى فيه حجم

التكاليف التي يتحملها المصرف في سبيل أدائه لما يقترن بإصدار خطاب الضمان عادة من أعمال يقوم بها المصرف حسب العرف المصرفي. وتشمل هذه الأعمال بوجه خاص تجميع المعلومات ودراسة المشروع الذي سيعطى بخصوصه خطاب الضمان، كما يشمل ما يعهد به العميل إلى المصرف من خدمات مصرفية متعلقة بهذا المشروع مثل تحصيل المستحقات من أصحاب المشروع. وتقدير ذلك الأجر متروك للمصرف بما ييسر على الناس شئون معاملاتهم وفقاً لما جرى عليه العرف التجاري.

### **سابعاً: الاعتمادات المستندية**

تتناول حالات فتح الاعتمادات المستندية ما يأتي :

#### **الحالة الأولى :**

أن يكون للعميل رصيد لدى المصرف يغطي كامل القيمة. ويأخذ المصرف أجرًا على وساطته فيما بين العميل وبين المصدر فهو وكيل بأجر . ويرى المؤتمر أن هذا لا غبار عليه من الناحية الشرعية، ويراعى أن يكون أجر فتح الاعتمادات مراعى فيه التخفيف على الناس ومراعى فيه أيضاً ما هو متبع حسب العرف التجاري .

#### **الحالة الثانية :**

أن يكون العميل له رصيد في المصرف لا يغطي القيمة كلها والمصرف في هذه الحالة يكون شريكاً في هذه الصفقة.

ويتم بيع البضاعة موضع المشاركة لحساب الشريكين. "المصرف وعميله" ويحصل كل منهما على نصيبه فيما يرزق الله به من ربح بنسبة رأس مال كل منهما .

#### **الحالة الثالثة :**

أن لا يكون للعميل رصيد فيشترى المصرف البضاعة لنفسه مع تعهد العميل أن يشتريها من المصرف متى وصلت إلى ميناء الوصول أو متى ما وصل ما يدل على

استلام المصرف المراسل في الخارج "وكيل المصرف الإسلامي" لمستندات ملكية البضاعة.

ويكون العميل في هذه الحالة منفذاً لوعده بشراء البضاعة بعد استلامها سواء في ميناء الشحن أو في ميناء الوصول " حسب الاتفاق مع المصدر " على أساس بيع المرابحة بشروطها المقررة شرعاً.

#### **ثامناً: إصدار الشيكات**

إجراء التحاويل الخارجية (من وإلى الخارج) الاستمرار في المعاملة الخاصة بإصدار الشيكات وإجراء التحاويل الخارجية من وإلى الخارج وذلك على الصورة المشروحة في بيان أعمال البنك . باعتبار أن هذه المعاملة لا يوجد مانع شرعى فيها.

#### **تاسعاً : تحصيل المستندات من وإلى الخارج**

الاستمرار في المعاملة الخاصة بتحصيل المستندات من وإلى الخارج، وذلك على الصور المشروحة في بيان أعمال البنك باعتبار أن هذه المعاملة لا يوجد مانع شرعى فيها.

#### **عاشراً: بيع وشراء العملات**

الاستمرار في المعاملة الخاصة ببيع وشراء العملات وذلك على الصورة المشروحة والموضحة في بيان أعمال البنك؛ لأنها من قبيل المصارفة وتطبق عليها أحكام الصرف المحددة في فقه الشريعة الإسلامية.

#### **حادى عشر: بيع السّلم**

تناول المؤتمر موضوع السّلم على ضوء ما اشترطه الفقهاء من شروط في هذا البيع بوصفه بيع آجل بعاجل، أى بيع يحدد فيه الثمن ويدفع بالفعل مقدماً وقت التعاقد يؤجل تسليم المبيع إلى وقت معين، كما يحدد أيضاً مكان التسليم ونفقاته

ومواصفات المبيع وغير ذلك من الشروط. ويرى المؤتمر ضرورة اتباع قواعد بيع السلم بشروطه المقررة شرعاً ومراعاة ذلك في كافة عقود السلم .

### ثانى عشر: هيئة الرقابة الشرعية

وقد رأى المؤتمر أن يكون للبنك الإسلامى هيئة للرقابة الشرعية تشكل من بعض علماء الشريعة والقانون المقارن ورجال الاقتصاد وتختص بين ما تختص به بالنظر فى أعمال البنك الإسلامى واستشاراته ومطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء .

### ثالث عشر: التنظيمات المالية والمحاسبية

عرض على المؤتمر بعض مقترحات أعضائها لجنة من الخبراء تتعلق بالتنظيمات المالية والمحاسبية المثل فى المصارف الإسلامية، وقد رأى أن توضع هذه المقترحات موضع الدراسة لانتقاء أنسبها وأصلحها للتطبيق<sup>(١)</sup> .

### ٧ - المؤتمر الثانى للمصرف الإسلامى

المنعقد فى : الكويت، خلال الفترة من: ٦ إلى ٨ من جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ الموافق: ٢١ إلى ٢٣ من مايو ١٩٨٣ م .

فتاوى وتوصيات لجنة العلماء المنبثقة عن المؤتمر:

١- يؤكد المؤتمر أن ما يسمى بالفائدة فى اصطلاح الاقتصاديين الغربيين ومن تابعهم هو من الربا المحرم شرعاً.

٢- يوصى المؤتمر أصحاب الأموال من المسلمين بتوجيه أموالهم أولاً إلى المصارف والمؤسسات والشركات الإسلامية داخل البلاد العربية والبلاد الإسلامية ثم إلى خارجها وإلى أن يتم ذلك تكون الفائدة التى يحصلون عليها كسباً خبيثاً وعليهم استيفاؤها والتخلص منها بصرفها فى مصالح المسلمين العامة ويعتبر

(١) مطبوعات المؤتمر الأول للمصرف الإسلامى . مكتبة بنك دى الإسلامى ، دى .

الاستمرار في إيداع الأموال في البنوك والمؤسسات الربوية مع إمكان تبادى ذلك عملاً محرماً شرعاً.

٣- يوصى المؤتمر بتشجيع المصارف الإسلامية القائمة ودعم إنشاء المزيد من هذه المصارف لتعم منافعتها على جميع المستويات .

٤- يوصى المؤتمر المصارف الإسلامية تعميق التعاون فيما بينها على كل المستويات ولا سيما في مجال التعاون لإنشاء مصرف إسلامى دولى يسهل ابتعادها عن التعامل مع البنوك الربوية كلما أمكن ذلك .

٥- يؤكد المؤتمر وجوب اتفاق المصارف والمؤسسات والشركات الإسلامية ابتداءً من أصحاب أموال الاستثمار على نسبة الربح لكل طرف، ولا يجوز تأجيل هذا الاتفاق إلى ما بعد.

٦- يجوز الاتفاق بين المصارف الإسلامية والمستثمرين والعاملين فى المال على اشتراط مبلغ معين يستحقه المصرف أو المستثمر أو العامل إذا زاد الربح عن حد معين، فإن هذا الاشتراط لا يؤدي إلى قطع الاشتراك فى الربح .

٧- لا يحل تباعى الذهب والفضة والنقود بعضها ببعض إلا بالقابض الفورى ويكون التبايع فى هذه الأصناف على أساس التسليم الآجل هو من الربا المحرم شرعاً.

٨- يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المرابحة للأمر بالشراء بعد تملك السلعة المشترأة للأمر وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور فى الموعد السابق هو أمر جائز شرعاً طالما كانت تقع على المصرف الإسلامى مسئولية الهلاك قبل التسليم وتبعه الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفى . وأما بالنسبة للوعد وكونه ملزماً للأمر أو المصرف أو كليهما فإن الأخذ بالإلزام هو الأحفظ لمصلحة التعامل واستقرار المعاملات وفيه مراعاة لمصلحة المصرف والعميل وأن الأخذ بالالتزام

أمر مقبول شرعاً وكل مصرف مخير في الأخذ بما يراه في مسألة القول بالإلزام حسب ما تراه هيئة الرقابة الشرعية لديه.

٩- يرى المؤتمر أن أخذ العربون في عمليات المراجعة وغيرها جائز بشرط أن لا يحق للمصرف أن يستقطع من العربون المقدم إلا بمقدار الضرر الفعلي المتحقق عليه من جراء النكول.

١٠- لتغطية الحساب المخصص لمواجهة مخاطر الاستثمار يجوز أن يقتطع المصرف الإسلامي سنوياً نسبة معلنة من صافي أرباح الاستثمار المتحققة من مختلف العمليات الجارية خلال السنة المعينة.. وتبقى هذه المبالغ المقتطعة محفوظة في حساب مخصص لمواجهة أية خسائر تزيد عن مجموع أرباح الاستثمار في تلك السنة.

١١- يوصى المؤتمر بتأسيس مؤسسات إسلامية للتأمين التعاوني للقيام بأعمال التأمين وإعادة التأمين .

١٢- يوصى المؤتمر الجامعات العربية والإسلامية بضرورة الاهتمام بتدريس الاقتصاد الإسلامي بفروعه ونظمه التطبيقية المختلفة، كما يوصى بضرورة إنشاء المزيد من مراكز أبحاث الاقتصاد الإسلامي .

١٣- يوصى المؤتمر بإنشاء المزيد من مراكز إعداد وتدريب العناصر العاملة في الوحدات الاقتصادية مع الاهتمام بالجوانب العقائدية والخلقية .

١٤- يوصى المؤتمر بالاهتمام بالدعوة إلى مفاهيم المصارف الإسلامية باستخدام جميع الوسائل المختلفة الحديثة.

١٥- يقرر المؤتمر أن التعامل في أسواق السلع والأسهم في الأسواق المالية أمر يحتاج إلى دراسة مفصلة وأن المطلوب هو التحضير لبحث هذا الموضوع في مؤتمر علمي خاص بذلك<sup>(١)</sup>.

(١) المصدر: مطبوعات المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي. مكتبة بنك دبي الإسلامي، دبي .

## ٨ - المؤتمر الثالث للمصارف الإسلامية

عقد في دبي. خلال الفترة من ٩ إلى ١١ من صفر ١٤٠٦ هـ الموافق: ٢٢ إلى ٢٥ من أكتوبر ١٩٨٥ م.

### توصيات المؤتمر

- ١- يؤكد المؤتمر: أن المصارف الإسلامية مؤسسات تحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وذلك انطلاقاً من رسالة الإسلام فهي بهذا مؤسسات تنموية استثمارية.
- ٢- يؤكد المؤتمر: أهمية انتقاء وتهيئة وإعداد العاملين بالمصارف الإسلامية حتى يتمكنوا من القيام بدورهم كدعاة مسلمين قبل أن يكونوا موظفين في جهاز مالي.
- ٣- يوصي المؤتمر: المصارف الإسلامية باستمرار التمسك بالجوهر الإسلامى في المضمون والشكل إحياءاً للمفاهيم الإسلامية والمصطلحات العربية.
- ٤- يوصى المؤتمر: الجامعات في البلاد الإسلامية بالاهتمام بتدريس الاقتصاد الإسلامى حتى تهيئ وتعد خريجيها للعمل في المصارف الإسلامية، كما يوصى بإنشاء الكليات والمعاهد والأقسام المتخصصة بدراسة الاقتصاد الإسلامى وإعداد البحوث والدراسات في هذا المجال.
- ٥- يوصى المؤتمر: المصارف والمؤسسات الإسلامية بإنشاء معهد عال للاقتصاد الإسلامى لترسيخ قواعد الاقتصاد الإسلامى ولتهيئة جيل من المؤمنين المتخصصين القادرين على حمل رسالة المصارف الإسلامية، كما يوصى حكومات الدول الإسلامية بدعم هذا التوجه وتمكين المعهد من أداء رسالته.
- ٦- يوصى المؤتمر: المصارف الإسلامية والمعاهد العلمية بوضع القواعد والأسس الإدارية والمحاسبية المستقاة من الشريعة الإسلامية لضبط أسلوب العمل المالى والمصرفى الإسلامى.

٧- يوصى المؤتمر: المصارف الإسلامية بوضع نظام لتبادل السيولة فيما بينها حتى تتمكن من استغلال هذه السيولة واستثمارها في البلاد الإسلامية في مجالات الزراعة والصناعة وتنمية الموارد وعدم اللجوء إلى استثمارها في الأسواق العالمية.

٨- يوصى المؤتمر: المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون لإيجاد أدوات مالية (مستمدة من الشريعة الإسلامية) تشكل أساسًا لسوق مالي إسلامي .

٩- يوصى المؤتمر :الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامي وكذلك المصارف الإسلامية بدراسة إنشاء نظام معلومات متكامل لمدها بالمعلومات الآمنة والدقيقة التي تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة .

١٠- يوصى المؤتمر: المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بعقد مؤتمر حول الاستثمار في البلاد الإسلامية لتحديد مجالاته وظروفه ووسائله المجدية بما يضمن تحقيق المصلحة العامة للعالم الإسلامي وتنمية طاقاته وتوفير الاكتفاء الذاتي له ما أمكن ودعوة رجال المال والأعمال للمشاركة في هذا المؤتمر .

١١- يوصى المؤتمر: جميع المصارف والمؤسسات المالية بدعم الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية دعمًا ماديًا وأدبيًا لضمان استمرار قيامه بمهامه في تعزيز الروابط بين المصارف الإسلامية وتوثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق بين نشاطاتها وتأكيد طابعها الإسلامي .

١٢- يوصى المؤتمر: مجلس إدارة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ومجالس إدارات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بوضع هذه التوصيات على رأس جدول أعمال اجتماع يتم عقده وذلك لوضع التوصيات موضع التنفيذ.

## فتاوى لجنة العلماء بالمؤتمر

### أولاً: المصارف الإسلامية ضرورة شرعية

إقامة المصارف الإسلامية على أسس شرع الله ودينه من تحريم الربا والغرر والجهالة وغيرها ضرورة شرعية ومصلحة من مصالح الأمة الجوهريّة.

### ثانياً: إقامة المصارف الإسلامية فرض كفاية

نظراً للخدمات التي تؤديها المصارف الإسلامية من تيسير التجارة الدولية والمحلية وتسهيل استبدال العملات وجمع فائض الأموال من المسلمين واستثمارها على الوجه المشروع وتوجيهها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا غنى للمجتمع المسلم عنها .. نقرر أن:

إقامة المصارف الإسلامية حيث يوجد تجمع للمسلمين - فرض كفاية إذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقي وإذا لم يقم به أحد فالكل آثمون.

ويحرم التعامل مع البنوك الربوية في جميع المعاملات المحظورة شرعاً.

ويتعين على المسلم التعامل مع المصارف الإسلامية إن أمكن ذلك توقياً من الوقوع في الحرام أو الإعانة عليه.

### ثالثاً: العث على إنشاء المصرف الإسلامي الدولي

عملاً بما تقتضيه الضرورة الشرعية ورعاية لمصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد الإسلامية وتوقياً من المشكلات الناشئة عن التعامل مع البنوك غير الإسلامية.

نوصى بوجوب المسارعة إلى تأسيس المصرف الإسلامي الدولي للقيام بهذه المهام والتنسيق بين المصارف الإسلامية بقصد تحقيق الاستشارات طويلة الأجل التي يعود نفعها على المسلمين .

## رابعاً : تدريس الاقتصاد الإسلامى

نؤكد ما ورد في توصيات المؤتمر الثانى للمصرف الإسلامى بالكويت بضرورة تدريس الاقتصاد الإسلامى فى الكليات والمعاهد والعمل على إنشاء معاهد متخصصة لتخريج العاملين القادرين على حمل أمانة العمل فى مجال الاقتصاد الإسلامى .

## خامساً : نداء إلى الحكام والشعوب

الشريعة الإسلامىة شريعة كل العصور، وهى موجهة إلى الناس كافة وهى طريق الرقى والسعادة والتقدم ... ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ .

ولذلك فإن المؤتمر يناشد الحكام والشعوب الإسلامىة المسارعة إلى تطبيق الشريعة الإسلامىة فى مختلف جوانب الحياة القانونىة، والاجتماعىة، والثقافية، والاقتصادىة، والسياسىة من أجل الحفاظ على ذاتىة المسلمين وبناء المجتمع الإسلامى المتكامل المناهض للتبعية والاستجداء<sup>(١)</sup> .

## ٩ - المؤتمر الثانى لمجمع الفقه الإسلامى

المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامى .

المنعقد فى : جدة، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٦ من ربيع الثانى ١٤٠٦ هـ الموافق: ٢٢ إلى ٢٨ من ديسمبر ١٩٨٥ م .

## قرارات المؤتمر:

### ١ / ٩ - حكم التعامل المصرفى بالفوائد:

عرضت على المؤتمر بحوث مختلفة فى التعامل المصرفى المعاصر، وبعد التأمل فيما قدم ومناقشته مناقشة مركزة أبرزت الآثار السيئة لهذا التعامل على النظام الاقتصادى العالمى، وعلى استقراره خاصة فى دول العالم الثالث .

(١) مطبوعات المؤتمر الثالث للمصارف الإسلامىة . مكتبة بنك دى الإسلامى ، دى .

وبعد التأمل فيما جره هذا النظام من خراب نتيجة إعراضه عما جاء في كتاب الله من تحريم الربا جزئياً وكلياً تحريماً واضحاً بدعوته إلى التوبة منه، وإلى الاقتصار على استعادة رءوس أموال القروض دون زيادة ولا نقصان قل أو كثر، وما جاء من تهديد بحرب مدمرة من الله ورسوله للمرابين .

### قرر ما يلي :

أولاً : أن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد هاتان صورتان ربا محرم شرعاً.

ثانياً : أن البديل الذي يضمن السيولة المالية والمساعدة على النشاط الاقتصادي حسب الصورة التي يرضيها الإسلام هو التعامل وفقاً للأحكام الشرعية.

ثالثاً : قرر المجمع التأكيد على دعوة حكومات الدول الإسلامية إلى تشجيع المصارف التي تعمل بمقتضى الشريعة الإسلامية، والتمكين لإقامتها في كل بلد إسلامي لتغطي حاجة المسلمين كي لا يعيش المسلم في تناقض بين واقعه ومقتضيات عقيدته<sup>(١)</sup>.

### ٢ / ٩ - حكم خطابات الضمان:

تم بحث مسألة خطاب الضمان: وبعد النظر فيما أعد في ذلك من بحوث ودراسات وبعد المداولات والمناقشات المستفيضة تبين ما يلي:

١ - أن خطاب الضمان بأنواعه الابتدائي والانتهايي لا يخلو إما أن يكون بغطاء أو بدونه، فإن كان بدون غطاء، فهو : ضم ذمة الضامن إلى ذمة غيره فيما يلزم حالاً أو مآلاً، وهذه هي حقيقة ما يعنى في الفقه الإسلامى باسم : ( الضمان أو الكفالة ) .

(١) مطبوعات المؤتمر الثانى لمجمع الفقه الإسلامى . مكتبة بنك ديب الإسلامى ، ديب .

وإن كان خطاب الضمان بغطاء فالعلاقة بين طالب خطاب الضمان وبين مصدره هي (الوكالة) ، والوكالة تصح بأجر أو بدونه مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد (المكفول له) .

٢ - إن الكفالة هي عقد تبرع يقصد للإرفاق والإحسان. وقد قرر الفقهاء عدم جواز أخذ العوض على الكفالة؛ لأنه في حالة أداء الكفيل مبلغ الضمان يشبه القرض الذي جر نفعاً على المقرض، وذلك ممنوع شرعاً.

**ولذلك فقد قررنا المجمع ما يلي:**

أولاً: أن خطاب الضمان لا يجوز أخذ الأجر عليه لقاء عملية الضمان ( التي يراعى فيها عادة مبلغ الضمان ومدته )، سواء أكان بغطاء أم بدونه.

ثانياً: أما المصاريف الإدارية لإصدار خطاب الضمان بنوعيه ف جائزة شرعاً، مع مراعاة عدم الزيادة على أجر المثل، وفي حالة تقديم غطاء كلي أو جزئي، يجوز أن يراعى في تقدير المصاريف لإصدار خطاب الضمان ما قد تتطلبه المهمة الفعلية لأداء ذلك الغطاء .

#### ١٠ - المؤتمر الثالث لمجمع الفقه الإسلامي

المنعقد في: عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة من ٨ إلى ١٣ من صفر ١٤٠٧ هـ الموافق ١١ إلى ١٦ من أكتوبر ١٩٨٦ م .

بعد دراسة مستفيضة ومناقشات واسعة للموضوعات التي عرضت على المجمع انتهى إلى ما يلي (بخصوص استفسارات مقدمة من البنك الإسلامي للتنمية).

**أولاً: أجور خدمات القروض: (القرض الحسن)**

**قرر المجمع اعتماد المبادئ التالية:**

أ- جواز أخذ أجور عن خدمات القروض.

ب- أن يكون ذلك في حدود النفقات الفعلية.

ج- كل زيادة على الخدمات الفعلية محرمة؛ لأنها من الربا المحرم شرعاً.

## ثانياً: عمليات الإيجار

قرر مجلس المجمع اعتماد المبادئ التالية:

### المبدأ الأول:

- أن الوعد من البنك الإسلامي للتنمية بإيجار المعدات إلى العميل بعد تملك البنك لها أمر مقبول شرعاً.

### المبدأ الثاني:

- أن توكيل البنك الإسلامي للتنمية أحد عملائه بشراء ما يحتاج إليه ذلك العميل من معدات، وآليات، ونحوها، مما هو محدد الأوصاف والثلث لحساب البنك بغية أن يؤجره البنك تلك الأشياء بعد حيازة الوكيل لها هو توكيل مقبول شرعاً. والأفضل أن يكون الوكيل بالشراء غير العميل المذكور إذا تيسر ذلك .

### المبدأ الثالث:

- أن عقد الإيجار يجب أن يتم بعد التملك الحقيقي للمعدات ، وأن يبرم بعقد منفصل عن عقد الوكالة والوعد .

### المبدأ الرابع:

- أن الوعد بهبة المعدات عند انتهاء أمد الإجارة جائز بعقد منفصل .

### المبدأ الخامس:

- أن تبعة الهلاك والتعيب تكون على البنك بصفته مالكا للمعدات ما لم يكن ذلك بتعد أو تقصير من المستأجر فتكون التبعة عندئذ عليه .

### المبدأ السادس:

- أن نفقات التأمين لدى الشركات الإسلامية كلما أمكن ذلك يتحملها البنك .

### ثالثاً: عمليات البيع بالأجل مع تقسيط الثمن

قرر مجلس المجمع اعتماد المبادئ التالية:

#### المبدأ الأول:

أن الوعد من البنك الإسلامى للتنمية ببيع المعدات إلى العميل بعد تملك البنك لها أمر مقبول شرعاً.

#### المبدأ الثانى:

- أن توكيل البنك أحد عملائه بشراء ما يحتاج إليه ذلك العميل من معدات وآليات ونحوها مما هو محدد الأوصاف والثمن لحساب البنك بغية أن يبيعه البنك تلك الأشياء بعد وصولها وحصولها في يد الوكيل، هو توكيل مقبول شرعاً، والأفضل أن يكون الوكيل بالشراء غير العميل المذكور إذا تيسر ذلك.

#### المبدأ الثالث:

- انعقاد البيع يجب أن يتم بعد التملك الحقيقى للمعدات والقبض لها وأن يبرم بعقد منفصل.

#### المبدأ الرابع:

- أن الوعد بهبة المعدات عند انتهاء أمد الإجارة جائز بعقد منفصل.

#### رابعاً: عمليات تمويل التجارة الخارجية

قرر مجلس المجمع أنه ينطبق على هذه العمليات المبادئ المطبقة على عمليات البيع بالأجل مع تقسيط الثمن.

خامساً: التصرف فى فوائد الودائع التى يضطر البنك الإسلامى للتنمية لإيداعها فى المصارف الأجنبية

قرر مجلس المجمع ما يلى :

يحرم على البنك أن يحمى القيمة الحقيقية لأمواله من آثار تذبذب العملات بواسطة الفوائد المنجزة من إيداعاته. ولذا يجب أن تصرف تلك الفوائد في أغراض النفع العام كالتدريب، والبحوث، وتوفير وسائل الإغاثة، وتوفير المساعدات المالية للدول الأعضاء، وتقديم المساعدة الفنية لها، وكذلك للمؤسسات العلمية والمعاهد والمدارس وما يتصل بنشر المعرفة الإسلامية<sup>(١)</sup>.

## ١١ - المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي

إن مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في دور انعقاده التاسع، خلال الفترة من: ١٢ : ١٩ من رجب سنة ١٤٠٦ هـ . الموافق: ٢٣ إلى ٣٠ من مارس ١٩٨٦ م. قد نظر في موضوع تفضي المصارف الربوية وتعامل الناس معها وعدم توافر البدائل عنها. وقرر في هذا الشأن ما يلي :

أ - ينظر المجلس بعين الارتياح والرضا إلى قيام المصارف الإسلامية، التي هي البديل الشرعي للمصارف الربوية، ويعنى بالمصارف الإسلامية كل مصرف ينص نظامه الأساسي على وجوب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في جميع معاملاته، ويلزم إدارته بوجوب وجود رقابة شرعية ملزمة، ويدعو المجلس المسلمين في كل مكان إلى مساندة هذه المصارف وشد أزرها، وعدم الاستماع إلى الإشاعات المغرضة التي تحاول التشويش عليها وتشويه صورتها بغير حق .

ب - يحرم على كل مسلم يتيسر له التعامل مع مصرف إسلامي أن يتعامل مع المصارف الربوية في الداخل أو الخارج، إذ لا عذر له في التعامل معها بعد وجود البديل الإسلامي، ويجب عليه أن يستعيض عن الخبيث بالطيب، ويستغنى بالحلal عن الحرام .

ج - كل مال جاء عن طريق الفوائد الربوية هو مال حرام شرعاً، ولا يجوز أن

(١) المصدر: مطبوعات المؤتمر الثالث لمجمع الفقه الإسلامي. مكتبة بنك دبي الإسلامي، دبي.

ينتفع به المسلم - مودع المال - لنفسه أو لأحد ممن يعوله في أى شأن من شئونه، ويجب أن يُصرف في المصالح العامة للمسلمين، من مدارس ومستشفيات وغيرها، وليس هذا من باب الصدقة وإنما هو من باب التطهر من الحرام .

ولا يجوز بحال ترك هذه الفوائد للبنوك التقليدية لتتقوى بها، ويزداد الإثم في ذلك بالنسبة للبنوك في الخارج، فإنها في العادة تصرفها إلى المؤسسات التنصيرية واليهودية، وبهذا تغدو أموال المسلمين أسلحة لمحاربة المسلمين وإضلال أبنائهم عن عقيدتهم. علمًا بأنه لا يجوز أن يستمر في التعامل مع هذه البنوك التقليدية بفائدة أو بغير فائدة<sup>(١)</sup>.

## ١٢ - الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي

المنعقدة في: الكويت - خلال الفترة من ٦ - ١٠ من رجب ١٤٠٧ هـ - الموافق: ٧ إلى ١١ من مارس ١٩٨٧ م.

### قرارات الندوة:

#### أولاً: أحكام مختارة في خيار الشرط

أ - خيار الشرط حق يثبت باشتراط المتعاقدين لهما أو لأحدهما أو لغيرهما، يخول من يشترط له إمضاء العقد أو فسخه خلال مدة معلومة.

ب - اشتراط الخيار كما يكون عند التعاقد يكون بعده باتفاق العاقدين.

ج - يتم اشتراط الخيار بكل ما يدل عليه.

د - يمكن اشتراط الخيار في جميع العقود القابلة للفسخ مما لا يشترط القبض لصحته، فيمكن اشتراطه في البيع والإجارة مثلاً، ولا يسوغ اشتراطه في الصرف والسلم وبيع المال الربوي بجنسه.

(١) المصدر: مجلة الاقتصاد الإسلامي . العدد ٥٨، رمضان ١٤٠٦ هـ مايو ١٩٨٦ م، صفحة ١٠

هـ - لا يجب تسليم البدلين (المبيع أو الثمن) في عقد البيع بشرط الخيار، ولكن يجوز قيام أحد العاقدين أو كليهما بالتسليم طواعية لا سيما بهدف التجربة والاختبار.

و- ينتقل ملك المبيع إلى المشتري (المصرف الإسلامي مثلاً) بموجب العقد إذا كان الخيار له وحده.

ز - نساء المبيع في مدة الخيار يتوقف فيه إلى إمضاء البيع أو فسخه، فإن أمضى كان النماء للمشتري (المصرف) وإن فسخ كان للبائع.

ح - إذا كان الخيار للمشتري وحده (المصرف) فإن تصرفاته، من بيع وإجارة ونحو ذلك تصرفات صحيحة ناقلة للملك مسقطة للخيار ولو لم يسبق ذلك التصرف قبض المصرف الإسلامي للسلعة ما لم تكن قوتاً.

ط - يسقط الخيار ويصبح العقد باتاً بمجرد انقضاء مدة الخيار إذا لم يصدر من المشتري (المصرف) فسخ العقد أو التصرف في السلعة.

ي - لا يشترط قيام المشتري (المصرف) بإعلام البائع بإيرامه للعقد أو فسخه له؛ لأن البائع بموافقه على جعل الخيار للمشتري خوله صلاحية اختيار الإمضاء أو الفسخ خلال المدة المعينة.

ك - يضمن المشتري (المصرف) المبيع إذا قبضه وتلف مدة الخيار.

### ثانياً: تقديم صورتين لخيار الشرط للممارسة

يمكن تطبيق إحدى الصورتين التاليتين:

الأولى: بناء على رغبة ووعده بالشراء:

أ - يتلقى المصرف الإسلامي رغبة من عميله مع وعده بالشراء، وهو وإن كان لا يبالي - في الواقع - بمصير هذا الوعد، فإن من الضروري الإبقاء على جدية الوعد، تفادياً للدخول في الصفقة بدءاً ثم إلغائها انتهاءً مما إذا تكرر يخل بسمعة المصرف كمستورد.

ب - يشتري المصرف السلعة الموعود بشرائها مع اشتراط الخيار له (حق الفسخ) خلال مدة معلومة تكفى عادة للتوثيق من تصميم الواعد على الشراء وصدور إرادته بذلك.

ج - يطالب المصرف الواعد بتنفيذ وعده بالشراء فإذا اشترى السلعة باعه المصرف إياها، وبمجرد موافقته على البيع يسقط الخيار.

### الثانية: المبادرة لتوفير سلع مرغوبة في الأسواق

أ - يشتري المصرف الإسلامى سلعة من الأسواق المحلية أو العالمية مع اشتراطه الخيار (حق الفسخ) خلال مدة معلومة تكفى عادة للتوثيق من وجود راغبين يبرم معهم عقوداً على تلك الصفقة.

ب - يحق للمشتري (المصرف) أن يبرم عقوداً على تلك الصفقة مع الراغبين في شرائها وبمجرد إتمام العقد ينتهى الخيار.

### ثالثاً: المخارج الشرعية

أ - المخارج الشرعية : كل ما يحصل به التخلص من المآثم والحرام، والخروج إلى الحلال.

ب - تبين من الأبحاث التى اشتملت عليها الندوة في موضوع (المخارج الشرعية) ما بذله فقهاء المسلمين من جهود كبيرة في التأليف في هذا الموضوع، بقصد التيسير على المسلمين في معاملاتهم. والذين يوردون مخارج شرعية في أمر ما يقتربون أو يبتعدون من إصابة الحق بمقدار أخذهم وتقيدهم بالضوابط الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة.

ج - إن من المتفق عليه أن الشريعة الإسلامية منهج حياة للناس في كل زمان ومكان فكان لزاماً على كل باحث أن ينظر في نصوص الكتاب والسنة ليتوصل عن طريق الأدلة والقواعد والمقاصد إلى الأحكام الشرعية، وينبغى أن يستفيد

من المخارج الشرعية، ولا سيما في التطبيقات العملية في المصارف الإسلامية مع مراعاة الضوابط والمناهج التي سلكها الأئمة الأعلام الذين كتبوا في ذلك.

د - أن المخارج أو الحيل في مجالات المعاملات وغيرها تنقسم إلى نوعين: مخارج شرعية (مقبولة)، ومخارج غير شرعية (مردودة).

فالأخيرة - وهي الباطلة الذميمة المنهى عنها هي ما هدم أصلاً شرعياً، أو ناقض مصلحة شرعية معتبرة، بحيث تكون وسيلة إلى العبث بمقاصد الشارع من إسقاط الواجبات وتحليل المحرمات، وقلب الحق باطلاً والباطل حقاً. وأما المخارج المقبولة شرعاً فهي التي لم تهدم أصلاً شرعياً ولم تناقض مصلحة شهد الشرع باعتبارها ويترتب على سلوكها تحقيق مقاصد الشرع، من فعل ما أمر الله به واجتناب ما نهى عنه، وإحياء الحقوق، ونصر المظلوم، والانتصاف من الظالم.

هـ - ينبغى الحذر من التوسع في استخدام باب المخارج حتى لا يكون ذريعة لاستحلال الحرام أو ترك الواجب، ولا بد أن يعتمد من هيئات الفتوى والرقابة الشرعية أى مخرج يُلجأ إليه فى أى تطبيق لدى المصارف الإسلامية.

### رابعاً : خطابات الضمان

أ - الأجر الذى يأخذه المصرف الإسلامى عن إصدار خطابات الضمان يكون مقابل الأعمال التى يقوم بها المصرف لإصدار الخطاب وليس مقابل الضمان الذى يوفره هذا الخطاب لعميل المصرف.

ب - الأعمال التى يقوم بها المصرف عند إصدار خطابات الضمان منها ما هو عام يتكرر فى كل خطاب، ومنها أعمال إضافية يقوم بها المصرف فى بعض حالات إصدار خطابات الضمان وتختلف أنواع الضمانات وأحكامها على النحو المبين فيما يلى:

## ١ - خطابات الضمان للأنشطة غير التجارية:

مثل خطابات الضمان المطلوب تقديمها من الطلاب لبعض المعاهد العلمية، أو خطابات الضمان لنوادى السيارات لمناسبة مغادرتها البلاد، أو الخطابات المقدمة لوزارة المواصلات لتركيب هاتف مثلاً، ويقوم المصرف بالنسبة لها بالأعمال الموضحة في (خطابات الضمان الابتدائية) الآتى بيانا وينبغى للمصرف فى مثل هذه الحالات أن يأخذ أقل أجر ممكن لمقابلة التكلفة ويفضل عمل ذلك مجاناً من قبيل البر.

## ٢ - (خطابات الضمان الابتدائية) المطلوبة للتقدم لبعض العطاءات:

للمصرف أن يستوفى أجراً مقابل الأعمال التالية:

١ / ٢ - دراسة حالة العميل المالية وسمعته وإمكاناته.

٢ / ٢ - الجهد والوقت الذين يبذلها الموظفون الذين يناط بهم إعداد الخطاب وإجراء القيود الحسابية وما يستهلك من الأوراق والآلات.

٣ / ٢ - مراجعة الخطاب من مدققى الحسابات والتوقيع باعتياده من المسئولين.

٤ / ٢ - متابعة الخطاب مع الجهة المستفيدة إلى حين انتهاء مدته أو إعادته وإجراء القيود اللازمة فى هذا الشأن.

## ٣ - (خطابات الضمان النهائية) المطلوبة لضمان حسن التنفيذ أو الدفعات المقدمة:

يستحق المصرف الأجر على الأعمال السابقة فى (خطابات الضمان الابتدائية) بالإضافة إلى أجر عن الأعمال التالية:

١ / ٣ - دراسة العطاء من جانب الجهات الفنية للاطمئنان إلى مناسبة الأسعار التى تحقق لطالب الخطاب نسبة معقولة من الربح.

٢ / ٣ - دراسة حالة ومركز المستفيد من خطاب الضمان.

٣/٣- إجراء حوالة حق وإعلانها للجهة المحال عليها إذا دعت الحاجة إلى الحوالة.

٤/٣- تحصيل الدفعات مقابل المستخلصات التي يتم صرفها من الجهة صاحبة العمل.

٥/٣- متابعة تنفيذ عقد المقاوله في مختلف مراحلها مع الجهة المستفيدة من خطابات الضمان حتى إعادة الخطابات إلى مصدرها.

#### ٤. تمديد خطاب الضمان :

في حالة تمديد خطاب الضمان يقوم المصرف بالاتصال بالمستفيد من الخطاب ودراسة أسباب التمديد وتحضير خطاب بالتمديد يمر بالمراحل المشار إليها في (خطابات الضمان الابتدائية) وفي هذه الحالة يستوفى المصرف أجرًا يتناسب وجهده فيما قام به من أعمال.

#### خامساً : الأوراق النقدية

١- تأكيد ما انتهى إليه مجمع الفقه الإسلامي بجدة من أن هذه الأوراق قامت مقام الذهب والفضة في التعامل بيعاً وشراءً وإبراءً وإصدافاً، وبها تقدر الثروات وتدفع المرتبات. ولذا تأخذ كل أحكام الذهب والفضة ولا سيما وجوب التناجز في مبادلة بعضها ببعض، وتحريم النساء " التأخير " فيها.

ب - كل عملة من العملات جنس قائم بذاته ... فلا يجوز ربا الفضل فيها عند العقد أو في نهايته، سواء كانت معدناً أو ورقاً إذا بيعت بمثلها، أما إذا بيعت عملة بعملة أخرى فلا يشترط في ذلك إلا التقابض.

ج- لا يجوز بيع الذهب بالعملات الورقية، ولا شراء الذهب بها، إلا يدًا بيد.

#### سادساً : التأجير المنتهي بالتملك

إذا وقع التعاقد بين مالك ومستأجر على أن ينتفع المستأجر بمحل العقد بأجرة

محددة بأقساط موزعة على مدد معلومة، على أن ينتهي هذا العقد بملك المستأجر للمحل، فإن هذا العقد يصح إذا روعي فيه ما يأتي:

أ - ضبط مدة الإجارة، وتطبيق أحكامها طيلة تلك المدة.

ب - تحديد مبلغ كل قسط من أقساط الأجرة .

ج - نقل الملكية إلى المستأجر في نهاية المدة بواسطة هبتها إليه، تنفيذًا لوعده سابق بذلك بين المالك والمستأجر<sup>(١)</sup>.

### ١٣ - المؤتمر الرابع لجمع الفقه الإسلامي

في دورته المنعقدة في: جدة

خلال الفترة من: ١٨ إلى ٢٣ من جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ .

الموافق: ٦ إلى ١١ من فبراير ١٩٨٨ م .

بشأن: سندات المقارضة وسندات الاستثمار

قرر ما يلي:

#### أولاً: من حيث الصيغة المقبولة شرعاً لصكوك المقارضة

أ - سندات المقارضة هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه، ويفضل تسمية هذه الأداة الاستثمارية (صكوك المقارضة).

(١) المصدر: مطبوعات الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي. مكتبة بنك دبي الإسلامي،

ب - الصورة المقبولة شرعاً لسندات المقارضة بوجه عام لا بد أن تتوافر فيها العناصر التالية:

#### العنصر الأول:

أن يمثل الصك ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته. وترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكه من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها، مع ملاحظة أن الصكوك تمثل رأس مال المضاربة.

#### العنصر الثاني:

يقوم العقد في صكوك المقارضة على أساس أن شروط التعاقد تحددها (نشرة الإصدار) وأن (الإيجاب) يعبر عنه (الاكتتاب) في هذه الصكوك، وأن (القبول) تعبر عنه موافقة الجهة المصدرة.

ولا بد أن تشتمل نشرة الإصدار على جميع البيانات المطلوبة شرعاً في عقد القراض (المضاربة) من حيث بيان معلومية رأس المال وتوزيع الربح مع بيان الشروط الخاصة بذلك الإصدار على أن تتفق جميع الشروط مع الأحكام الشرعية.

#### العنصر الثالث:

أن تكون صكوك المقارضة قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار ذلك مأذوناً فيه من المضارب عند نشوء السندات مع مراعاة الضوابط التالية:

أ - إذا كان مال القراض المتجمع بعد الاكتتاب وقبل المباشرة في العمل بالمال لا يزال نقوداً فإن تداول صكوك المقارضة يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف.

ب - إذا أصبح مال القراض ديوناً، تطبق على تداول المقارضة أحكام تداول التعامل بالديون.

ج- إذا صار مال القراض موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المقارضة وفقا للسعر المتراضى عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع. أما إذا كان الغالب نقوداً أو ديوناً فتراعى في التداول الأحكام الشرعية التي ستنينها لائحة تفسيرية توضع وتعرض على المجمع في الدورة القادمة، وفي جميع الأحوال يتعين تسجيل التداول أصولياً في سجلات الجهة المصدرة.

#### العنصر الرابع:

أ - أن من يتلقى حصيلة الاكتتاب في الصكوك لاستثمارها وإقامة المشروع بها هو المضارب، أى عامل المضاربة ولا يملك في المشروع إلا بمقدار ما قد يسهم به بشراء بعض الصكوك فهو رب مال بما أسهم به بالإضافة إلى أن المضارب شريك في الربح بعد تحققه بنسبة الحصص المحددة له في نشرة الإصدار وتكون ملكيته في المشروع على هذا الأساس .

ب - وأن يد المضارب على حصيلة الاكتتاب في الصكوك وعلى موجودات المشروع هي يد أمانة لا يضمن إلا بسبب من أسباب الضمان الشرعية.

ج - مع مراعاة الضوابط السابقة في التداول: يجوز تداول المقارضة في أسواق الأوراق المالية إن وجدت بالضوابط الشرعية وذلك وفقاً لظروف العرض والطلب ويخضع لإرادة العاقدين، كما يجوز أن يتم التداول بقيام الجهة المصدرة في فترات دورية معينة بإعلان أو إيجاب يوجه إلى الجمهور تلتزم بمقتضاه خلال مدة محددة بشراء هذه الصكوك من ربح مال المضاربة بسعر معين، ويحسن أن تستعين في تحديد السعر بأهل الخبرة وفقاً لظروف السوق والمركز المالى للمشروع، كما يجوز الإعلان عن الالتزام بالشراء من غير الجهة المصدرة من مالها الخاص، على النحو المشار إليه.

د - لا يجوز أن تشتمل نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على نص بضمان

عامل المضاربة رأس المال أو ضمان ربح مقطوع أو منسوب إلى رأس المال، فإن وقع النص على ذلك صراحة أو ضمناً بطل شرط الضمان واستحق المضارب ربح مضاربة المثل.

هـ - لا يجوز أن تشتمل نشرة الإصدار ولا صك المقارضة الصادر بناء عليها على نص يلزم بالبيع ولو كان معلقاً أو مضافاً للمستقبل. وإنما يجوز أن يتضمن صك المقارضة وعداً بالبيع، وفي هذه الحالة لا يتم البيع إلا بعقد بالقيمة المقدرة من الخبراء ويريضى الطرفين.

و - لا يجوز أن تتضمن نشرة الإصدار ولا الصكوك المصدرة على أساسها نصاً يؤدي إلى احتمال قطع الشركة في الربح فإن وقع كان العقد باطلاً. ويترتب على ذلك ما يلي:

١ - عدم جواز اشتراط مبلغ محدد لحملة الصكوك أو صاحب المشروع في نشرة الإصدار وصكوك المقارضة الصادرة بناء عليها.

٢ - أن محل القسمة هو الربح بمعناه الشرعي، وهو الزائد على رأس المال وليس الإيراد أو الغلة، ويعرف مقدار الربح، إما بالتنفيض أو بالتقويم للمشروع بالنقد، وما زاد على رأس المال عند التنفيض أو التقويم فهو الربح الذي يوزع بين حملة الصكوك وعامل المضاربة، وفقاً لشروط العقد.

٣ - أن يُعَدَّ حساب أرباح وخسائر للمشروع وأن يكون معلناً وتحت تصرف حملة الصكوك.

٤ - يستحق الربح بالظهور، ويملك بالتنفيض أو التقويم ولا يلزم إلا بالقسمة.

وبالنسبة للمشروع الذي يُدْرُ إيراداً أو غلة فإنه يجوز أن توزع غلته، وما يوزع على طرفي العقد قبل التنفيض (التصفية) يعتبر مبالغ مدفوعة تحت الحساب .

٥- ليس هناك ما يمنع شرعاً من النص في نشرة الإصدار على اقتطاع نسبة معينة في نهاية كل دورة، إما من حصة حملة الصكوك في الأرباح في حالة وجود تنضيض دوري، وإما من حصصهم في الإيراد أو الغلة الموزعة تحت الحساب ووضعها في احتياطي خاص لمواجهة مخاطر خسارة رأس المال.

٦ - ليس هناك ما يمنع شرعاً من النص في نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على وعد طرف ثالث منفصل في شخصيته وذمته المالية عن طرفي العقد بالتبرع بدون مقابل بمبلغ مخصص لجبر الخسران في مشروع معين، على أن يكون التزاماً مستقلاً عن عقد المضاربة بمعنى أن قيامه بالوفاء بالتزامه ليس شرطاً في نفاذ العقد وتُرتب أحكامه عليه بين أطرافه ومن ثم فليس لحملة الصكوك أو عامل المضاربة الدفع ببطلان المضاربة أو الامتناع عن الوفاء بالتزاماتهم بها بسبب عدم قيام المتبرع بالوفاء بما تبرع به بحجة أن هذا الالتزام كان محل اعتبار في العقد.

#### ثانياً: صيغ أخرى مقترحة في تعميم الوقف واستثماره

استعرض مجلس المجمع أربع صيغ أخرى مقترحة للاستفادة منها في إطار تعميم الوقف واستثماره دون الإخلال بالشروط التي يحافظ فيها على تأييد الوقف وهي:

أ - إقامة شركة بين جهة الوقف بقيمة أعيانه وبين أرباب المال بما يوظفونه لتعمير الوقف.

ب - تقديم أعيان الوقف (كأصل ثابت) إلى من يعمل فيها بتعميرها من ماله بنسبة من الربح.

ج- تعميم الوقف بعقد الاستصناع مع المصارف الإسلامية لقاء بدل من الربح.

د - إيجار الوقف بأجرة عينية هي البناء عليها وحده، أو مع أجرة يسيرة.

وقد اتفق رأى مجلس المجمع بشأن هذه الصيغ من حيث حاجتها إلى مزيد من

البحث والنظر، وعهد إلى الأمانة العامة الاستكتاب فيها، مع البحث عن صيغ شرعية أخرى للاستثمار، وعقد ندوة لهذه الصيغ لعرض نتائجها على المجمع في دورته القادمة<sup>(١)</sup>.

#### ١٤ - المؤتمر الخامس لمجمع الفقه الإسلامي

المنعقد في: الكويت.

خلال الفترة من: ١ إلى ٦ من جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ.

الموافق: ١٠ إلى ١٥ من ديسمبر ١٩٨٨ م.

بشأن: الوفاء بالوعد، والمرابحة للآمر بالشراء.

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دور انعقاد مؤتمره الخامس بالكويت، خلال الفترة المذكورة، بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوعي (الوفاء بالوعد، والمرابحة للآمر بالشراء) واستماعه للمناقشات التي دارت حولهما.

#### قرر ما يلي :

أولاً: أن بيع المرابحة للآمر بالشراء إذا وقع على سلعة بعد دخولها في ملك المأمور، وحصول القبض المطلوب شرعاً، هو بيع جائز، طالما كانت تقع على المأمور مسئولية التلف قبل التسليم، وتبعية الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع وانتفت موانعه.

ثانياً: الوعد ( وهو الذي يصدر من الأمر أو المأمور على وجه الانفراد ) يكون ملزماً للواعد ديانة إلا لعذر، وهو قضاء إذا كان معلقاً على سبب ودخل الموعد في كلفة نتيجة الوعد. ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد، وإما بالتعويض عن الضرر الواقع فعلاً بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر.

(١) المصدر: مطبوعات المؤتمر الرابع لمجمع الفقه الإسلامي. مكتبة بنك دبي الإسلامي، دبي.

ثالثاً: المواعدة (وهى التى تصدر من الطرفين) تجوز فى بيع المربحة بشرط الخيار للمتواعدين كليهما، أو أحدهما، فإذا لم يكن هناك خيار فإنها لا تجوز؛ لأن المواعدة الملزمة فى بيع المربحة تشبه البيع نفسه، حيث يشترط عندئذ أن يكون البائع مالكاً للمبيع حتى لا تكون هناك مخالفة لنهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الإنسان ما ليس عنده .

### **التوصيات:**

فى ضوء ما لاحظته المؤتمر من أن أكثر المصارف الإسلامية قد اتجه فى أغلب نشاطاته إلى التمويل عن طريق المربحة للأمر بالشراء.

### **فإنه يوصى بما يلى:**

أولاً: أن يتوسع نشاط جميع المصارف الإسلامية فى شتى أساليب تنمية الاقتصاد ولا سيما إنشاء المشروعات الصناعية أو التجارية بجهود خاصة أو عن طريق المشاركة أو المضاربة مع أطراف أخرى.

ثانياً: أن تدرس الحالات العملية لتطبيق (المربحة للأمر بالشراء) لدى المصارف الإسلامية، لوضع أصول تعصم من وقوع الخلل فى التطبيق وتعين على مراعاة الأحكام الشرعية العامة أو الخاصة ببيع المربحة للأمر بالشراء.

### **بشأن: الإيجار المنتهى بالتملك**

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامى المنعقد فى دور انعقاده الخاص بالكويت خلال الفترة المذكورة.

وبعد إطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء فى موضوع (الإيجار المنتهى بالتملك) واستماعه للمناقشات التى دارت حوله.

### **قرر ما يلى:**

أولاً: الأولى الاكتفاء عن صور الإيجار المنتهى بالتملك بدائل أخرى منها  
البديلان التاليان:

(الأول) البيع بالأقساط مع الحصول على الضمانات الكافية.

(الثانى) عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة فى واحد من الأمور التالية:

**مدددة الإجارة .**

شراء العين المأجورة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة .

ثانياً: هناك صور مختلفة للإيجار المنتهى بالتملك تقرر تأجيل النظر فيها إلى دورة قادمة بعد تقديم نماذج لعقودها وبيان ما يحيط بها من ملاسبات وقبود بالتعاون مع المصارف الإسلامية لدراستها وإصدار القرار فى شأنها<sup>(١)</sup>.

#### ١٥ - المؤتمر السادس لمجمع الفقه الإسلامى

المنعقد فى: جدة، خلال الفترة من: ١٧ إلى ٢٣ من شعبان ١٤١٠ هـ.  
الموافق: ١٤ إلى ٢٠ من مارس ١٩٩٠ م، بشأن: البيع بالتقسيط.

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامى المنعقد فى دور انعقاد مؤتمره السادس بجدة خلال الفترة المذكورة. وبعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع " البيع بالتقسيط " واستماعه للمناقشات التى دارت حوله.

#### **قرر ما يلى:**

١- تجوز الزيادة فى الثمن المؤجل عن الثمن الحالى، كما يجوز ذكر ثمن المبيع نقداً وثمانه بالأقساط لمدد معلومة. ولا يصح البيع إلا إذا جزم العاقدان بالنقد أو التأجيل. فإن وقع البيع مع التردد بين النقد والتأجيل بأن لم يحصل الاتفاق الحازم على ثمن واحد محدد فهو غير جائز شرعاً.

(١) المصدر: مطبوعات المؤتمر الخامس لمجمع الفقه الإسلامى - مكتبة بنك دى الإسلامى، دى.

٢- لا يجوز شرعاً في بيع الأجل التنضيض في العقد على فوائد التقسيط مفصولة عن الثمن الحالى بحيث ترتبط بالأجل سواء اتفق العاقدان على نسبة الفائدة أم ربطها بالفائدة السائدة .

٣- إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أى زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط لأن ذلك رباً محرم .

٤- يحرم على المدين الملىء أن يماطل في أداء ما حل من الأقساط ومع ذلك لا يجوز شرعاً اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء .

٥- يجوز شرعاً أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيدها عند تأخر المدين عن أداء بعضها ما دام المدين قد رضى بهذا الشرط عند التعاقد .

٦- لا حق للبائع في الاحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع، ولكن يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع عنده لضمان حقه في استيفاء الأقساط المؤجلة .

#### **ويوصى بالآتى:**

دراسة بعض المسائل المتصلة ببيع التقسيط للبت فيها إلى ما بعد إعداد دراسات وأبحاث كافية فيها، ومنها:

- أ - خصم البائع كمبيالات الأقساط المؤجلة لدى البنوك .
- ب - تعجيل الدين مقابل إسقاط بعضه وهى مسألة "ضع وتعجل" .
- ج - أثر الموت في حلول الأقساط المؤجلة<sup>(١)</sup> .

#### **١٦ - المؤتمر السابع لمجمع الفقه الإسلامى**

في دورته المنعقدة في: جدة.

خلال الفترة من: ٧ إلى ١٢ من ذى القعدة ١٤١٢ هـ .

الموافق: ٩ إلى ١٤ من مايو ١٩٩٢ م .

(١) المصدر: مطبوعات المؤتمر السادس لمجمع الفقه الإسلامى، مكتبة بنك دى الإسلامى، دى .

## أولاً : بشأن البيع بالتقسيط

بعد استماع مجلس المجمع إلى المناقشات التي دارت حول الموضوع - قرر المجمع ما يلي:

البيع بالتقسيط جائز شرعاً، ولو زاد فيه الثمن المؤجل على المعجل.  
الأوراق التجارية ( الشيكات - السندات لأمر - سندات السحب ) من أنواع التوثيق المشروع للدين بالكتابة.  
أن حسم (خصم) الأوراق التجارية غير جائز شرعاً؛ لأنه يثول إلى ربا النسيئة المحرم .

الخطيطة من الدين المؤجل لأجل تعجيله سواءً كانت بطلب الدائن أو المدين، (ضع وتعجل) جائزة شرعاً. ولا تدخل في الربا المحرم إذا لم تكن بناء على اتفاق مسبق، وما دامت العلاقة بين الدائن والمدين ثنائية، فإذا دخل بينهما طرف ثالث لم تجز؛ لأنها تأخذ عندئذ حكم حسم الأوراق التجارية.

يجوز اتفاق المتدينين على حلول سائر الأقساط منذ امتناع المدين عن وفاء أى قسط من الأقساط المستحقة عليه ما لم يكن معسراً.

إذا اعتبر الدين حالاً لموت المدين أو إفلاسه أو مماطلته، فيجوز في جميع هذه الحالات الخط منه للتعجيل بالتراضي، ويجب هذا الخط من الدين لتعجيله إذا كان قد زيد فيه لتأجيله.

ضابط الإعسار الذي يوجب الإنظار: ألا يكون للمدين مال زائد عن حوائجه الأصلية يفى بدينه نقدًا أو عيناً.

## ثانياً : بشأن عقد الاستصناع.

بعد الاطلاع على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع (عقد الاستصناع) واستماعه للمناقشات التي دارت حوله، ومراعاةً لمقاصد الشريعة في مصالح العباد والقواعد الفقهية في العقود والتصرفات، ونظرًا لأن عقد الاستصناع

له دور كبير في تنشيط الصناعة، وفي فتح مجالات واسعة للتمويل والنهوض  
بالاقتصاد الإسلامى.

قرر المجمع ما يلى:

أن عقد الاستصناع - هو عقد وارد على العمل والعين فى الذمة وملزم للطرفين  
إذا توافرت فيه الأركان والشروط.

يشترط فى عقد الاستصناع ما يلى:

أ - بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة.

ب - أن يحدد فيه الأجل.

يجوز فى عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال  
محددة.

يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما  
لم تكن هناك ظروف قاهرة<sup>(١)</sup>.

#### ١٧ - الفتوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتى

المنعقدة فى: الكويت خلال الفترة من: ٣ إلى ٦ من ذى القعدة ١٤١٠ هـ.

الموافق: ٢٨ إلى ٣١ من مايو ١٩٩٠ م.

#### قرارات الفتوة:

١ - المصلحة المعتبرة شرعاً وضوابطها فى المعاملات المصرفية:

أ - إن الشريعة الإسلامية أنزلها الحكيم العليم لمصالح الأنام تفضلاً منه ورحمة،  
لتكون خلافتهم فى الكون سبيلاً إلى تحقيق عمارته ورفاهيته، وطريقاً إلى سعادة  
الآخرة فلا تغزل الحياة الدنيا عن الآخرة ولا الآخرة عن الدنيا.

ب - إن الشريعة فى أصولها وقواعدها العامة تكفلت بمصالح العباد فى معاشهم

(١) المصدر: مطبوعات المؤتمر السابع لمجمع الفقه الإسلامى، مكتبة بنك دى الإسلامى، دى.

ومعادهم وكشفت عن المفاصد التي نهت عنها وآثارها في تعويق الفرد والجماعة عن أداء رسالة الاستخلاف.

ج - إن إدراك المقاصد الكلية للشريعة التي لم يقع التنصيص عليها يتمكن منه الفقيه بمخالطة الشريعة والتعمق في أهدافها في عموم نصوصها وخصوصها حتى يصل إلى درجة اليقين أو الظن القريب منه في ضبط المقصد الشرعى ولهذا فإنه لا تعتبر مصلحة شرعية إلا ما كان نتيجة هذا النظر ولا يقبل اعتماد المصلحة إذا لم تشهد لها نصوص الشريعة في لفظها أو معناها بالاعتبار.

د - إن التعرف على مقاصد لاستنباط الشريعة وضوابطها يزيد المؤمن طمأنينة ويساعده على حسن الامتثال وكمال التطبيق.

هـ - إن المصلحة تُعتمد كطريق لاستنباط الأحكام اعتمادًا يجعل الفقيه واثقًا أنه مخبر عن حكم إلهى شرعى يجد مطبقه أنه في طاعة الله.

و - إن الاستناد إلى مقاصد الشريعة هو السبيل الضامن لدوام الشريعة وعمومها وهى التى تلهمه الآفاق التى يتحرك داخلها تأصيلًا أو استثناءً.

ز - إن النص الشرعى ثابت معمول به إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها لا سلطان لفكر فرد أو جماعة عليه بالتعديل أو النقص وبهذا فإن ما يُتَخَيَّلُ أنه مصلحة لم تستند إلى طريق الاستنباط من الشريعة هو وهم لا اعتبار له، ولا يصح بأى حال من الأحوال أن تكون مستندًا لحكم إسلامى مقبول، ومن باب أولى حين تصادم نصًا شرعيًا .

٢ - على المصارف الإسلامية مراعاة هذه الضوابط في تطبيقاتها المستندة إلى المصلحة خيار النقد وتطبيقاته في معاملات المصارف الإسلامية:

أ - خيار النقد حق يثبت بالاتفاق بين العاقدين، يخول أحدهما التمكن من إمضاء العقد أو فسخه، كأن يقول البائع للمشتري إن لم تُنقِدى الثمن خلال مدة كذا فلا بيع بيننا.

ب - خيار النقد يمكن أن يكون للبائع والمشتري.

ج - الغرض الأساسي من خيار النقد بالنسبة للمشتري هو إعطاء الفرصة الكافية للتأمل في معرفة مقدرته على نقد الثمن في المدة المحددة.

د - الغرض الأساسي من خيار النقد بالنسبة للبائع التحرز عن مماطلة المشتري في دفع الثمن.

هـ - اشتراط خيار النقد كما يكون عند إبرام العقد يكون بعده باتفاق الطرفين.

و - مجال خيار النقد: العقود اللازمة القابلة للفسخ، مما لا يشترط لصحتها القبض في المجلس، فلا يجري في السلم والصرف وبيع المال الربوي بجنسه.

ز - مدة خيار النقد تكون بحسب ما يتفق عليه المتعاقدان، ولو زادت عن ثلاثة أيام إلا إذا كان المبيع مما يتسارع إليه التغيير والفساد.

ح - ينتقل ملك المبيع في البيع المقترن بخيار النقد إلى المشتري إذا كان الخيار للمشتري ولا ينتقل الملك عن البائع إذا كان الخيار للبائع.

ط - تصرفات المشتري في المبيع بالبيع ونحوه في مدة الخيار تصح ويسقط خياره، وحينئذ يلزم البيع ويجبر المشتري على نقد الثمن.

ي - خيار النقد لا يورث عند القائلين به، إلا إذا طالب صاحب الخيار بحقه في الخيار.

ك - لا يجب تسليم المبيع في عقد البيع المقترن بخيار النقد، ولكن يجوز للبائع أن يسلم المبيع عن طواعية واختيار بقصد التجربة والاختيار.

ل - هلاك المبيع في يد البائع يسقط خيار النقد ويبطل البيع ويكون المبيع في

ضمان البائع. أما إذا قبض المشتري المبيع فهلك وهو في يده، فيسقط الخيار ويجبر المشتري على دفع الثمن والمبيع في ضمانه.

م - وبالتعرض لبيع الوفاء باعتباره أحد صور خيار النقد، تبين ما تحمله هذه الصيغة من أهمية فقهية على المستوى العلمى والتطبيقي، حيث إنه من العقود المركبة التي تدعو الحاجة إليها في كثير من صور التعامل المستجدة.

٣- التعامل مع شركات تقوم بأعمال مشروعة وتعامل مع البنوك بالفوائد:

ناقش المشاركون هذا الموضوع من خلال بحث واحد، ثم تبين أن مجمع الفقه الإسلامى بجده قد تلقى استفسارًا فيه من البنك الإسلامى للتنمية بعد إنشائه صندوقًا للاستثمار كان بين أنشطته المقترحة شراء أسهم شركات عالمية، وقامت أمانة المجمع بتكوين لجنة من الفقهاء والاقتصاديين لدراسة هذا الموضوع بالتفصيل. لذا تقرر إحالة الموضوع إلى اللجنة المكونة من المجمع.

٤ - شهادات الاستثمار ذات العائد المحدد مقدما:

تؤكد الندوة ما صدر من قرارات وفتاوى عن مجمع الفقه الإسلامى بشأن حرمة فوائد شهادات الاستثمار ذات العائد المحدد مقدما باعتبار ذلك من الربا المحرم بالكتاب والسنة والإجماع.

بيوع التعاطى والاستجرار وتطبيقاتها في عقود التعهدات والتوريدات:

أ - التعاطى هو إعطاء كل من العاقدين لصاحبه ما يقوم التبادل عليه دون إيجاب ولا قبول، أو بإيجاب فقط أو بقبول فقط.

ب - يبنى جواز التعاطى على الرضا من الجانبين.

ج - يجوز التعاطى في كل شىء يحل بيعه وشراؤه نفيسا كان أو غيره.

د - لا يشترط قبض البدلين في بيع التعاطى بل يكفي قبض أحدهما.

هـ - الاسترجار هو أخذ الأشياء مرة بعد مرة. وقد يكون بئمن مقدم قبل بدء الأخذ، وقد يكون بئمن مؤخر وفي كلا الحالين تتم المحاسبة بعد ذلك، وفي حالة تقديم الثمن يصح أيضًا على أساس السلم على فترات لتسليم البضاعة.

و - قد يكون الثمن معلومًا ثابتًا طيلة فترة الاسترجار، وقد يكون متغيرًا ويصح أن يكون أخذ الأشياء بسعر السوق إذا كان بمعيار معلوم لا يقع الاختلاف في تحديده، فإن تم الأخذ وكان سعر السوق متفاوتًا تفاوتًا فاحشًا، فإن الملك يثبت للأخذ بوجود الإذن، ولا تحل التصرفات إلا بعد تصفية الحساب بضمن الأخذ مقابل ما أخذه.

ز - في عمليات المرابحة للأمر بالشراء التي تجرئها المصارف الإسلامية، قد يوكل المصرف عميله بشراء البضاعة لصالح المصرف وتسلمها تلقائيًا بطريق التعاطى، وقع محذور تداخل الضمانين لعدم الفاصل الزمني أو العقدى بين ملك المصرف وملك العميل، ولم يتحمل المصرف أى مخاطرة يطيب له بها الربح، فلا بد أن يتم البيع الثانى مباشرة بين المصرف والعميل بإيجاب وقبول، أو أن يمر زمنٌ ولو يسيرًا بعد ملك المصرف للبضاعة بحيث إن هلكت خلاله كانت من ضمانه.

- يمكن الاستفادة من بيوع التعاطى والاسترجار فى:

التعهد بتوريد وجبات الطعام أو التجهيزات الأخرى باتفاق المصرف الإسلامى مع المؤسسات الموردة لها، ثم الاتفاق مع العملاء وتقديم ذلك يومياً مع تحديد الثمن، والكمية، والنوع وما شابه ذلك، وتكون المحاسبة يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً حسب الاتفاق، وذلك للاستفادة من فرق الأسعار مع انفصال كل من الاتفاقيين عن الآخر وتحمل المصرف مسئولية الاتفاق الثانى مباشرة.

الامتيازات الاتفاقية على الديون فى حالة المقاصة والإفلاس من الوجهة الشرعية:

أ - الأصل في الفقه الإسلامى هو المساواة بين الدائنين عند اقتسام أموال مدينهم المفلس إذا استوت حقوقهم فى القوة، فىأخذ كل دائن قدر دينه إن كان المال فىى بجميع الديون، فإن لم يف اقتسموه بينهم قسمة غرماً " مقاصة " فىأخذ كل غريم نسبة من الدين، ولا يقدم بعضهم على بعض.

ب - الامتياز ( وهو كون الحق مستحق التقديم على سائر الحقوق فى مال المدين) لا ينشأ بالاتفاق عليه بين الدائن والمدين، وإنما ينشأ إذا وجد سببه المعتر شرعاً.

ج - أسباب نشوء الامتياز هى الرهن وغيره من الأسباب التى بينها الفقهاء فى مواضعها، ولا بد من مراعاة وجود شروطها الشرعية وملاحظة الترتيب بين الديون الممتازة إذا تعددت أسبابها بتقديم ما يستحق التقديم منها شرعاً.

د - تجوز المقاصة بين اثنين كل منهما دائن للآخر ومدين له بإرادة أحدهما، وذلك فى مقدار الأقل من الدينين إذا اتفق الدينان فى الجنس والصفة والأجل، وهذا مع عدم الإخلال بمقتضى الأنظمة المصرفية المرعية بالنسبة للحسابات بأنواعها المختلفة.

هـ - يجوز للمصرف أن يشترط على عميله أن يعطيه حق المقاصة من حسابه الجارى لدى المصرف فى كل أو بعض ما يترتب للمصرف عليه من حقوق، مع العلم أن هذا التصرف لا يجعل للمصرف امتيازاً فى مال العميل إذا صدر الحكم بتفليسة.

و - ويجوز الاتفاق بين " المودعين " لدى المصرف وبين المصرف على ارتهان جزء من موجودات الحساب الجارى أو التوفير فيما يثبت عليهم من الحقوق للمصرف من أثمان المبيعات، أو بدل الإيجارات، أو بدل القروض أو الكفالات أو غير ذلك، بأن يقول العميل للمصرف: " ما يكون فى حسابى الجارى أو التوفير أو نحو ذلك هو رهن بما قد يثبت لكم على فى المستقبل من حقوق " ، أو يقول: " فجمدوا من حسابى أو حساباتى بقدر ما لكم من

حقوق يكون رهناً بها، " ويجوز أن يشترط ذلك في عقد الإيجار أو الكفالة أو القرض أو غيرها. فمتى وجب عليه حق للمصرف مُجد بقدره من حسابه فلا يتمكن من التصرف فيه إلى أن يسدد الحق الذي عليه للمصرف، فإن عجز عن الوفاء وأفلس كان المصرف مقدماً على الغرماء بما في الحساب، بقدر الحق الذي له ويكون لصاحب الحساب ريع استثمار هذه الحسابات المجمدة. ويحق لصاحب الحساب الجارى الذى تم تجميده أن يطلب تحويل هذه المبالغ إلى حساب استثمارى، ولا يجوز أن يشترط المصرف على من يستدين منه أن يودع لديه فى حساب جارى أو غيره مبلغاً يكون رهناً ويشترط المصرف أن يباح له التصرف فيه، فإن هذا واضح الشبه بالقرض، فيكون من اشتراط قرض مقابل دين، فيمنع لأنه من باب الصفقتين فى صفقة، أما إن اشترط المصرف أن يكون المبلغ رهناً ولم يشترط أن يباح له استعماله فلا بأس بذلك ويجب حينئذ عدم التصرف فيه، بل يكون محجوزاً دون استعمال.

موقف المؤجر من تصرفات المستأجر غير المشروعة :

أ - يحرم على المالك أن يعقد مع المستأجر عقد إجارة فيه شرط باستعمال المأجور فى عمل محرم فإن عقدت الإجارة على ذلك فالعقد باطل ويجب إزالة هذا المنكر.

ب - إذا لم يشترط المستأجر فى عقد الإجارة استعمال المأجور فى عمل محرم ينظر: إن علم المالك بقصد المستأجر يقيناً أو بغلبة الظن فإن عقد الإجارة على ذلك حرام، ويفسخ العقد، وتستحق الأجرة عما مضى من المدة قبل الفسخ ويحتاط المالك بالتصديق بهذه الأجرة .

ج - إذا كان الغرض من الإجارة مشروعاً كالسكنى، وزاول المستأجر بعض المنكرات الفردية دون مجاهرة، فإثم ذلك على المستأجر ولا يُحل ذلك بعقد الإجارة.

د - المستأجر ملزم عند استعماله للعين المؤجرة بالتقيد بما أُتفقَ عليه في العقد أو بما هو متعارف عليه بين الناس في حدود الشرع.

هـ - العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر، فلو هلكت دون اعتداء منه أو مخالفة المأذون فيه إلى ما هو أشد أو دون تقصير في الصيانة والحفظ، فلا ضمان عليه.

و - إذا خالف المستأجر شرطاً معتبراً للمؤجر لا يتنافى مع مقتضى منفعة العين فإنه يعتبر متعدياً ويضمن ما يصيب العين المؤجرة من أضرار.

ز - إذا اشترط المؤجر على المستأجر ضمان العين، فالشرط فاسد لمنافاته لمقتضى العقد، ولا تفسده الإجارة.

ح - ليس على المستأجر إصلاح الخلل الذي يصيب العين المأجورة دون تعد أو تقصير منه.

ط - تمليك المستأجر منفعة العين المأجورة لشخص آخر في مدة الإجارة، إن حصل من جرائه ضرر بالعين المؤجرة فالمستأجر ضامن لما يصيب العين من ضرر<sup>(١)</sup>.

#### ١٨ - الندوة الفقهية الثالثة لبيت التمويل الكويتي

المنعقدة في: الكويت، خلال الفترة من: ٥ إلى ٧ من ذى القعدة ١٤١٣ هـ.

الموافق: ٢٧ إلى ٢٩ من أبريل ١٩٩٣ م.

#### قرارات الندوة :

#### أولاً: البدائل الشرعية لسندات الخزنة

يؤكد المشاركون قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن السندات ونصه:

أ - إن السندات التي تمثل التزاماً بدفع مبلغها مع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط، محرمة شرعاً، من حيث الإصدار، أو الشراء، أو التداول؛ لأنها

(١) المصدر: مطبوعات الندوة الفقهية الثانية لبيت التمويل الكويتي. مكتبة بنك دبي الإسلامي، دبي.

قروض ربوية سواءً أكانت الجهة المصدرة لها خاصة أم عامة ترتبط بالدولة ولا أثر لتسميتها شهادات أو صكوكًا استثمارية أو ادخارية أو تسمية الفائدة الربوية الملتزم بها ربحًا أو ريعًا أو عمولةً أو عائداً .

ب - تحرم أيضا السندات ذات الكوبون الصفري باعتبارها قروضًا يجرى بيعها بأقل من قيمتها الاسمية ويستفيد أصحابها من الفروق باعتبارها خصمًا لهذه السندات.

ج - كما تحرم أيضًا السندات ذات الجوائز باعتبارها قروضًا اشترط فيها نفع أو زيادة بالنسبة لمجموع المقرضين أو لبعضهم، لا على التعيين فضلًا عن شبهة القمار.

د - من البدائل للسندات المحرمة - إصدارًا أو شراءً أو تداولًا، السندات أو الصكوك القائمة على أساس المضاربة لمشروع أو نشاط استثماري معين، بحيث لا يكون للملكية فائدةً أو نفعٌ مقطوعٌ وإنما لهم نسبة من ربح هذا المشروع بقدر ما يملكون من هذه السندات أو الصكوك، ولا ينالون هذا الربح إلا إذا تحقق فعلاً، ويمكن الاستفادة في هذا من الصيغة التي تم اعتمادها بالدورة الرابعة لهذا المجمع بشأن سندات المقارضة.

- في ضوء الجهود المبذولة من حكومات الدول الإسلامية للالتزام بالشريعة الإسلامية، وحرصها على رفع بلوى الربا عن شعوبها، وتشجيعها للمؤسسات المالية لإرساء قواعد الاقتصاد الإسلامي، ووضعها موضع التطبيق، فإن المشاركين في هذه الندوة يوصون أولى الأمر والخبراء والمسؤولين عن الميزانيات باستخدام الوسائل المشروعة، لتوفير الموارد المالية سواء كانت لمعالجة العجز في الميزانية أو لتنظيم حركة النقد، وذلك بدلاً عن سندات الخزانة التقليدية ( الربوية ) بشتى أنواعها وأسمائها. كما يوصون ذوو العلاقة بالعمل على إعادة الأموال المهاجرة إلى بلاد المسلمين.

- يوصى المشاركون بمتابعة دراسة البدائل التى طرحت فى بحوث الندوة ومناقشاتها كسندات المقارضة، وسندات المشاركة، وسندات التأجير، وسندات السلم، وسندات الاستصناع وغيرها من الأدوات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف استكمال إخراجها فى صيغ عملية ميسورة التطبيق محققة الجدوى، ويأملون اهتمام بيت التمويل الكويتى والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى بتنفيذ هذه التوصية.

### **ثانياً: الاستثمار فى المنافع والخدمات (إعادة التأجير )**

١- المستأجر يملك المنفعة، والأصل أن من ملك المنفعة ملك الانتفاع بنفسه وبغيره، فيجوز للمستأجر إعادة تأجير العين المستأجرة .

٢- لا عبء لاشتراط مالك العين على المستأجر استيفاء المنفعة بنفسه، ما لم يكن فى ذلك إلحاق ضرر بالعين المأجورة.

٣- يجوز إعادة التأجير بمثل ما استؤجرت العين أو بأكثر أو بأقل سواء كانت إعادة التأجير بعد قبض المستأجر الأول للعين أو قبل القبض .

٤ - يجوز لمن استأجر خدمة شخص أن يقوم بتأجيرها إلى غيره بمثل ما استؤجرت الخدمة أو بأكثر أو بأقل؛ لأن من استأجر خدمة الشخص استحق منافعه فجاز له نقلها لغيره.

### **ثالثاً: بيع الأسهم بالمرايحة أو رهنها أو تأجيرها**

١ - بيع الأسهم بالمرايحة جائز فى غير المرحلة التى تكون فيها الأسهم عبارة عن مبالغ نقدية مكتتب بها وذلك مع مراعاة الضوابط الشرعية لبيع المرايحة للواعد بالشراء.

٢- رهن الأسهم جائز سواء كانت موجودات الشركات نقوداً أم أعياناً، مع مراعاة أحكام القبض؛ لأنه من تمام عقد الرهن.

لا تجوز إجارة السهم حتى لو كانت موجودات الشركة أعياناً لتعذر تسليم أعيان الشركة تسليمًا يُمْكِن المستأجر من الانتفاع بها ما دامت الشركة قائمةً.

### رابعاً: صيانة العين المجاورة

١ - لا يلزم المؤجر القيام بشيء من الإصلاحات الإنشائية أو التحسينية إلا بشرط في العقد .

٢ - يلزم المؤجر القيام بالإصلاحات الضرورية لتمكين المستأجر من الانتفاع، إذا حدث الخلل بعد التعاقد، أو كان موجوداً عند التعاقد ولم يطلع عليه المستأجر، أما ما كان موجوداً قبل التعاقد واطلع عليه المستأجر فلا يلزم المؤجر القيام بإصلاحه إلا بشرط في العقد، فإذا قام المؤجر بالإصلاحات التي تلزمه بمقتضى البند السابق لم يكن للمستأجر حق فسخ العقد، أما إذا لم يقم بها فلا يجبر عليها، بل يكون للمستأجر حق فسخ العقد.

٣ - الأصل أنه لا يجوز أن يشترط المؤجر على المستأجر صيانة العين مما قد يحصل بها من الخلل فإن وقع العقد بهذا الشرط فسد، للجهالة، ويستثنى من ذلك الحالات التالية:

أ - الصيانة التشغيلية وهي ما يستلزمه استعمال العين المستأجرة لاستمرارية استخدامها (كالزيوت المطلوبة للألات والمعدات) .

ب - الصيانة الدورية، وهي ما يتطلبه استمرار قدرة العين على تقديم المنفعة.

ج - الصيانة المعلومة، بالوصف والمقدار في العقد، أو العرف سواء كانت الصيانة مجرد عمل أو مع استخدام مواد أو قطع غيار معلومة؛ لأن ما كان من هذا القبيل فإنه بمثابة أجرة مأخوذة في الاعتبار.

٤ - إن أذن المؤجر للمستأجر في العقد أو بعده بأن يقوم بإصلاحات معينة في العين فله أن يفعل ذلك ثم يكون له أن يرجع على المؤجر بها أنفقه على العين، ما لم يكن

المؤجر قد اشترط أن لا رجوع عليه، أما إن قام المستأجر بعمل المستأجر بعمل صيانة للعين المستأجرة بدون إذن المؤجر فليس له أن يرجع عليه بشيء بل يكون متبرعاً.

### خامساً: اجتماع العقود

١ - لا مانع شرعاً من الجمع بين عقدين في صفقة واحدة سواء أكانا من عقود المعاوضات أو من عقود التبرعات. لعموم الأدلة الدالة على الأمر بالوفاء بالشروط والعقود.

ويستثنى من ذلك ما يأتي :

أ - اجتماع عقدين على نحو يؤدي إلى الربا، أو شبهته مثل اجتماع عقد القرض مع أى عقد آخر. لورود النهى عن بيع وسلف، ولأنه يؤدي إلى الربا.

ب - واجتماع بيع مؤجل مع بيع معجل في صفقة واحدة.

٢ - الشروط الصحيحة مهما كثرت مقبولة شرعاً.

٣ - إذا وجد شرط فاسد من شروط صحيحة فإن فساده لا يؤثر على صحة العقد، بل ينحصر الفساد فيه، غير أنه إذا اجتمع شرطان فاسدان أو أكثر في عقد واحد فإن العقد يصبح فاسداً<sup>(١)</sup>.

### ١٩ - الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي

المنعقدة في: الكويت، خلال الفترة من: ٥ إلى ٧ من جمادى الآخرة ١٤١٦هـ.

الموافق: ٣٠ من أكتوبر حتى ١ من نوفمبر ١٩٩٥ م.

### قرارات الندوة:

### أولاً: التمويل المصرفي المجمع

أ - المقصود بالتمويل المصرفي المجمع دخول مجموعة من الشركات (المؤسسات

(١) المصدر: مطبوعات الندوة الفقهية الثالثة لبيت التمويل الكويتي. مكتبة بنك دبي الإسلامي، دبي.

المالية) في عملية استثمارية مشتركة، بقيادة إحداهما عن طريق واحدة من الصيغ المشروعة، وتكون للمجموعة خلال مدة العملية شخصية مستقلة عن شخصيات الشركات المشتركة.

ب- يجب أن تكون الأنشطة التي تجريها المجموعة مع الطرف المتعامل معها مشروعة، كعقود بيع الأجل مساومة أو مرابحة، أو التأجير أو السلم أو الاستصناع، وهذا أبرز وجوه الاختلاف عن التمويل المصرفي المجمع القائم على الإقراض بفائدة. وليس هناك ما يمنع من اشتراك بنوك ربوية في المجموعة، شريطة التزامها بالأحكام الشرعية المطبقة في عملية التمويل، وعدم انفرادها بإدارة العملية أو غلبتها في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالجوانب الشرعية.

ج- الصيغ الشرعية المتاحة لإدارة عملية التمويل المصرفي المجمع: يمكن أن تكون المشاركة مع قيام أحد المصارف بالإدارة، أو المضاربة بين المصرف المدير وبقية المصارف ولو اشترك في التمويل، أو الوكالة بأجر أو بدونه، أو الإبضاع بالعمل دون مقابل عن عمله والربح كله للأطراف الممولة، أو السمسرة بالتوسط بأجر في العملية.

د- الأعمال التحضيرية التي يقوم بها المصرف المبادر لطرح مشروع التمويل، يحق له تقاضى مقابل عنها بما يقع عليه التراضى، سواء عهد إليه بالإدارة أم لا.

هـ- مدير التمويل المصرفي المجمع أمين لا يضمن إلا بالتعدى أو التقصير، ويجوز للمصارف المشاركة أن تشترط تسليم أرباحها وحقوقها إليها بعملة معينة مغايرة لعملة التمويل، ويكون الصرف عندئذ بسعر يوم التسليم.

و- يجوز لأى مشارك الانسحاب من عملية التمويل المجمع متى شاء، بشرط عدم الإضرار بالباقيين، كما يجوز التخارج بين أى مشارك وبين الباقيين قبل تصفية العمليات بما يقع التراضى عليه، مع مراعاة الضوابط الشرعية للتداول والتخارج.

## ثانياً: التوكيل فى المراجعة، واختلاف شروطها عن المواعدة

أ - بالرغم من جواز التوكيل بالشراء لصالح البنك، فإنه يفضل أن يتم عن غير طريق العميل ( الواعد بالشراء فى المراجعة ).

ولا مانع من اللجوء إلى توكيل البنك للأمر بالشراء فى بعض الحالات الخاصة، مثل ما لو كان الواعد بالشراء له امتياز يحصر الحصول على السلعة عن طريقه (وكالة السيارات مثلاً). و ما لو كان الواعد بالشراء منفرداً بالخبرة فى السلعة محل المراجعة، أو كانت المراجعة فى سلعة خارج مكان البنك وتعرس توكيل غير الواعد بالشراء أو إرسال ممثل للبنك للتعاقد.

ب - بالنسبة لحالة التوكيل للأمر بالشراء، فإن بيع البنك السلعة إليه لا يجوز أن يحصل قبل دخول السلعة فى ضمان البنك وذلك بتسليم البنك السلعة من الوكيل، وهذا التسليم هو الصورة المفضلة لإبراز دور البنك فى عملية المراجعة.

وفى حال عدم التمكن من قبض البنك السلعة من الوكيل ثم إقراضها إليه، فإنه لا بد لمنع تداخل الضمانين من مرور فترة زمنية - مهما قلت - بين تسلم الوكيل السلعة نيابة عن البنك بصفته أميناً، وتسلمه لها بعدئذ بصفته مشترياً لتنتقل تبعه الضمان إليه، ويمكن أن يتم ذلك بإشعار الوكيل البنك بأنه أنجز الوكالة ويطلب شراء السلعة من البنك، ثم إشعار البنك الوكيل بقبول البيع.

ج - يجب اتخاذ جميع الوسائل التى تبعد بيع المراجعة للأمر بالشراء عن الصورية - ولا سيما فى حال توكيل البنك للأمر بالشراء لشراء سلعة - مثل إرفاق المستندات الدالة على وجود السلعة وتملك المصرف لها - وقبض الوكيل إياها (شهادات تخزين - شهادات نقل - عقود - اعتماد مستندى - خطاب ضمان ... إلخ).

د - فى حال المراجعة للأمر بالشراء المسبوقه بوعده يشتمل على شروط المراجعة

والربح والأجل، يجوز تعديل هذه الشروط طيلة فترة الوعد بموافقة الطرفين، ولا تعتبر هذه من جدولة الدين الممنوعة شرعاً. أما بعد إبرام عقد المرابحة فلا يجوز تمديد الأجل مقابل زيادة الربح لأنه من ربا النسئة.

### ثالثاً: الوسائل المشروعة لتقليل مخاطر المضاربة

إن اعتماد المضاربة على عنصر الثقة والأمانة، قد يعوق المؤسسات عن الإقدام عليها ويشكل عقبات دون تطبيقها، وهناك وسائل لتذليلها، ولترشيد تطبيق المضاربة وتقليل مخاطرها دون إخلال بمقتضاها الشرعى. ومن هذه الوسائل:

- ١ - تقييد عمل المضارب، لتجنب ما فيه مخاطرة كبيرة بحيث إذا خالف فإنه يكون ضامناً، ومن ذلك تقييده بالعمل في مجالات محددة العائد صورة تقريبية كتقييد المضاربة بأن يكون نشاطها في المrabحات أو التأجير مثلاً.
- ٢ - اشتراك البنك (بصفته رب مال) في الإشراف والمتابعة لعمل المضارب (عميل البنك) وكذلك في المحاسبة، وتقديم المشورة.
- ٣ - تسليم الأموال وتسليمها عن طريق فتح حسابات للمضاربة لدى بنك الممول، والحصول على حوالة حق من حقوق عملاء المضاربة لصالح المضاربة، بحيث توردهم جميع المستحقات مباشرة إلى ذلك الحساب.
- ٤ - تقييد البنك الممول للعامل في المضاربة، بأن لا تجاوز المصاريف والأجور حدًا معيناً يتم الاتفاق عليه، على أن يكون في حدود المتعارف عليه، بحيث لا يشل نشاط المضاربة ولا يجرمها من الخبرات الجيدة اللازمة لها.
- ٥ - حصول البنك - إن أمكن - على ضمان طرف ثالث يلتزم بسلامة رأس مال المضاربة المقدم من البنك، على ألا يكون ذلك الضمان في عقد مضاربة ولا تبني عليه، وذلك طبقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامى بشأن سندات المقارضة.

٦ - اختيار رأس مال المضاربة عروضا أو معدات قابلة لدر الربح، بشرط تقويمها عند عقد المضاربة، وذلك لتحاشي سوء استعمال المضارب لرأس المال النقدي.

٧ - العمل ما أمكن - بالتفاهم مع المضارب - لفتح الاعتماد المستندي لشراء السلع لدى البنك الممول للمضاربة.

٨ - تجزئة رأس مال المضاربة على فترات، بحيث يتمكن البنك الممول من التأكد من جدية وأمانة المضارب، وإجراء محاسبة دورية لعمليات المضاربة.

٩ - تقديم دراسة جدوى قبل الدخول في عملية المضاربة بين البنك "الممول" والمضارب.

١٠ - تمثيل رب المال - ولا سيما في حالات تعدد الممولين - في صورة لجنة متابعة أعمال مدير المضاربة.

١١ - التعاقد مع أكثر من مضارب واحد على أساس جواز تعدد الوكلاء بما يؤمن معه من التصرف الفردي الضار.

١٢ - تطبيق أكثر من مؤشر لتوزيع الأرباح، مما لا يقطع المشاركة في الربح، ليكون ذلك حافزا للمضارب على إتقان الاستثمار والجدية في العمل.

#### رابعاً: معالجة الديونيات المتعثرة

أ - يجوز الاشتراط في عقد المداينة بأن تخلف المدين عن سداد قسط من أقساط الدين يترتب عليه حلول جميع الأقساط؛ وذلك لأن الأجل حق للمدين، فله أن يتنازل عنه في الحال أو أن يعلق تنازله عنه على واقعة ما مثل التأخر في سداد أى قسط مستحق، على أنه لا يعتبر التأخر حاصلاً إلا بعد مرور المهلة المتعارف عليها لاعتبار المدين متأخراً، وينبغي للدائن ( البنك ) إنذار المدين قبل تطبيق هذا الشرط.

ب - الشرط الجزائي المتضمن الاتفاق على أداء مقدار معين من التعويض عن ضرر

التأخير إذا كان الالتزام عملاً كعقود المقاولات "الاستصناع" فإنه جائز لوجود الضرر وانتفاء شبهة الربا، لأن محل الالتزام عمل يختلف تقويمه بحسب نوعه ومدة إنجازه.

أما إذا كان محل الالتزام ديناً في الذمة فلا يجوز الاتفاق على أداء زيادة عنه بسبب التأخير، لأن ذلك صورة من صور ربا النسئة (زدنى أنظرك).

ج- يجوز للدائن في حال تعثر المدين في سداد الدين أن يشتري جزءاً من عين السلعة التي سبق أن باعها إلى المدين بحيث يصبح شريكاً للمدين فيها، وتجري المقاصة بين الدين وبين ثمن ما اشتراه من المدين. ولا يندرج هذا في بيع العينة بسبب مرور فترة تحصل بها حوالة الأسواق (تغيير الأسعار).

د- يجوز للدائن في حال تعثر المدين في سداد الدين أن يشتري المعدات التي باعها إلى المدين - أو جزءاً منها - ثم يؤجره إياها مع إجراء المقاصة فيما بين الدين و ثمن المعدات، ولا مانع من أن يقع بعد هذا الإيجار للمعدات وعد من البنك بتمليك المستأجر إياها أو هبتها له في نهاية مدة الإيجار، على أن يقع عقد البيع لاحقاً في حينه وتراعى الضوابط الشرعية لكل من عقد الإجارة وعقد البيع التالى لها.

هـ - يجوز للدائن في حال تعثر المدين في سداد الدين الناشئ عن بيع سلعة أن يفسخ البيع ويسترد المبيع إذا كانت السلعة باقية على حالها، ولم يطرأ عليها تغيير، ولم يتصرف فيها المشتري ببيع أو هبة أو رهن.

و- أما مطالبة المدين المماطل بزيادة عن الدين تصرف بمعرفة البنك في وجوه الخير، وقد أرجى هذا الموضوع لمزيد من البحث والدراسة.

#### خامساً: تطبيقات الإجارة والجمالة على عقود الصيانة

عقد الصيانة عقد مستحدث مشروع تنطبق عليه الأحكام العامة للعقود، ولا يخالف نصاً أو قاعدة شرعية عامة. وهو في تكييفه الفقهي أقرب ما يكون إلى عقد

الجمالة حيث إن معظم صور الصيانة، لا يمكن فيها تحديد مقار العمل بشكل دقيق .

وبعد تحديد جنس العمل ونوعه ومحل العمل والمقابل والزمن وما فيه من جهالة أو غرر، فهو من اليسير المغتفر الذي لا يؤدي إلى النزاع بالرجوع إلى المتعارف عليه في كل مجال، وهذا بالنسبة لعقد الصيانة بدون الالتزام بقطع الغيار .

أما إذا كان العقد شاملاً لقطع الغيار فيختلف الحكم بين الحالتين الآتيتين:

الأولى: أن يلتزم مالك العين المطلوب صيانتها بتقديم قطع الغيار من عنده عيناً، أو يلتزم بدفع ثمنها المحدد ممن يقدمها، وهذه الصورة جائزة شرعاً لأنها إما جمالة، أو جمالة رافقها بيع .

الثانية: أن تلتزم الجهة المتعهددة بالصيانة بتقديم قطع الغيار مع العمل، فهناك صورتان:

الصورة الأولى: أن تكون الصيانة دورية، وقطع الغيار معلومة، بالرجوع إلى العرف من حيث تحديد عددها وصفاتها وعمرها الافتراضي ووقت تبديلها فهذه الصورة جمالة جائزة أيضاً .

الصورة الثانية : أن قطع الغيار غير قابلة للتحديد عند التعاقد بالرجوع للعرف أو مراعاة طبيعة التقنية للمعدات، ويقع التفاوت الكبير في تكلفتها، ففي هذه الصورة لا يجوز التعاقد على التزام الجهة المعتمدة بالصيانة للقيام بالعمل وتقديم قطع الغيار وذلك للجهالة الكبيرة المؤدية للنزاع<sup>(١)</sup> .

## ٢٠ - الندوة الفقهية الخامسة لبيت التمويل الكويتي

المنعقدة في: الكويت، خلال الفترة من: ١٢ إلى ١٤ من رجب ١٤١٩ هـ

الموافق: ٢١ إلى ٤ من نوفمبر ١٩٩٥ م .

(١) مطبوعات الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي . مكتبة بنك دبي الإسلامي، دبي .

## قرارات الندوة:

### أولاً: اجتماع العقود المتعددة في عقد واحد

يجوز اجتماع العقود المتعددة في عقد واحد، سواء أكانت هذه العقود متفقة الأحكام أم مختلفة الأحكام، طالما استوفى كل عقد منها أركانه، شرائطه الشرعية، وسواء أكانت هذه العقود من العقود الجائزة أم من العقود اللازمة، أم منها معاً، وذلك بشرط ألا يكون الشرع قد نهى عن هذا الاجتماع، وألا يترتب على اجتماعها توسل إلى ما هو محرم شرعاً.

ثانياً: التنمية عن طريق الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل من خلال صكوك المقارضة وصكوك المشاركة، وصكوك التأجير، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع:

إن أدوات التمويل الإسلامية المتمثلة في صكوك لا تقوم على المديونية، هي صكوك المشاركة، والمضاربة (المقارضة)، والإجارة، تقدم بديلاً مشروعاً لسندات المديونية الربوية التي صدرت بشأن تحريمها قرارات جمعية.

أما الصكوك التي تمثل ديوناً (ومنها دين القرض أو المرابحة أو السلم أو الاستصناع) أو تمثل نقوداً، فلا يجوز تداولها إلا بمراعاة شروط الصرف والحوالة المقررة شرعاً.

### ثالثاً: التوصيات

- دعوة الحكومات الإسلامية والمسلمين عامة إلى محاربة الربا الذي أعلن الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم الحرب عليه، وإحلال البديل الإسلامي مكانه.

- يوصى المشاركون في الندوة بإنشاء مصرف إسلامي تنموي متخصص للقطاع الخاص يعنى بالاستثمار المباشر المتوسط والطويل الأجل في دولة الكويت أو غيرها،

هدفه تنمية الصناعة والزراعة و الإعمار وغير ذلك من أوجه الاستثمارات، وإصدار الأدوات التمويلية الإسلامية المتوسطة والطويلة الأجل، وإنشاء هذا المصرف خطوة مهمة تلي الخطوة الأولى التي تمثلت بقيام المصارف الإسلامية التي نجحت في مجال التمويل والاستثمار.

- يناشد المشاركون جميع المصارف الإسلامية العمل على إنشاء صناديق متخصصة بالاستثمار المباشر المتوسط والطويل الأجل وإصدار الأدوات المالية الإسلامية.

- يوصى المشاركون في الندوة بإنشاء معاهد للدراسات المصرفية الإسلامية لإعداد وتدريب العاملين في المصارف والمؤسسات الإسلامية وإكسابهم القدر المطلوب من فقه المعاملات الإسلامية، وكذلك إيجاد مراكز بحوث لدى المصارف الإسلامية لتقديم الصيغ الاستثمارية الإسلامية المبتكرة.

- دعوة الحكومات والشعوب الإسلامية إلى تشجيع التوسع في إنشاء المصارف والشركات الإسلامية، وعدم تقييدها بما يحد من نشاطاتها التي تبيحها الشريعة الإسلامية.

- تدعو الندوة المؤسسات المالية الإسلامية للعمل على إصدار الصكوك الإسلامية المشار إليها في موضوع التنمية عن طريق الاستثمارات المتوسطة والطويلة بعدد من الوسائل كصكوك المقارضة وصكوك المشاركة وصكوك التأجير وصكوك السلم وصكوك الاستصناع من أجل تأكيد الأهداف الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل<sup>(١)</sup>.

---

(١) مطبوعات الندوة الفقهية الخامسة لبيت التمويل الكويتي . مكتبة بنك دبي الإسلامي، دبي .

## ملحق رقم ٣

### عقود ونماذج الدورة المستندية للخدمات المصرفية

وأما النماذج والعقود المطلوبة للخدمات المصرفية متمثلة في الحسابات الجارية وحسابات الادخار الاستثمارى وحسابات الودائع الاستثمارية فتكون كالتالى:

طلب خدمات مصرفية	١ / ٤
عقد خدمات مصرفية	٢ / ٤
طلب فتح حساب إضافي	٣ / ٤
طلب خدمة إضافية	٤ / ٤
طلب تحويل	٥ / ٤
طلب تحويل دورى	٦ / ٤
طلب إيقاف تحويل دورى	٧ / ٤
طلب حجز/ إلغاء حجز	٨ / ٤
طلب تغطية فورية للحساب الجارى	٩ / ٤
طلب كسر وديعة استثمارية	١٠ / ٤

١١ / ٤	نموذج تحديث بيانات متعامل
١٢ / ٤	طلب شهادة لمن يهمل الأمر
١٣ / ٤	طلب تغيير نموذج توقيع
١٤ / ٤	طلب إصدار شيكات مصرفية / حوالات / أخرى
١٥ / ٤	طلب إيقاف / رفع إيقاف شيك
١٦ / ٤	طلب إغلاق حساب
١٧ / ٤	طلب تحويل من / إلى حسابات ودائع استثمارية
١٨ / ٤	طلب عزل وكيل
١٩ / ٤	طلب تحريك حساب
٢٠ / ٤	طلب تحويل
٢١ / ٤	إشعار استلام بطاقة إلكترونية
٢٢ / ٤	طلب تجديد / إعادة إصدار بطاقة إلكترونية
٢٣ / ٤	إشعار فقدان / سرقة بطاقة فيزا
٢٤ / ٤	طلب إيضاح قيد بطاقة فيزا / إلكترونية
٢٥ / ٤	طلب إلغاء بطاقة فيزا
٢٦ / ٤	طلب إيقاف / إلغاء / إعادة تسجيل بطاقة إلكترونية
٢٧ / ٤	قسمة سحب نقدي
٢٨ / ٤	إيصال إيداع
٢٩ / ٤	طلب إصدار شيك مدير

**ملحق رقم : ٤**  
**الجوانب التطبيقية فى بيوع المrabحات**

**المحتويات :**

- أولاً : خطوات عملية لبيع المrabحة  
ثانياً : المجالات الاقتصادية التى تشملها بيوع المrabحة  
ثالثاً : الإجراءات المالية للمrabحات المحلية  
رابعاً : نماذج العقود المستخدمة فى المrabحات المحلية

## الجوانب التطبيقية فى بيع المراجحات

### أولاً: خطوات عملية لبيع المراجعة

بصفة عامة تتبع الآلية التالية لدى (بنك دى الإسلامى) ونورده نموذجاً عملياً - كما يجب أن يكون - لأغراض الإيضاح:

أ - يتقدم المتعامل مع المصرف بطلب يبين فيه نوع السلعة، أو البضاعة، أو الأثاث، أو الأرض، أو العقار أو غير ذلك، التى يرغب فى شرائها مبيناً جميع أوصافها تفصيلاً.

ب - يقوم القسم المختص بدراسة الطلب المقدم من راغب الشراء.

ج - فى حالة موافقة المصرف على شراء السلعة أو العين يتفق مع المتعامل على الثمن الذى يدفعه المصرف فى شراء السلعة أو العين من الغير/ المورد مضافاً إليه ما قد يتحمله المصرف من مصروفات مختلفة وكذا أرباحه، وتكون جميع التفاصيل موضحة للمتعامل.

د - ربح المصرف: يكون المتعامل على علم بالثمن الحقيقى الذى اشترت به السلعة أو العين.

وإذا كان الاتفاق أن تكون الزيادة على السعر الأسمى والمصاريف فللمصرف أن يضيف المصاريف المتعارف عليها، ولا يقول المصرف فى هذه الحالة اشترتها بكذا ولكن يقول وقعت على بكذا، ومن هنا فإن ربح البنك يكون مبلغاً مقطوعاً.

يتفق المتعامل (طالب الشراء) مع البنك على طريقة السداد بنظام الأجل ويحصل المصرف على مقدم الثمن (العربون) وهو جائزٌ شرعاً.

هـ - وبعد الاتفاق الكامل بين المصرف وطالب الشراء يتم إثبات هذا الاتفاق كتابة فيما يسمى (عقد الوعد بالشراء) يثبت فيه المتعامل رغبته في أن يشتري له المصرف بضاعة أو سلعة تحدد جميع أوصافها و ثمنها الأصلي الذي اشترت به، مضافاً إليه كل ما تكلفه المصرف من مصروفات، وكذا ربحه ومقدار العربون ونظام السداد ومدته.

و - يقوم المصرف بشراء السلعة أو العين طبقاً للمواصفات المطلوبة ويتفق مع طالب الشراء على طريقة تسليمها له.

ز - يقوم المصرف باستلام البضاعة أو العين المشتراة لتصبح في حوزته وملكاً له حسبما هو متعارف عليه في كل بلد.

ح - بعد قيام المصرف بشراء الشيء المطلوب، ثم تراجع المتعامل مع البنك عن الشراء دون مبرر شرعى أو قانونى يخصم من العربون مقدار ما قد يكون قد لحق المصرف من أضرار فعلية أو خسائر نتيجة خُلف المتعامل للوعد بالشراء.

ط - بعد تملك المصرف للشيء المطلوب شراؤه يقوم بتوقيع " عقد بيع مرابحة " مع المتعامل، ويأخذ منه شيكات مؤجلة الدفع بقيمة الأقساط طبقاً لمواعيد السداد المتفق عليها ويسلم البضاعة أو العين للمتعامل.

ي - فى حالة ظهور عيب خفى بالبضاعة أو السلعة المباعة بشكل يجرم المتعامل من الانتفاع بها انتفاعاً كاملاً أو جزئياً ولم يكن على علم بهذا العيب وقت استلام البضاعة يحق له الرجوع على المصرف بالمطالبة<sup>(١)</sup>.

(١) آية العمل لدى بنك دى الإسلامى، إصدار ١٩٩٧م.

## ثانياً: المجالات الاقتصادية التي يمكن أن تشملها بيوع المرابحة

- أ - السيارات بكل أشكالها - جديدة ومستعملة.
- ب - الشاحنات والبرادات المتقلة وعابرة الحدود.
- ج - البضائع والسلع تامة الصنع.
- د - المواد الخام والأولية والمكونات الصناعية.
- هـ - المعدات والآليات والآلات الصناعية.
- و - السفن والحاويات - ومعدات الموانئ والشحن والتفريغ.
- ز - الطائرات بكل أشكالها.
- ح - المزارع بكل أنواعها ولوازمها.
- ط - المصانع وآلاتها ومعداتنا.
- ك - المخازن والمخزون السلعي.
- م - العقارات والمباني.
- ن - الأراضي بكل أشكالها.

وغير ذلك من مجالات وصور تلعب فيها بيوع المرابحة دورًا اقتصاديًا مهمًا ومؤثرًا، تلبيةً لمتطلبات الحياة المعاصرة.

و للأسباب التي ذكرها الباحث في الأساس الذي تقوم عليه المرابحة في المطلب الثاني من المبحث الثالث من الفصل الثاني.

## ثالثاً: الإجراءات المالية للمرابحات المحلية

وتتضمن الإجراءات المالية لأي عملية مرابحة ما يلي :

- أ - القيود المحاسبية للمعاملة:

ينبغي التأكيد على أن القيود المحاسبية لأي عملية مرابحة تمثل الإثبات المالي

للمعاملة في الحسابات المالية للمصرف، كما أن أى معاملة أو عقد أو مستند يعبر عنه رقمياً في حسابات المصرف، وأيا كانت طرق الإثبات يدوياً أو آلياً فإن طرفي القيد المحاسبى - المدين والدائن - لا بد وأن تكون متوازنة وتأخذ الخطوات التالية :

١ - استلام العربون (مقدم الثمن) من المتعامل ويأخذ الصور التالية:

#### أولاً : استلام العربون نقداً

- ١ - نقداً بالكامل: يجرى القيد المحاسبى التالى:
- |      |                 |
|------|-----------------|
| دائن | مدين            |
|      | xx              |
|      | من ح/ الخزينة   |
| xx   | إلى ح/ المراجعة |
- قيمة سداد العربون للمعاملة رقم .....
- ٢ - نقداً جزئياً - ويجرى القيد التالى :
- |    |                      |
|----|----------------------|
|    | xx                   |
|    | من ح/ الخزينة        |
| xx | إلى ح/ أمانات مرابحة |
- قيمة سداد جزء من عربون المعاملة رقم .....
- ٣ - استكمال العربون النقدي - ويجرى القيد التالى :
- |    |                      |
|----|----------------------|
|    | xx                   |
|    | من ح/ الخزينة        |
| xx | إلى ح/ أمانات مرابحة |
- قيمة سداد الجزء الباقي من عربون المعاملة رقم ....
- ٤ - وحيث إن حساب الأمانات مجرد حساب وسيط فيتم إقفاله بعد استكمال العربون (كاملاً) كالتالى :
- |    |                     |
|----|---------------------|
|    | xx                  |
|    | من ح/ أمانات مرابحة |
| xx | إلى ح/ المراجعة     |

## ثانياً : استلام العربون بشيك مصرفى

١ - بشيك بالكامل - ويجرى القيد التالى :

xx من ح/ المصرف

xx إلى ح/ المراجعة

قيمة سداد العربون بشيك مصرفى للمعاملة رقم ...

٢ - بشيك جزئى - ويجرى القيد التالى :

xx من ح/ المصرف

xx إلى ح/ أمانات المراجعة

قيمة سداد جزء من مقدم العربون للمعاملة رقم .....

٣ - استكمال العربون - ويجرى القيد التالى :

xx من ح/ المصرف

xx إلى ح/ أمانات المراجعة

قيمة سداد الجزء الباقى من مقدم العربون للمعاملة رقم .....

٤ - إقفال حساب الأمانات بعد استكمال العربون كاملاً  
كالتالى :

xx من ح/ أمانات مراجعة

xx إلى ح/ المراجعة

سداد كامل العربون عن المعاملة رقم .....

## ب - القيد الرئيسي للمرابحة

أولاً: سيارات (وشاحنات، وآليات):

ويتم إجراء القيد المحاسبي للمعاملة كالتالى :

xx من ح/ المرابحة (سيارات)

الى مذكورين :

xx ح/ شيكات مستحقة الدفع

xx ح/ جارى شركة التأمين

xx ح/ إيرادات مرابحة العام الحالى

xx ح/ تحت التسوية (إيرادات مقدمة

- العام التالى)

xx ح/ تحت التسوية (إيرادات مقدمة، للعام الذى

يليه ثم الذى يليه ... وهكذا)

والقيمة تمثل القيود المالية للمرابحة

رقم:.....

**ثانياً: بضائع / مواد خام وأولية ومعدات وأجهزة مختلفة**

ويتم إجراء القيد المحاسبي للمعاملة كالتالى :

xx من ح/ المرابحة (بضائع)

إلى مذكورين :

xx ح/ شيكات مستحقة الدفع

- xx ح/ إيرادات مرابحة العام الحالي
- xx ح/ تحت التسوية ( إيرادات  
مقدمة العام التالي)
- xx ح/ تحت التسوية ( إيرادات مقدمة للأعوام  
التالية)

القيمة تمثل القيود المالية للمرابحة

رقم.....

### إيضاح :

يمثل الطرف المدين: القيمة الاستثمارية في هذا النشاط ويدرج في جانب الأصول - بإجمالي تكلفة المرابحة على البنك.

ويمثل الطرف الدائن: توزيعات هذا الاستثمار. وهو عبارة عن: قيمة الأصل / العين التي سيتم دفعها إلى المورد أو البائع بشيك مستحق الدفع ( شيك مدير ) .  
وقيمة أى مصروفات يتكبدها المصرف ومن ذلك التأمين الشامل على السيارة إذا تم التأمين عن طريق المصرف. وحيث إن المصرف يأخذ بمبدأ الاستحقاق في توزيع الأرباح وليس على الأساس النقدي، فإن أرباح كل معاملة / مرابحة توزع على سنوات الاستحقاق وذلك مرتبط بفترة سداد الأقساط المتفق عليها بين المصرف والمتعامل. وبالتالي فسوف تحمل أرباح المعاملة على الفترة الزمنية للأقساط اعتباراً من أول قسط مستحق حتى نهاية الأقساط - فتأخذ السنة الحالية التي تمت فيها المعاملة حصتها في الأرباح وتأخذ كل سنة تالية ما يخصها من أرباح - وتعتبر حصة السنة الحالية إيرادات مرابحة وحصة السنوات التالية إيرادات مقدمة، ويتم استدراكها مع إيرادات كل سنة تالية شهرياً - ومن هنا فإن إيرادات كل شهر تمثل حصة هذا الشهر من أرباح المعاملات التي أجريت فيه وحصته من إيرادات معاملات أجريت سابقاً ( إيرادات مقدمة من سنوات سابقة ) .

ويعتبر هذا مصدر قوة للمصرف الإسلامي في موازنة توزيع الأرباح.

ج - إجراءات تحصيل العربون (مقدم الثمن) من المتعامل:

#### ١ - في حالة تسديد العربون نقداً:

١ / ١ - يقوم الموظف المختص بتحرير إشعار إيداع نقدي.

٢ / ١ - يقوم الموظف بالتأشير على نوع الدفعة (مقدم - مقدم كلي - مقدم جزئي) وعليه صفة المودع (المتعامل - الوكيل - أخرى).

٣ / ١ - يقوم المتعامل بسداد المبلغ نقداً في الخزائن، ويحتفظ موظف الخزينة بالنسخة الأصلية للإشعار ويقدم صورة للمتعامل وصورة للحفظ بملف المعاملة.

٤ / ١ - يقوم موظف الخزينة بتسليم أصل إشعارات الإيداع النقدي للموظف المختص لإدخال بياناتها في الحاسب الآلي باستخدام برنامج (إدخال / عكس الدفعة المقدمة).

٥ / ١ - يقوم الموظف المختص باستكمال البيانات التالية:

المبلغ (يظهر أوتوماتيكياً)، ورقم الإيصال (إيصال الإيداع).

يظهر للموظف على شاشة النظام (مبلغ الحركة - رقم الحركة - رصيد المراجعة) ثم يقوم بختم الإيصال بما يفيد قيد الحركة ورقمها ورقم الشاشة ويرسل الإيصال إلى مراجع الحركة المستندية مع تقرير حركة الشاشة.

#### ٢ - في حالة تسديد العربون (مقدم الثمن) بشيك مسحوب على البنك:

١ / ٢ - يستلم الموظف المختص الشيك من المتعامل ويقوم بمطابقة توقيعه حسب نموذج التوقيع لدى المصرف.

٢ / ٢ - يقوم الموظف بإدخال بيانات شيك العربون في الحاسب الآلي بعد تحرير حافظة إيداع شيك مبين بها بيانات الشيك والمعاملة.

٣ / ٢ - يتم تحصيل الشيك آلياً باستخدام برنامج إدخال / عكس الدفعة المقدمة، وتم إضافة الحركة إلى حساب العربون خصماً على حساب المتعامل.

٤ / ٢ - يقوم الموظف بختم أصل الحافظة بما يفيد قيد الحركة، ورقمها، ورقم الشاشة ويرسل الشيك مع أصل الحافظة إلى مراجع الحركة، ويحفظ صورة منها في ملف المراجعة وتقدم صورة للمتعامل.

٣ - في حالة تسديد العربون (مقدم الثمن) بشيك مسحوب على بنك آخر:

١ / ٣ - يقوم الموظف باستلام الشيك من المتعامل وتحرير حافظة إيداع شيك يبين بها بيانات الشيك والمراجعة .

٢ / ٣ - يقوم الموظف بتسليم الشيك مع الحافظة إلى قسم المقاصة لإرساله للتحصيل والتوقيع على الحافظة بما يفيد الاستلام وإعادة صورتي الحافظة إلى الموظف.

٣ / ٣ - يقوم الموظف بحفظ صورة الحافظة في الملف وإعطاء صورة إلى المتعامل.  
٤ / ٣ - عند التحقق من تحصيل الشيك بحساب المراجعة يقوم الموظف بإثبات تحصيل العربون بملف مراجعة المتعامل باستخدام برنامج إدخال / عكس الدفعة المقدمة.

٤ - في حالة تحصيل العربون (مقدم الثمن) خصماً على الحساب الجارى، أو التوفير:

١ / ٤ - يقوم الموظف باستيفاء نموذج خصم على الحساب ويستوفى توقيع المتعامل عليه، الذى يخول فيه المصرف بخصم المبلغ من حسابه الجارى أو التوفير، ثم يقوم بمطابقة التوقيع عليه.

٢ / ٤ - يقوم الموظف بتحرير إشعار خصم (على حساب المتعامل) وإضافة (إلى ح/ المراجعة) ويكتب رقم ح/ المتعامل ورقم الملف أعلى الإشعار.

٣/٤- يرسل الموظف الإشعار مع النموذج إلى مراجع القسم للمراجعة وختم الإشعار بها يفيد مراجعته ويتم استيفاء التوقيعات المطلوبة.

٤/٤- بعد استيفاء التوقيعات على الإشعار يقوم الموظف بتحصيل الكربون آلياً باستخدام برنامج (إدخال/ عكس الدفعة المقدمة).

د - شيكات الأقساط:

#### ١ - فى حالة وجود حساب جارى للمتعامل بالبنك:

١/١- يقوم الموظف بطباعة شيكات الأقساط باستخدام برنامج طباعة شيكات أقساط المراجعة، ويُدخل البيانات التالية: رقم المتعامل، رقم الملف المتسلسل، رقم الحساب الجارى المسحوب عليه الأقساط.

٢/١- يضغط الموظف على المفتاح المخصص بلوحة المفاتيح مرة أخرى فتبدأ طباعة الشيكات، وتقدم إلى المتعامل الذى يقوم بالتوقيع عليها، وبعد مطابقة توقيع المتعامل على أحدها والتشبيك على الأخرى للتحقق من سلامتها وصحة توقيع الساحب، ترفق حوافز الشيكات بالملف.

#### ٢ - فى حالة تقديم المتعامل شيكات على بنوك أخرى:

- يقوم المتعامل بكتابة الشيكات والتوقيع عليها أمام الموظف الذى يقوم باستلامها، وإرفاقها بالملف، ثم تراجع من قبل المراجع الداخلى مع الملف.

هـ - إصدار أمر الشراء المحلى:

١ - يقوم الموظف المختص بإصدار أمر شراء محلى على النموذج المعد لذلك وطباعة بياناته طبقاً لعرض الأسعار المقدم من المتعامل وذلك بعد إتمام إدخال برنامج الوكيل بالحاسب الآلى، حيث تظهر البيانات الخاصة بأمر الشراء آلياً ويستوفى الآتى ( اسم مندوب المصرف فى الاستلام - بيانات السيارة / الشاحنة /

البضاعة ) أما باقى البيانات فتظهر آلياً، وفي حالة البضاعة أو الشركات الجديدة التى ليس لها سابقة توريد/ تعامل مع المصرف فيكتب اسم المورد.

٢- فى حالة مرابحة السيارات يطلب الموظف من المتعامل إحضار وثيقة التأمين الشامل على السيارة لصالح البنك ويرفق صورة منها داخل الملف.

#### ملاحظة:

إن المصرف دائماً يفضل التعامل مع شركة تأمين إسلامية، ولكن فى حالة قيام المتعامل بالتأمين لدى شركة تأمين غير إسلامية فليكن ذلك على نفقة المتعامل، وعلى الموظف التحقق من ذلك.

#### رابعاً: نماذج عقود بيوع المرابحات:

وأما النماذج والعقود المطلوبة لهذه المعاملات فتكون كالتالى:

أ - مرابحات السيارات / المعدات / الآليات / الشاحنات:

- ١ - طلب شراء مركبة.
- ٢ - عقد بيع مركبة - مرابحة.
- ٣ - طلب تسجيل مركبة.
- ٤ - طلب تسجيل مركبة لطرف ثالث.
- ٥ - عقد بيع سيارة ( مستعملة).
- ٦ - طلب خدمة - مرابحة ( خدمات ما بعد البيع ).
- ٧ - إقرار كفالة تضامنية.
- ٨ - توكيل - للهيئات.
- ٩ - إقرار وتفويض - بحساب وديعة استثمارية لصالح مكفولين غير المتعامل.
- ١٠ - إقرار وتفويض - بحساب وديعة استثمارية لصالح المتعامل.

ب- مباحث البضائع:

- ١ - طلب شراء بضائع - مباحة
- ٢ - عقد بيع بضائع وعمليات تجارية محلية - مباحة.
- ٣ - إقرار استلام بضائع.
- ٤ - إقرار استلام سلع.

ج - توريد وتركيب:

- ١ - طلب توريد وتركيب.
- ٢ - عقد توريد وتركيب.
- ٣ - طلب توريد وتركيب وتصنيع.
- ٤ - عقد توريد وتركيب وتصنيع ( متعامل).
- ٥ - عقد توريد وتركيب وتصنيع ( مورد).
- ٦ - أمر توريد وتركيب.

د) أخرى:

- ١ - طلب خدمة ما بعد البيع.
- ٢ - نموذج إيداع شيكات للتحصيل / مقاصة.

## ملحق رقم: ٥ الجوانب التطبيقية في بيع السلم

يعتبر عقد السلم أحد صيغ الاستثمار التي تلبى احتياجات عديدة في مجال التمويل والإنتاج والتسويق والاستثمار، وهو مجال خصب للمصارف الإسلامية يضاف إلى الصيغ الأخرى المعمول بها، إلا أن عقد السلم من الصيغ قليلة الاستخدام في الواقع العملي، وبالتالي فإن جوانب التطبيق لا تتوقف على الواقع العملي، لذلك فقد اجتهد الباحث في تصور قضاياها وتطبيقاته، والقيود المحاسبية اللازمة في معاملات السلم في إطار الفروض التالية:

- أن معاملة السلم تتم في مصرف إسلامي، وأن المصرف يشتري سلماً، ثم يبيع ما سبق أن اشتراه أو غيره سلماً، مع مراعاة إمكانية بيعه بصيغة أخرى كالبيع النقدي أو مرابحة أو بالأجل، وسوف تعبر القيود المحاسبية عن المصرف، ويتضح ذلك على النحو التالي:

### أولاً: تصنيف حسابات السلم في الحسابات المالية للمصرف

حيث إن السلم أحد صيغ الاستثمار في المصرف الإسلامي، وغالباً ما يكون استثماراً قصير الأجل، لذلك فإن حساباته تظهر ضمن مجموعة الأصول مع صيغ الاستثمار الأخرى كالمربحات والمشاركات والمضاربات والاستصناع، وغيرها.

## ثانياً: مفردات حسابات السلم

تمر معاملة السلم بمراحل عدة بدءاً من تسليم رأس المال، ثم دفع المصروفات المتعلقة بها، ثم تسلم السلم وإعادة بيعه، بالإضافة إلى ما قد يطرأ من فسخ في كل الصفقة أو بعضها، وكذلك العمليات المتعلقة بها كالضمانات . وعليه فإن مفردات الحسابات المعبرة عن هذه المعاملة ستكون كالتالى:

- أ - ح/ مدينى السلم : وتمثل مديونية المسلم إليه رأس مال السلم.
- ب - ح/ بضاعة السلم : وتمثل السلعة بعد الحصول عليها واقتنائها.
- ج - ح/ مصروفات السلم: وتمثل المصروفات المباشرة للصفقة، كمصاريف النقل وإعادة التعبئة والشحن وغيرها إن وجد.
- د - ح/ مبيعات السلم: وتمثل الإيراد المتحصل عليه من بيع بضاعة السلم.
- هـ - ح/ دائنو السلم: وتمثل المبالغ المقبوضة على ذمة بيع سلم من جنس ما أسلم فيه.
- و - ضمانات السلم: وهو حساب نظامى، ويقابله ح/ أصحاب ضمانات السلم ويستخدمان لاستلام الضمانات وردها.
- ز - أ.خ. السلم: وهو حساب لبيان نتيجة عمليات السلم قبل نقلها إلى ح/ أرباح وخسائر الاستثمار.

## ثالثاً: التوجيه المحاسبى للسلم

مدين      دائن

- أ - عند التعاقد على شراء سلعة ما (قمح مثلاً) سَلَّمًا وتسليم الثمن سيكون القيد كالتالى:  
من ح/ مدينى السلم  
إلى مذكورين:

xx

- xx ح/ مراسلين (مصرف....)
- xx ح/ الفروع (فرع....)
- xx ح/ الصندوق.
- ب- استلام ضمانات من المتعاملين، سيكون القيد كالتالى:
- xx من ح/ ضمانات السلم.
- xx إلى ح/ أصحاب ضمانات السلم.
- ج- تسليم السلم من المتعاملين، سيكون القيد كالتالى:
- xx من ح/ بضاعة السلم
- xx إلى ح/ مدينى السلم
- د - فى حالة وجود مصروفات للسلم، سيكون القيد كالتالى:
- xx من ح/ مصروفات السلم
- xx إلى ح/ الصندوق / شيكات مستحقة
- الدفء
- هـ- فى حالة فسخ العقد كلياً أو جزئياً/ إقالة: العقد ورد مقابله نقداً، سيكون القيد كالتالى:
- xx من ح/ الصندوق
- xx إلى ح/ مدينى السلم

و - في حالة رد الضمان إلى المتعامل لوفائه بها عليه،  
سيكون القيد كالتالى:

xx من ح/ أصحاب ضمانات السلم

xx إلى ح/ ضمانات السلم

ز - في حالة بيع كمية من بضاعة السلم نقدا، سيكون القيد  
كالتالى:

xx من ح/ الصندوق

xx إلى ح/ مبيعات السلم

ح - في حالة إقفال مصروفات السلم في حساب  
بضاعة السلم لتحديد تكلفتها، سيكون القيد  
كالتالى:

xx من ح/ بضاعة السلم

xx إلى ح/ مصروفات السلم

## رابعاً: كيف يتم إظهار بيانات نتيجة السلم فى الحسابات الختامية والميزانية العمومية

### أ - الحسابات الختامية:

معلوم أن الحسابات الختامية فى المصارف الإسلامية تتكون من عدة حسابات فرعية، لبيان نتيجة كل من العمليات المصرفية وعمليات الاستثمار والعمليات الاستثمارية الأخرى الخاصة بالمصرف، وعلى ضوء تلك النتائج يعد ح/ أرباح وخسائر عام ترحل إليه نتيجة الحسابات الفرعية المذكورة، وكذا المصروفات العامة للمصرف، وبالتالي فإن عمليات السلم كعمليات استثمار لأموال المودعين وأموال المصرف تظهر فى ح/ أرباح وخسائر الاستثمار بالقيد التالى:

من ح/ أ. خ. السلم  
إلى ح/ أ. خ. الاستثمار  
xx  
xx  
ونتيجة هذا الحساب ترحل إلى أرباح وخسائر العام بالقيود التالي:  
من ح/ أ. خ. الاستثمار  
إلى ح/ أ. خ. المصرف  
xx  
xx

### ب - الميزانية العمومية :

تظهر المبالغ المستثمرة بالسلم بالميزانية العمومية بكل مفرداتها، في جانب الأصول تحت بند استثمارات، شأنها في ذلك شأن المراجعات والمشاركات وغيرها<sup>(١)</sup>.

وفي الإيضاحات يشار إلى السلم كالتالي:

- xx - مدينو السلم
- xx - بضاعة السلم
- xx - ضمانات السلم
- xx - أصحاب ضمانات السلم

وكما يدرج السلم ضمن الحسابات النظامية بالميزانية، فإن جميع القيود المحاسبية ستجرى آليا بنظام الحاسب الآلي بالمصرف.

---

(١) د. محمد عبد الحليم عمر. الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبائع السلم، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ١٩٨٨م، صفحة رقم ٨١ - ٨٧، بتصرف.

## ملحق رقم : ٦ الجوانب التطبيقية فى الاستصناع

### أولاً : مجالات الاستصناع فى أعمال المصارف الإسلامية :

لقد كان للتطور الحضارى للإنسان دور فى تعدد ألوان وأشكال ومتطلبات الحياة الاقتصادية، وبالتالى تنوعت عقود الاستصناع لإشباع احتياجات الناس ورغباتهم ورفع مستوى معيشتهم، فكان عقد الاستصناع فى الماضى يلبى حاجات شخصية محدودة، كصناعة حذاء أو حياكة ثوب أو باب أو آنية وغيرها من السلع التى لا توجد جاهزة فى السوق، نظرًا للمواصفات الخاصة لطالبيها، فكان المستصنع يطلب من الصانع أن يصنع له السلعة المطلوبة وفقًا للمواصفات التى يحددها فى مقابل ثمن معين يدفع عند التعاقد أو بعد الفراغ من المصنوع، وبعد التطور المتسارع فى مجالات الحياة المختلفة يمكن للمصارف الإسلامية أن تمول بصيغة الاستصناع كل ما يمكن صنعه وخاصة فى المجالات التالية:

- ١ - تمويل مشروعات الإسكان: وذلك ببناء المساكن على أرض المستصنع أو أراضي الصانع، حيث إن المباني تعد مستقلة وتأخذ حكم المنقول، وكذلك المباني الجاهزة، أو سابقة التجهيز.
- ٢ - الصناعات الثقيلة: كصناعة السفن والطائرات والمصانع والمعدات والشاحنات والقاطرات.

٣ - تشييد المدن، وبناء المخازن، والأبراج، والجسور، والصناعات التحويلية والاستخراجية .

٤ - صناعات التعليب، وحفظ الطعام والفواكه والأسماك، والصناعات الغذائية والزراعية والتخزين والتغليف .

وغير ذلك من الأنشطة والاحتياجات الاقتصادية المتنوعة، وكافة متطلبات التطور العمرانى والاقتصادى، بما فى ذلك مشروعات البنية التحتية، والمشروعات الإنتاجية الضرورية المختلفة التى تساهم فى خطط التنمية.

### ثانياً: الاستصناع كما تجر به المصارف الإسلامية

يمكن القول بأن الاستصناع عند جمهور الفقهاء القائلين بجوازه شرعاً عبارة عن عقد يطلب فيه أحد العاقدين من العاقد الآخر (الصانع) أن يسلمه سلعةً مصنعةً موصوفةً فى الذمة بعد تصنيفها، على أن تكون مواد الصناعة والعمل من عند الصانع، ويحدد العاقدان أوصاف هذه السلعة فى مقابل ثمن معين حالاً أو بعد أجل معين، ونظراً للإمكانات التمويلية للمصارف الإسلامية فإنها تمارس ذلك وتذهب إلى ما هو أبعد منه أثراً فى التنمية الاقتصادية للمجتمع وهو: الاستصناع التمويلي والذي يعد أسلوباً مركباً من عقدي استصناع :

أولهما : عقد بين المصرف والمتعامل، يكون المصرف فيه بائعاً صانعاً والمتعامل مشترياً مستصنعاً، وعادة يكون الثمن مؤجلاً ويترتب على هذا العقد ثبوت التزام فى ذمة المصرف تجاه المتعامل بتسليم العين المصنعة.

ثانيهما : عقد بين المصرف باعتباره مشترياً مستصنعاً، ومقابل يعتبر بائعاً صانعاً يتعهد فيه المقاول بتسليم نفس الشيء المصنوع الذى التزم به المصرف فى مواجهة المتعامل طبقاً للمواصفات والشروط والمواعيد المذكورة فى عقد المصرف مع المتعامل، والتمن فى هذا العقد الأخير يكون أقل من الثمن فى عقد الاستصناع الذى

عقده المصرف مع المتعامل معه، ويدفعه المصرف حالاً، أى خلال مدة التصنيع فيكون قد مول المتعامل معه، فهو من قبيل تمويل البائع الصانع للمشتري (المستصنع) إذ إنه أخذ منه الثمن مؤجلاً ودفعه البائع الصانع أى المقاول من البائع عاجلاً، وسبب استحقاق الربح هنا هو الضمان الذى تعهد به المصرف فى العقد الأول، فإن المبيع كان ديناً فى ذمته وهو ضامن له.

### ثالثاً : خطوات عملية لمعاملات الاستصناع؛<sup>(١)</sup>

إن معاملات الاستصناع كما تم إيضاحه تدخل فى كل المجالات الاقتصادية التى يمتزج فيها رأس المال (المصرف) مع العمل والصناعة فى تلبية الحاجات الاقتصادية للمجتمع، سواء قام المصرف بالصناعة بنفسه أو عن طريق الغير، ولذلك شاع فى الاستصناع كل ما يتعلق بأعمال التشييد والبناء، والتوسع العمرانى، ومرافق البنية التحتية، والخدمات الأساسية، والمخازن وغير ذلك، وقد أخذت تلك المعاملات الخطوات التنفيذية التالية:

#### أ - الإطار العام لمعاملات الاستصناع:

إعداد دراسة جدوى اقتصادية للمشروع.

٢ - سيتم اختيار المقاول عن طريق مناقصة .

٣ - سيتم التعاقد مع المقاول أولاً بعقد استصناع، ثم مع المقاول، ثانياً بعقد مقابولة، ومع الاستشارى بعقد إشراف .

- لضمان جدية وسلامة التنفيذ لا بد من توفير بعض الضمانات للمصرف من جانب المتعامل (طالب الاستصناع) مثل :

إمكانية رهن الأرض وما يقام عليها من بناء بكامل القيمة التمويلية ضماناً لحقوق المصرف بعد الإنجاز وسداد الأقساط .

(١) الباحث. دليل الإجراءات العملية للاستصناع، بنك دى الإسلامى، إصدار: ١٩٩٧ م - بإيجاز.

يقدم المصرف خدمة إدارة العقار إذا كان استثمارياً مقابل أجر أو أتعاب إدارة يتفق عليها.

توفير دفعة مقدمة لا تقل عن ٢٥ ٪ من تكلفة البناء والتي ستحدد بعد دراسة الجدوى وتقرير الاستشارى للتكاليف التقديرية للبناء.

- يتم إنجاز البناء بواسطة مقاول تحت إشراف كامل من مهندس المصرف وفق جدول زمنى للتنفيذ.

- سيتم صرف الدفعات المستحقة للمقاول والاستشارى وفق هذا الجدول الزمنى بعد اعتماد مهندس المصرف.

ب - خطوات إجراء المعاملة:

وفى ظل هذا الإطار العام تأخذ المعاملة طريقها إلى التنفيذ وفق السياسة الائتمانية لكل مصرف وذلك على النحو التالى :

**المستندات الثبوتية:**

١ / ١ للأفراد:

يتقدم المتعامل بطلب إقامة بناء بطريق الاستصناع على النموذج المعد لذلك مرفقا بطلبه ما يلى:

مستندات إثبات الشخصية المعتادة.

صورة من سند ملكيته للأرض التى يطلب إقامة بناء عليها.

صورة من سند الخريطة المساحية بموقع الأرض .

صورة من رخصة المباني الصادرة من الجهات الرسمية.

لوحات الرسومات وتقرير مواصفات البناء، من قبل مكتب استشارى هندسى مرخص.

دراسة جدوى المشروع من الاستشارى (مقايسة)، ويحدد بها التكلفة ومعدل الدخل المتوقع في ظل ثبات الأحوال.

أخرى: (رسالة من جهة العمل بالراتب إن كان المتعامل موظفًا، كشف حساب المتعامل لآخر ثلاثة أشهر إذا كان حسابه لدى مصرف آخر).  
وفي كل صورة للمستندات يتوجب الاطلاع على الأصل والمصادقة عليه "صورة طبق الأصل".

٢ / ١ - للشركات والمؤسسات:

تتقدم الشركة أو المؤسسة (بصفتها متعاملًا) بطلبها لإقامة بناء بطريق الاستصناع على النموذج المعد لذلك مستوفيا أيضا الآتى:  
صورة الرخصة التجارية، والسجل التجارى، وعضوية غرفة التجارة والصناعة.

صورة عقد الشراكة المعتمد في حالة وجود شركاء .

صورة من مستندات إثبات الشخصية للمخولين بالتوقيع نيابة عن الشركة وتوكيلاتهم الأصلية المعتمدة من الجهات الرسمية.

صورة من سند الملكية للأرض وصورة من الخريطة المساحية بموقع الأرض التى سيقام عليها البناء باسم الشركة أو الشركاء.

لوحات الرسومات والخرائط والمواصفات العامة للبناء صادرة عن مكتب استشارى هندسى مرخص، ومعتمدة من الجهات الرسمية المخولة بإصدار تراخيص البناء.

دراسة جدوى المشروع بالتكلفة والدخل من الاستشارى.

أخرى : ميزانية عامة للشركة مدققة لآخر ثلاث سنوات.

### إجراءات الدراسة الانتمانية:

نظرًا لحجم المخاطرة والقيمة التمويلية الكبيرة نسبيًا (مما يفرض وجود سياسة استثمارية أكثر تحفظًا)، فإن المصرف يجرى الدراسات التالية:

١ / ٢ - التعرف على المركز المالى للمتعامل فى المصارف الأخرى فى حالة ما إذا لم يكن للمتعامل حساب بالمصرف ويشمل ذلك الآتى:

الحصول على تقييم الائتمانى من مصرف المتعامل فى حالة المعاملات التى تزيد عن حد معين (٢٥٠ ألف مثلاً)، وذلك بعد موافقة الإدارة من خلال إرسال رسالة إلى مصرف المتعامل، أما إذا كانت حسابات المتعامل لدى نفس المصرف التى تتم به المعاملة فإن دراسة المركز المالى إنما تتم من خلال الإدارة المختصة بالدراسة الائتمانية به.

يحفظ تقرير التقييم الائتمانى للمتعامل فى ملف المعاملة .

الحصول على تقرير مجمع المخاطر (Central Bank Risk Peru) من المصرف المركزى وذلك للمعاملات التى تفوق الحد الائتمانى الأدنى المقرر من قبل الإدارة (وليسكن ٢٥٠ ألف) وذلك من خلال إدارة مخاطر الائتمان، ويوضح هذا التقرير حجم اقتراض المتعامل من المصارف الأخرى داخل الدولة دون ذكر أسماء تلك المصارف إن وجد.

ويحفظ تقرير مجمع المخاطر الوارد من المصرف المركزى بملف المعاملة.

الحصول على موافقة المصرف المركزى على تمويل المعاملة المطلوبة بالنسبة للمعاملات التى تنص فيها تعليقات المصرف المركزى على ذلك.

إعداد ملخص مركز المتعامل المالى مع المصارف الأخرى .

وينبغى التنويه إلى أن هذا الإجراء يتم فى حالة استثمار العقار طرف المتعامل لأعماله الخاصة.

٢ / ٢ - الحصول على التقييم العقارى .

ويتم تحضير المستندات التالية لتسليمها إلى مهندس المصرف للقيام بإجراءات التقييم العقارى:

- نموذج طلب تقييم عقارى معتمد.

- صورة الملكية.

- صورة الخارطة المساحية.

- دراسة الجدوى التي أعدت بواسطة المكتب الهندسى الاستشارى

مرفقة بالرسومات الهندسية للاستصناع.

٣ / ٢ - فحص المركز المالى للمتعامل مع المصرف وفروعه:

التأكد من عدم ورود اسم المتعامل فى قائمة المتعاملين المحظور التعامل معهم للمصرف المركزى من خلال شاشة الحاسب الآلى.

ملخص حسابات المتعامل الشخصية أو شركاته (من خلال طباعة برنامج الاستفسار عن حساباته، وحفظه بملف المعاملة).

التعاملات السابقة للمتعامل مع المصرف ومدى انتظامه فى سداد الأقساط.

يطلب من المتعامل المبادرة إلى سداد ما عليه من متأخرات إن وجدت قبل النظر فى الطلب الجديد.

إعداد ملخص عن موقف المتعامل المالى مع المصرف وفروعه وكفاءة المتعامل فى السداد من خلال تعاملات المتعامل السابقة.

٤ / ٢ - إعداد التحليل الائتمانى للقوائم المالية:

يتم إعداد تحليل مالى لآخر ثلاثة قوائم مالية يراعى فيها الآتى:

أن تكون مدققة بواسطة مكتب تدقيق حسابات ذو سمعه حسنة بحيث يتحقق الآتى :

أن لا يكون فى تقرير مدقق الحسابات أية تحفظات لها تأثير مباشر على نتائج القوائم المالية.

أن تكون موقعة بواسطة مكتب التدقيق.

أن لا تكون حجم الخسائر - إن وجدت - قد تجاوزت ٥٠ ٪ من قيمة رأس المال (بالنسبة للشركات).

أن لا تزيد نسبة حقوق الملكية إلى الديون عن: ١ إلى ١٠٥ .  
يراعى التناسق بين عدد أيام تحصيل الإيرادات ومتوسط فترة السداد للدائنين.  
مراعاة حجم المخزون ومعدل نظام عمل المصرف، وملخص لنتائج التحليل  
المالى للقوائم المالية للمتعامل.

٥ / ٢ - تقييم كفاءة الضمانات:

يراعى فى أثناء دراسة المشروع الأمور التالية:

يجب أن لا يتعدى إجمالى التزامات التمويل العقارى بصفة عامة أكثر من التكلفة  
الإجمالية للمشروع ( قيمة الأرض + إجمالى تكلفة البناء).

يجب أن تتراوح التزامات التمويل العقارى السنوية تجاه المصرف بين ٧٥٪ إلى  
٨٠٪ من صافى الإيراد السنوى المتوقع ( اعتماداً على تقرير مهندس المصرف).

إذا كان المشروع مخططاً لإقامته على أرض مستأجرة، يجب تقديم عقار آخر ملك  
كضمان (أرض أو بناء) وألا تقل قيمته عن إجمالى التزامات المشروع تجاه المصرف.  
يمكن أن يكون الضمان عبارة عن خطاب ضمان مصرفى سارى طوال فترة  
التمويل أو سنوى يجدد تلقائياً وحتى إتمام سداد قيمة التمويل العقارى.

أما فى حالة الاستصناع بقرض للسكن الخاص ويبلغ التمويل فى حدود (٢٥٠ ألف)  
يمكن الاعتماد فيها على ضمانات تحويل الرواتب شريطة أن لا يقل الراتب  
الشهرى عن ١٥ ألف، ولا تقل فترة خدمة المتعامل عن ١٠ سنوات أو تقديم ضمان  
عقارى آخر .

إعداد ملخص عن الضمانات المناسبة للمصرف .

٦ / ٢ - إعداد دراسة جدوى التمويل العقارى:

يتم إعداد دراسة جدوى التمويل العقارى لتقديمها إلى إدارة المصرف، ويجب  
أن تشتمل الدراسة على الآتى:

تعريف بالمتعامل (الاسم - المهنة - المركز المالى.....)

- ملخص المركز المالى للمتعامل مع المصارف الأخرى .
- ملخص المركز المالى للمتعامل مع المصرف وفروعه .
- نتائج التحليل الائتمانى للقوائم المالية.
- طلب المتعامل .
- ملخص التقييم العقارى الذى تم إعداده بواسطة مهندس المصرف .
- ملخص الضمانات المناسبة للمصرف .
- ملخص يوضح مقارنة التزامات المشروع السنوية والإجمالية إلى تكلفة المشروع .
- توصية مسئول الدراسة .
- تعتمد الدراسة من المستوى الإدارى المخول بذلك .
- تحفظ الدراسة بعد اعتمادها من المستوى الإدارى المخول بالموافقة النهائية على التنفيذ فى ملف المعاملة .
- ٧ / ٢ - الإجراءات التنفيذية للتقييم العقارى :
- ويتم تقييم العقارات لأغراض الاستصناع وفق آلية العمل فى المصرف فى هذا الشأن مراعاة للقواعد والأعراف المهنية والمصرفية معاً .
- ٨ / ٢ - حساب أرباح فترة التشغيل :
- يتم إعداد جدول لدفعات المقاول والاستشارى .
- يتم تسجيل الدفعات المتوقع صرفها للمقاول والاستشارى بالرجوع إلى الجدول الزمنى للدفعات المتوقع صرفها للمقاول والاستشارى .
- تسجل قيمة الدفعة المقدمة المحصلة من المتعامل (إن وجدت ) فى أول سطر فى خانة الرصيد .
- يطرح من الدفعة المقدمة قيمة الدفعات والتى سبق تسجيلها من الجدول الزمنى للدفعات المتوقع صرفها للمقاول والاستشارى .

يتم حساب أرباح على الرصيد السالب (بواقع نسبة معينة سنويًا أو ما يعتمد بواسطة الإدارة ذات الصلاحية) مع مراعاة إضافة أربعة شهور كمهلة يحسب عنها أرباح.

في حالة صرف دفعة مقدمة للمقاول يتم تسجيل قيمة هذه الدفعة كأول دفعة في الجدول .

٩/٢ - حساب الأرباح الإجمالية للاستصناع:

وتشمل الأرباح الإجمالية أرباح كل من فترة التشغيل ( التصنيع ) وأرباح فترة الأقساط .

ويتم حساب هذه الأرباح كما يلي:

أرباح الأقساط: يتم حساب أرباح الأقساط باستخدام جداول حساب الأرباح والأقساط الثابتة/ المتناقصة بمراعاة فترة السداد وطريقة السداد ( سنوى - نصف سنوى - ثلث سنوى - ربع سنوى - شهرى )، وتحدد نسبة أرباح المصرف طبقًا لسياسة وقرار الإدارة في ذلك.

الأرباح المحسوبة: أرباح الأقساط + أرباح التشغيل، طبقًا لجدول دفعات المقاول والاستشارى.

حساب قيمة عقد الاستصناع والتي تتمثل في:

( إجمالى قيمة عقد المقاوله + إجمالى قيمة عقد التصميم والإشراف + الأرباح المحسوبة )

ويتم حساب إجمالى المبالغ كما يلي:

( إجمالى قيمة عقد الاستصناع - قيمة الدفعة المقدمة المستلمة من المتعامل ) ( إن وجدت ).

١٠/٢ - الأقساط المستحقة على المستصنع:

بعد تحديد طريقة السداد ( سنوى - نصف سنوى ..... إلى آخره ) يتم إعداد كشف الأقساط المستحقة على المستصنع مراعيًا الآتى:

يتم تحديد عدد الأقساط ويضاف عليه قسط واحد وهو قسط أرباح التشغيل.  
يتم تحديد إجمالي المبلغ الخاص بالمعاملة وهو الرقم النهائي بالجدول المحاسبي  
وهو مرفق بعقد الاستصناع.

يتم تحديد قيمة القسط الأول بعد مرور أربعة أشهر من تاريخ التسليم المبدئي.  
يتم تحديد قيمة القسط الثاني بقسمة إجمالي المبلغ بعد طرح القسط الأول (أرباح  
التشغيل) على عدد الأقساط.  
باقي الأقساط يتم تدوينها بصورة إجمالية تتمثل في عدد الأقساط المتبقية وقيمة  
كل قسط.

### ج - الاجراءات المالية لمعاملات الاستصناع:

وتتضمن الإجراءات المالية لمعاملة الاستصناع ما يلي:

#### ١ - القيود المحاسبية:

وتأخذ نفس مراحل القيود المحاسبية للمرابحات المحلية. وتزداد في معاملة  
الاستصناع حيث يتم الصرف للمقاول والاستشاري على دفعات حسب المنجز من  
المستصنع وفق جدول زمني للإنجاز، ويتم الصرف بداية من العربون/ المقدم الذي  
دفعه المتعامل/ المستصنع - وهناك أرباح لفترة التنفيذ تسمى أرباح التشغيل، حيث  
تحسب أرباح على الدفعات الفعلية التي يدفعها المصرف ( بعد نفاذ العربون ) لكل  
دفعة على حدة حتى نهاية الإنجاز والاستلام - وتأتي أرباح المصرف عن فترة  
الأقساط اعتباراً من تاريخ استلام المستصنع إلى المتعامل وسوف يتضح ذلك من  
إجراء القيود المالية كالتالي:

١ / ١ - استلام العربون من المستصنع ( الدفعة المقدمة ):

أولاً: نقدًا بالكامل: مدين دائن

ويُجرى القيد التالي:

من ح/ الخزينة

xx

إلى ح/ الاستصناع

xx

قيمة سداد العربون لمعاملة استصناع رقم ....

- وفي حالة السداد الجزئي نقدًا يتبع ما ذكر بالقيود المحاسبية للمرابحات المحلية.

ثانيًا: بشيك مصرفي :

شيك بكامل قيمة العربون، ويجرى القيد المحاسبي التالي :

مدين      دائن

xx

من ح/ المصرف

xx

إلى ح/ الاستصناع

قيمة سداد العربون بشيك مصرفي للمعاملة رقم

.....

- وفي حالة السداد الجزئي بشيك يتبع ما ذكر بالقيود المحاسبية للعربون بالمرابحات المحلية السابق إيضاها.

٢/١ - القيد الرئيس للاستصناع :

ويتم إجراؤه كالتالي :

xx

من ح/ متعاملي الاستصناع

( ويشتمل الطرف المدين على إجمالي قيمة عقد

المقاولة + إجمالي أتعاب الاستشاري + إيرادات المعاملة)

إلى ح/ المذكورين:

xx

ح/ مقاولو (مبانٍ) تحت التسوية.  
(وهنا يسجل إجمالي قيمة المستحق  
للمقاول طبقاً لعقد المقاول).

xx

ح/ استشاريو (مبانٍ) تحت التسوية.  
(وهنا يسجل قيمة المستحق كأتعاب  
للاستشارى طبقاً لعقد التصميم  
والإشراف).

xx

ح/ إيرادات معاملات استصناع  
(مبانى).

(وهنا يسجل إجمالي قيمة الإيرادات  
التي تخص سنة استحداث المعاملة نفسها).

xx

ح/ إيرادات معاملات استصناع  
(مبانى مقدمة).

(أى للسنوات المستقبلية ويسجل به  
إجمالي إيرادات كل سنة على حدة وفق مبدأ  
الاستحقاق). كما سبق ذكره بالمرايحات.

والقيمة تمثل القيد الرئيس لمعاملة استصناع رقم .....

إيضاح:

\* يتم توزيع أرباح الاستصناع على سنوات الاستحقاق أخذاً في الاعتبار طريقة  
سداد الأقساط المتفق عليها بين المستصنع والمصرف ( سنوى - نصف - سنوى -  
ربع سنوى...) وفترة التمويل / سداد قيمة المعاملة.  
\* عند مراجعة القيد الرئيس ينبغى التحقق من:

أن عقود المعاملة (عقد الاستصناع - عقد المقاول - عقد الاستشارى) قد وقعت من جميع أطرافها (وهى المتعامل / المستصنع - المقاول - الاستشارى - المصرف).

أن الدفعة المقدمة المتفق عليها قد حصلت.

تم استلام شيكات الأقساط.

التأكد من توزيع الأرباح.

تحقق الضمانات المنصوص عليها بالعقود.

التوكيل بالإدارة والتأجير للعقار إن كان ذلك ضمن شروط المصرف.

٣ / ١ - سداد الدفعات المرحلية للمقاول والاستشارى:

يتم سداد الدفعات المستحقة لكل من المقاول والاستشارى وفق الجدول الزمنى للتنفيذ المتفق عليه بين المصرف والاستشارى من جهة والمصرف من جهة أخرى، وما تم إنجازه من أعمال معتمدة من الاستشارى ومهندس المصرف.... وبناء على ذلك يتم اتباع الإجراءات التالية:

١ / ٣ / ١ - استلام خطاب الدفعة المستحقة - موضحاً به:

قيمة الدفعة المستحقة - اسم المقاول أو الاستشارى - اسم المستصنع / المتعامل.

١ / ٣ / ٢ - التحقق من صحة الدفعة بحيث لا تزيد قيمة الدفعة المطلوبة عن

الرصيد المستحق للمقاول أو الاستشارى.

١ / ٣ / ٣ - سداد الدفعات للمقاول والاستشارى :

ويتم صرف الدفعات المستحقة للمقاول والاستشارى بإحدى طريقتين:

\* السداد بالتحويل لحساب المقاول أو الاستشارى لدى المصرف بواسطة قيد بإشعار خصم وإضافة، يسجل في الجانب المدين (Debit) حساب مقاولون/ استشاريون تحت التسوية بقيمة الدفعة المستحقة، ويسجل في الجانب الدائن (CREDIT) حساب المقاول/ الاستشارى، هكذا.....

مدين دائن

xx

من ح/ مقاولون تحت التسوية.

xx

إلى ح/ المقاول.

قيمة الدفعة ..... المستحقة للمقاول ..... معاملة

رقم.....

xx

أو من ح/ استشاريون تحت التسوية.

xx

إلى ح/ الاستشارى.

قيمة الدفعة ..... المستحقة للاستشارى.

\* السداد بإصدار شيك مستحق الدفع:

ويتم صرف الدفعات المستحقة للمقاول والاستشارى بشيك مدير لصالح المستفيد، الذى يقوم بإيداعه بحسابه وتحصيل قيمته، ويسجل هذا الشيك فى الجانب المدين ( Debit ) حساب مقاولون/ استشاريون مبانى تحت التسوية بقيمة الدفعة المستحقة. وفى الجانب الدائن ( Credit ) حساب شيكات مستحقة الدفع هكذا.....

مدين دائن

xx

من ح/ مقاولون تحت التسوية.

xx

إلى ح/ شيكات مستحقة الدفع.

قيمة الدفعة .... المستحقة للمقاول .... معاملة رقم ...

xx

أو من ح/ استشاريون تحت التسوية.

xx

إلى ح/ شيكات مستحقة الدفع.

قيمة الدفعة ..... المستحقة للاستشارى ..... معاملة

رقم.....

ومتى يتم صرفه سيكون هناك قيد محاسبى أخير ، كالتالى:

من حـ/ شيكات مستحقة الدفع. xx

إلى حـ/ المقاول/ الاستشارى. xx

إذا تم إيداع الشيك بحساب المستفيد/ مقاصة.. حيث أنه شيك مسطر.

وهكذا حتى تنجز المقاوله وينتهى صرف جميع الدفعات.

١/ ٣/ ٤ - سداد الدفعات للمقاول والاستشارى:

تمثل الدفعة النهائية آخر دفعة مستحقة للمقاول وفق الجدول الزمنى والمنجز من أعمال المقاوله. وكإجراء وقائى فإن هذه الدفعة لا يتم صرفها للمقاول إلا بعد التحقق من الآتى:

\* أنه قد تم حجز ما قيمته ٥ ٪ كضمان صيانة للفترة المنصوص عليها فى عقد المقاوله.

\* وجود محضر تسليم ابتدائى موقع من المقاول - الاستشارى - مهندس المصرف - المالك (المتعامل) .

\* توقيع إقرار باستلام الدفعة الختامية من نفس الشخص الذى وقع مع المصرف على عقد المقاوله .

\* وأما القيود المحاسبية للدفعة الختامية / النهائية فتتبع نفس خطوات القيود الواردة بعاليه .

\* توقيع إقرار باستلام الدفعة الختامية من نفس الشخص الذى وقع مع المصرف على عقد المقاوله .

\* وأما القيود المحاسبية للدفعة الختامية / النهائية فتتبع نفس خطوات القيود الواردة بعاليه فى ١/ ٣/ ٣ .

١ / ٣ / ٥ - صرف محتجزات الصيانة:

\* في أثناء صرف الدفعات المستحقة للمقاول يتم حجز ما نسبته ٥ ٪ من قيمة كل دفعة كضمان للصيانة وحسن التنفيذ، ويتم تجميع هذه المبالغ ليتم صرفها للمقاول بعد مضي سنة من تاريخ الاستلام الابتدائي ما لم ينص بعقد المقاوله على خلاف ذلك.

\* ولا يتم صرف هذه المحتجزات إلا بعد مضي السنة المشار إليها وإحضار إقرار تسليم نهائي موقع من المقاول - الاستشاري - المالك - مهندس المصرف.

\* وأما القيود المحاسبية لمحتجزات ضمان الصيانة وحسن التنفيذ فتتبع نفس خطوات القيود الواردة بعاليه.

١ / ٣ / ٦ - إلغاء المشروع:

يتم إلغاء المشروع بناء على طلب وموافقة الأطراف الأساسية في عملية الاستصناع ( المالك - المصرف - المقاول - الاستشاري )، وتتخذ الإجراءات التالية:

أ - الحصول على رسائل من كل من الاستشاري والمتعامل والمالك تفيد بإلغاء المشروع.

ب - الحصول على تقرير من مهندس المصرف يوضح الآتي:

نسبة الأعمال المنجزة التي قام بها المقاول وقيمة هذه الأعمال.

القيمة المستحقة للاستشاري .

الموافقة على إلغاء المشروع .

ج - حساب إجمالي الدفعات السابق صرفها للمقاول والاستشاري.

د- يتم تنفيذ إجراءات صرف مستحقات المقاول والاستشارى باتباع خطوات سداد الدفعات المرحلية للمقاول والاستشارى (رقم ١ - ٣).

هـ - عكس القيد الرئيس فى حالة عدم سداد أى دفعات للمقاول أو الاستشارى وذلك كالتالى:

من المذكورين مدين دائن

حـ/ مقاولو مبانٍ تحت التسوية ( يسجل هنا إجمالى قيمة xx المستحق للمقاول طبقاً لعقد المقاولة).

حـ/ استشاريو مبانٍ تحت التسوية ( يسجل هنا إجمالى قيمة xx المستحق للاستشارى طبقاً لعقد التصميم والإشراف).

حـ/ إيرادات معاملات استصناع مبانى ( يسجل هنا إجمالى إيرادات تخص سنة استحقاق المعاملة نفسها).

حـ/ إيرادات معاملات استصناع مبانٍ لسنوات مستقبلية ( xx يسجل هنا إجمالى إيرادات كل سنة فى الحساب الذى يخص السنة ذاتها).

xx إلى حـ/ متعاملى استصناع مبانٍ.

( إجمالى قيمة عقد المقاولة + إجمالى المستحق للاستشارى + إيرادات المعاملة).

و- إلغاء المعاملة فى حالة سداد بعض الدفعات للمقاول والاستشارى، ويُجرى القيد التالى:

من المذكورين مدين دائن

حـ/ المقاول ( المستحق للمقاول طبقاً لعقد المقاولة) xx

حـ/ الاستشارى xx

xx

ح/ الأرباح

xx

إلى ح/ الاستصناع

رابعاً : أهم نماذج عقود معاملات الاستصناع والعقارات بيعاً وشراء

وأما النماذج والعقود المطلوبة لهذه الصيغة من المعاملات فهي كالتالى:

- أ - طلب شراء عقار.
- ب - طلب إقامة بناء بطريق الاستصناع.
- ج - طلب شراء مواد بناء.
- د - وعد بالشراء.
- هـ - عقد بيع عقار.
- و - عقد بيع عقار مرابحة.
- ز - عقد استصناع.
- ح - عقد مقاوله مبانٍ.
- ط - عقد استشارى.
- ى - إقرار أمانة راجعة.
- ك - إقرار كفالة تضامنية.
- ل - كشف الأقساط المستحقة على المستصنع.
- م - جدول محاسبى مرفق.
- ن - طلب رهن عقار .

## ملحق رقم : ٧

### الإجراءات التطبيقية لمعاملات المشاركات

#### أولاً: الخطوات العملية للمشاركة

تختلف الخطوات العملية لمشاركة المصرف للمتعاملين معه حسب نوع المشروع الذى يشارك فيه المصرف، ولكن أكثر أنواع المشاركات التى تمارسها المصارف الإسلامية فى مجتمع الإمارات ( كدبى الإسلامى ) هى المشاركات العقارية وخاصة المشاركة المتناقصة والمنتهىة بالتملك، والتى من خلالها يتيح المصرف فيها لشركائه تملك المشروع تدريجياً إلى أن يصبح ملكاً خالصاً لهم - وها هى الخطوات العملية لإجراء المشاركة:

أ - يتقدم المتعامل بطلب إلى المصرف ليشارك فى تمويل عقار استثمارى أو سكنى ويرفق بالطلب ما يلى:

صورة من مخطط موقع الأرض.

صورة من ملكية الشريك للأرض موضوع العقار المشترك.

دراسة من المتعامل معدة من قبل أحد المكاتب الاستشارية الهندسية المعتمدة توضح تكاليف المشروع والإيرادات المتوقعة على أسس فنية وواقعية.

يقوم المصرف بدراسة جدوى المشروع بمعرفة إدارة مخاطر الائتمان بالمصرف وبيين فى الدراسة القيمة الكلية للمشروع وتحليل التكاليف، ونصيب كل من

المصرف والمتعامل في المشاركة والمدة المتوقعة لإنجاز المشروع، وربحية المشروع الإجمالية، ونصيب كل مساهم.

ب - يعرض المشروع على الهيئة الشرعية بالمصرف لإقراره من الناحية الشرعية قبل البدء في أية خطوات عملية لموضوع المشاركة، فإن كان مطابقاً لأحكام الشريعة الإسلامية اتخذت باقى الخطوات، وإن كان مخالفاً تتوقف أية إجراءات من البداية.

ج - يحال الموضوع إلى الإدارة المختصة حسب الصلاحيات الإدارية لتقرر الرأى النهائى فى موضوع المشاركة وبالشروط التى يتفق عليها.

هـ - تتم صياغة عقود المشاركة متضمنة الشروط التى تم الاتفاق عليها بين المصرف والمتعامل - وأهم ما تتضمنه العقود ما يلى:

د - تحديد قيمة الأرض، وغالباً ما تمثل حصة الشريك في المشاركة.

تحديد التكلفة الكاملة للمبنى، بعد إحالة المشروع إلى مقاول عن طريق المناقصة أو العطاء، وغالباً ما تعتبر تكلفة المبنى بمثابة حصة المصرف في المشاركة المتناقصة.

٣- تحديد كيفية توزيع الدخل الناتج عن تأجير العقار وبيان نسبة كل من المصرف والمتعامل من صافى الإيراد.

٤ - يسدد الشريك من دخله السنوى قيمة الحصة المتفق على شرائها من المصرف سنوياً إلى أن يجل محله ويصبح العقار خالصاً له فى النهاية.

٥ - يتم إعداد جدول بالنسب والحصص التى سيتم شراؤها من قبل المتعامل سنوياً للالتزام بها ما دام دخل العقار يتحقق حسب التوقعات.

د - بعد توقيع الطرفين (المصرف والمتعامل) على عقد المشاركة، تبدأ المرحلة التنفيذية للمشروع، ويقوم كل من المصرف والشريك بالتزاماته المنصوص عليها بالعقد، وحسب البرنامج الزمنى المرفق به والموضح لمراحل التنفيذ ومواعيدها<sup>(١)</sup>.

(١) آلية العمل، بنك دى الإسلامى، إصدار ١٩٩٧م.

## ثانياً: الإجراءات المالية للمشاركات

تتضمن الإجراءات المالية لمعاملات المشاركات ما يلي:

### أ - المشاركة المستمرة

دائن ١ - إثبات شراء حصة من قيمة العقار، مدين  
ويكون القيد المحاسبي كالتالي:

من حـ / مشاركة مباني - باسم المتعامل ... xx

xx إلى حـ / المتعامل (في حالة عدم وجود  
متأخرات أو التزامات على المتعامل).

أو حـ / استصناع مباني - مرابحات

xx عقار بيع وشراء - مرابحات بضائع -

مرابحات سيارات - مرابحات أجنبية (...)

وفقاً لنوع المديونية الواجب سدادها خصماً

من قيمة حصة المشاركة.

٢ - إثبات إيجار حصة المصرف، بموجب

عقد إيجار حصة المصرف، ويتم استلام

شيكات من المتعامل بإيجار حصة المصرف،

ويتم تسليمها للمقاصة وإيداعها بحساب

إيرادات مشاركة مباني وعند تحصيل

الشيكات في موعد استحقاقها يتم إجراء

القيد تلقائياً كالتالي:

xx من حـ / المتعامل ...

xx إلى حـ / إيرادات مشاركة مباني.

### ب - المشاركة المتناقصة:

١ - إثبات حصة من قيمة العقار، ويكون

القيد المحاسبي كالتالي:

من حـ/ مشاركات مبانى باسم المتعامل xx

.....

xx إلى حـ/ المتعامل (في حالة عدم وجود متأخرات أو التزامات على المتعامل)

xx أو إلى حـ/ ( استصناع مبانى - مرابحات عقار - مرابحات ..... )

وذلك وفقا لنوع المديونية الواجب سدادها خصمًا من قيمة حصة المشاركة ...

٢ - إثبات إيجار حصة المصرف وشراء المتعامل لحصة المصرف:

### ثالثًا : أهم نماذج العقود المستخدمة

و أما النماذج والعقود المطلوبة لهذه الصيغة من المعاملات فتكون كالتالى:

أ - طلب مشاركة فى عقار.

ب - عقد مشاركة متناقصة.

ج- عقد إيجار حصة شائعة فى عقار.

د- عقد بيع حصة شائعة فى عقار.

## ملحق رقم : ٨

### الجوانب التطبيقية للإجارة

أولاً: الإجراءات التنفيذية لإجارة الخدمات

أ - قائمة مقدمى الخدمات ( أفراد ):

يتم تحديد الخدمات الشائعة والمتوقع الطلب عليها من قبل المتعاملين:

يتم تحديد واختيار أفضل مقدمى تلك الخدمات من خلال دراسات ميدانية للمشتغلين بتلك الخدمات، وبإمكاناتهم المهنية، وسمعتهم في سوق الخدمات، ومدى قبولهم لأسلوب المصرف لبيع وشراء الخدمة التى يقومون بها .

تقوم إدارة الإجارة بالتفاوض مع مقدمى الخدمات الذين تم اختيارهم بغرض شراء الخدمات التى يقدمونها عند الطلب بمقتضى عقد مقدم يتم إبرامه بينهم وبين المصرف.

يتم إعداد قائمة بأسماء مقدمى الخدمات المتعاقد معهم.

يقوم المتعامل - الراغب فى شراء أى خدمة من المصرف - بالاختيار من بين مقدمى الخدمات المدرجين على قائمة مقدمى الخدمات المعتمدين لدى المصرف.

إذا لم تتوافر الخدمة المطلوبة للمتعامل بقائمة مقدمى الخدمات المتعاقد معهم، فيمكن أن يقوم المتعامل بتحديد جهة أخرى لشراء المصرف لخدماته ودراسة

إمكانات ومستوى أدائه حتى يتم التعاقد معه على تقديم خدماته لمتعاملى المصرف عند الطلب .

والأساس أن يشتري المصرف الخدمة ثم يقوم بإعادة بيعها وقت الطلب، وهذا ما يحدد أهمية التعاقد المسبق مع مقدمى الخدمات مما يجعل للمصرف الأولوية فى الحصول على خدماته.

#### ب - تنفيذ إجارة الخدمات:

١- يتقدم المتعامل إلى المصرف مبدئياً رغبته فى استئجار خدمة محددة، واستيفاء نموذج استئجار خدمات وفق الأصول المصرفية.

٢- تحديد مصدر الخدمة المطلوبة للمتعامل والاختيار من بين مقدمى الخدمات المعتمدين بالمصرف، وإحضار عرض تقديم خدمة من مقدم الخدمة باسم المصرف، ومن خلاله يتم تحديد طبيعة الخدمة، ومواصفاتها، ومدتها، وقيمتها والمستفيد من الخدمة.

٣- بعد دراسة طلب استئجار خدمات واستيفاء المتعامل لشروط المصرف يقوم المصرف بحجز الخدمة طرف مقدمها ثم إخطار المتعامل بذلك.

٤- التعاقد مع المتعامل من خلال عقد تأجير خدمات.

٥- إعداد كتاب إلى مقدم الخدمة يفيد بموافقة المصرف على استئجار الخدمة وتمكين المتعامل المحدد من إسيفاء أو استلام تلك الخدمة، وفق تعاقد المصرف مع مقدم الخدمة، ويتعهد المصرف بدفع القيمة المحددة عن هذه الخدمة للمؤجر إذا ما ثبت تمكين المستأجر منها، رسالة تمكين من الخدمة بمثابة فاتورة أو أداة وفاء واستلام.

٦- يقوم المتعامل بسداد قيمة الخدمة المستأجرة إلى المصرف بالأجل - على أقساط يتفق عليها.



xx

إلى حـ/ إجازة الخدمات

قيمة سداد العربون بشيك مصرفي للمعاملة

.....

٣/١ وفي حالة السداد الجزئي بشيك يتبع ما ذكر بالقيود المحاسبية للعربون بالمرابحات السابق ذكرها.

ب - القيد الرئيس لمعاملة إجازة الخدمات:

ويجرى كالتالي على النظام الآلي:

xx

من حـ/ إجازة خدمات

إلى مذكورين:

xx

حـ/ شيكات مستحقة الدفع

xx

حـ/ إيرادات العام

xx

حـ/ إيرادات مقدمة

إيضاح:

الشيك مستحق الدفع - شيك مدير - يصدر لمقدم الخدمة بقيمة إجازة الخدمة المتعاقد عليها والمطلوبة كطلب المتعامل .

ج - في حالة إلغاء خدمة الإجازة قبل التمكن منها أو استلامها - (إلغاء كامل الإجازة):

تدرس الأسباب التي أدت بالمستأجر إلى طلب إلغاء الخدمة، وإذا ما كانت أسباب الإلغاء مقنعة ووافقت الإدارة عليها يجرى القيد التالي:

من مذكورين:

- xx ح/ شيكات مستحقة الدفع
- xx ح/ إيرادات العام
- xx ج/ إيرادات مقدمة
- xx إلى ح/ إجارة خدمات.

د - استرجاع أجره خدمة فرعية غير مستخدمة (إلغاء جزئي للخدمات).

يُستدعى الأمر أحياناً قيام المستفيد/ المتعامل أو المؤجر/ مقدم الخدمة، بإلغاء جزء من الخدمة المستأجرة، أو عدم الاستفادة بجزء منها بعد التعاقد عليها مثل أحد مراحل السفر أو جانب من حفلة مناسبات أو مرحلة علاج أو تدريب أو تعليم. إلى آخره، ومن حق المستفيد استرجاع تكلفة الخدمة التي لم ينتفع بها.. وهناك حالتان لذلك:

#### الحالة الأولى:

أن يتم استرجاع الأجرة بعد سداد قيمة الإجارة بالكامل:

يقوم المتعامل بصفته المستفيد بتقديم كتاب إلى المصرف مبدياً فيه الأسباب التي أدت إلى عدم الانتفاع من الخدمة الفرعية المراد استرجاع أجرتها.

تتم دراسة طلب المتعامل وتحديد أجره الخدمة الفرعية المذكورة واسترجاع أجره هذه الخدمة من المؤجر / مقدم الخدمة.

يتم إيداع الأجرة المسترجعة في حساب أمانات إجارة خدمات بالقيود التالي:

- xx من ح/ المؤجر
- xx إلى ح/ أمانات إجارة خدمات رقم .....

يتم تحويل أجره الخدمة الفرعية إلى حساب المتعامل بالقيود التالي:

من ح/ أمانات إجازة خدمات رقم .... xx

إلى ح/ المتعامل xx

يتم تحديد أرباح الأجرة المستردة وتخصم من حساب إيرادات السنة القائمة وتحويل لحساب المتعامل بالقيد التالي:

من ح/ إيرادات إجازة خدمات رقم .... xx

إلى ح/ المتعامل xx

(وبالإمكان إجراء قيد واحد بالمبلغين).

### العالة الثانية:

#### أن يتم استرجاع الأجرة مع بقاء الإجازة قائمة:

بناء على طلب المتعامل، وموافقة مقدم الخدمة والمصرف، وبعد التحقق من أسباب عدم الوفاء بكامل الخدمة، واستلام أجرة الخدمة الفرعية من مقدم الخدمة يتم إيداع الأجرة المسترجعة في حساب شيكات مستحقة الدفع.

يتم إنشاء معاملة جديدة بالمبلغ الفعلي ( أى المبلغ بعد خصم أجرة الخدمة الفرعية المستردة ) بنفس تواريخ المعاملة القديمة يدوياً ولا يتم ترحيلها بالحاسب الآلى.

يوقع المتعامل طلباً بإلغاء الخدمة القائمة / القديمة ( نموذج معد لذلك ) والتعاقد على خدمة جديدة بالقدر المطلوب.

يتم إدخال المعاملة الجديدة بالحاسب الآلى بنفس تواريخ المعاملة القديمة وكذلك نفس تواريخ الأقساط والقيد الرئيس كما هو موضح سابقاً.

وفي حالة وجود أقساط محصلة للمعاملة القديمة فيتم عكس حركات التحصيل لهذه الأقساط .

ويتم تحصيل الأقساط المستحقة فوراً بعد عكس حركات الأقساط للمعاملة القديمة.

يتم إلغاء المعاملة القديمة بعكس القيد الرئيس على النحو التالي:

من مذكورين :

xx ح/ شيكات مستحقة الدفع

xx ح/ إيرادات العام

xx ح/ إيرادات مقدمة

xx إلى ح/ إجارة خدمات رقم ....

هـ - صالات المناسبات :

تأخذ خدمات صالات المناسبات خصوصية في المعالجة المحاسبية نظراً لوجود حجز مسبق بموعد محدد للخدمة الاستئجار، ووجود ترتيبات للخدمة وخلافه، مما جعل مقدمي الخدمة يشترطون سداد دفعة مقدمة لضمان جدية حجز الخدمة بواقع ٢٥٪ من إجمالي خدمة الإجارة أو مبلغ مقطوع حسب الاتفاق مع مقدم الخدمة، وفي حالة إلغاء حجز الخدمة من قبل المستفيد تكون هذه الدفعة بمثابة غرامة (لا ترد) يتحملها المستفيد/ المتعامل، ولذلك يأخذ المصرف تلك الخصوصية في الاعتبار على النحو التالي:

١ - دفعة ضمان جدية الحجز :

تشمل دفعة ضمان الجدية ما نسبته ٢٥٪ من إجمالي أجرة الخدمة مضافاً إليها مبلغ مقطوع (-/ ١٠٠٠ درهم مثلاً) كمصاريف للمصرف في حالة إلغاء المعاملة بغض النظر عن إجمالي مبلغ الخدمة.

وعليه سيكون القيد المحاسبي كالتالي:

- xx من ح/ الخزينة (إذا تم التوريد نقدًا)
- xx أو من ح/ المتعامل (إذا تم الخصم من حسابه أو بشيك)
- xx إلى ح/ إجازة الخدمات
- ٢ - أما القيد الرئيس ، فيكون كالتالي :
- xx من ح/ إجازة الخدمات إلى المذكورين :
- xx ح/ شيكات مستحقة الدفع ( بقيمة ٢٥ ٪ )
- xx ح/ شيكات مستحقة الدفع (باقي قيمة الإدارة)
- xx ح/ إيرادات العام الحالي
- xx ح/ إيرادات مقدمة
- ٣ - صرف دفعة ضمان جدية الحجز لمقدم الخدمة، ويكون القيد كالتالي:
- xx من ح/ شيكات مستحقة الدفع
- xx إلى ح/ بنوك مراسلين ( إذا تم التحصيل لحساب المستفيد لدى مصرف آخر )
- xx أو إلى ح/ المتعامل ( إذا تم إضافة الشيك بحساب مقدم الخدمة بذات المصرف وذلك بما نسبته ٢٥ ٪ من قيمة إجازة الخدمة.
- ٤ - قيمة الإجازة - ويتم تقسيمها إلى دفعتين كل دفعة ستدفع بشيك:
- الدفعة الأولى: وتمثل قيمة مقدم حجز الخدمة (٢٥ ٪) أو المبلغ المقطوع حسب عقد الاتفاق مع مقدم

الخدمة.

- الدفعة الثانية: وتمثل باقى القيمة، والتي تسدد بعد تمكين المستأجر من الخدمة المستأجرة (٧٥٪).

إلغاء الخدمة:

و -

هناك حالتان لإلغاء خدمة الإجارة لصالات المناسبات:

الأولى: حالة عدم تسليم الشيك بقيمة الدفعة الثانية لمقدم الخدمة:

١- إذا كانت هناك أقساط محصلة فيتم عكس تحصيل قيمة تلك الأقساط بقيد عكسى، كالتالى:

xx من ح/ الإجارة ( أقساط محصلة )

xx إلى ح/ المتعامل (رد أقساط محصلة )

٢- عكس القيد الرئيس للإجارة :

من مذكورين :

xx ح/ شيكات مستحقة الدفع (٢٥٪ مقدم حجز الخدمة)

xx ح/ شيكات مستحقة الدفع (٧٥٪ باقى قيمة الخدمة)

xx ح/ إيرادات العام الحالى

xx ح/ إيرادات مقدمة

xx إلى ح/ إجارة الخدمات

٣- إلغاء شيك الدفعة الثانية الذى لم يسلم وحفظه بملف المعاملة.

٤- يتم إجراء قيد يدوى بتحويل دفعة ضمان جدية الحجز (٢٥٪)

حتى لا يتم إضافتها لحساب المتعامل في حالة تحصيلها بشيك أو خصمًا من الحساب كالتالي:

من ح/ إجازة الخدمات  
إلى مذكورين

ح/ شيكات مستحقة الدفع (٢٥٪) xx

ح/ عمولة خدمات مصرفية (١٠٠٠) xx

درهم)

الثانية: حالة تسليم شيك الدفعة الثانية لمقدم الخدمة:

١- استرجاع قيمة الدفعة الثانية من مقدم الخدمة بشيك ويكون القيد كالتالي:

من ح/ بنوك مراسلين (إذا تم التحصيل xx  
بشيك خصمًا من حساب مقدم الخدمة لدى  
مصرف آخر)

أو من ح/ مقدم الخدمة (إذا تم الخصم xx  
من حسابه لدى المصرف)

إلى ح/ شيكات مستحقة الدفع xx

٢- تتبع نفس الخطوات السابقة (١ و ٢ و ٣)

المعالجة المحاسبية عند حجز دفعة ضمان الجدية ومصرفات  
المصرف: ز-

[ (٢٥٪) + ١٠٠٠ درهم قيمة مستردة ) ]:

\* - يتم حجز دفعة ضمان الجدية من ح/ المتعامل وإضافتها إلى

ح/ أمانات إجازة الخدمات وتعاد إليه في اليوم التالي من الانتفاع بالخدمة على النحو التالي:

١ - عند حجز دفعة ضمان الجدية:

يحول المبلغ من حساب المتعامل إلى حساب أمانات أو يودع نقدًا بالقيود التالي:

xx من ح/ المتعامل (المستفيد)

xx أو من ح/ الخزينة (نقدًا)

xx إلى ح/ أمانات إجازة خدمات

٢ - عند رفع الحجز عن دفعة ضمان الجدية.

١/٢ - حالة تقديم الخدمة:

بعد الانتهاء من تمكين المستفيد من استيفاء الخدمة، يحول المبلغ السابق حجزه (٢٥٪) إلى حساب المتعامل أو يصدر به شيك مستحق الدفع، ويكون القيد المحاسبي كالتالي:

xx من ح/ أمانات إجازة خدمات

xx إلى حساب المتعامل (المستفيد)

xx أو إلى ح/ شيكات مستحقة

الدفع (في حالة توريدها نقدًا (في البداية)

٢/٣ - حالة إلغاء الخدمة:

تتبع نفس خطوات إلغاء الخدمة بعاليه، فيما عدا الخطوة رقم (٤) من الحالة الأولى ويكون القيد كالتالي:

xx من ح/ أمانات إجازة خدمات.

إلى مذكورين:

xx ح/ شيكات مستحقة الدفع (٢٥٪).

xx ح/ عمولة خدمات مصرفية (حسب التعريف المصرفية للمصرف).

### ثالثاً: أهم نماذج العقود المستخدمة فى معاملات الإجارة

و أما النماذج والعقود المطلوبة لمثل هذه الصيغة من المعاملات فتكون كالتالى:

أ- إجارة خدمات:

١ - طلب استئجار خدمات.

٢ - عقد تأجير خدمات نقل.

٣ - عقد تأجير خدمات تعليمية.

٤ - عقد تأجير خدمات تعليمية / تدريبية.

٥ - عقد تأجير خدمات صالات المناسبات.

ب- عقد إيجار منتهى بالتمليك

## ملحق رقم : ٩

### ١/٩ - انتشار المصارف التقليدية في العالم الإسلامي

#### مصر

إذا ما أخذنا أهم المستعمرات الأوربية والدول المستعمرة في العالم الإسلامي وفي المنطقة ( مصر ) كنموذج لانتشار المصارف التقليدية التي تأسست على الربا فإنه يلاحظ الآتى :

لم تعرف مصر البنوك أو الصيارفة المتخصصين قبل منتصف القرن التاسع عشر حيث لم تكن هناك حاجة ماسة إلى الخدمات المصرفية قبل ذلك، وقد ساعدت عوامل عدة على ظهورها في مصر تمثلت فيما يلي :

إنشاء المحاكم المختلطة في عام ١٨٧٥م، وتقنين الفائدة، وحق الدائن في اقتضاؤها، وتنظيم إجراءات تسجيل الأراضي ورهنها، الأمر الذى أتاح للبنوك التجارية (التقليدية) والعقارية ضمانات مهمة للقروض.

إجراءات حكومية للقضاء على تعدد العملات المتداولة وتحديد قيمة الجنيه المصرى عام ١٨٨٥م على أساس الذهب.

نظام تحصيل الضرائب نقدًا وما تبع ذلك من ازدياد المصالح الحكومية وتمكينها من الاحتفاظ بحسابات مصرفية.

زيادة اعتماد الحكومة على الاقتراض من الخارج، الأمر الذى برزت معه

حاجة صندوق الدين إلى أجهزة مصرفية لتحويل فائدة الدين العام وأقساطه إلى الخارج<sup>(١)</sup>.

ب- وقد تواجد في مصر نوعان من المصارف:

الأول: مصارف خاصة يملكها أوروبيون يعملون بأموالهم بالإضافة إلى الموارد التي يحصلون عليها من المصارف والبيوت المالية في الخارج.

الثاني: وكان يشمل المصارف المساهمة التجارية المسجلة في الخارج، والمصارف التجارية والعقارية التي اتخذت شكل شركات المساهمة المصرية، رغم أن الجانب الأكبر من أموالها كان يستمد من الخارج ومن فروع المصارف التجارية التي تنتمي إلى دول تربطها بمصر روابط تجارية.

ج- ولم يكن عهد مصر بالنظام المصرفي الحديث بعيدًا إذ كان المرابون في القرى - لقرون عدة - يمدون بالمال من هم في حاجة إليه، أما في المدن الكبرى - ولا سيما في الموانئ - فقد أسست بيوت مالية قامت بتمويل التجارة الخارجية معتمدة في ذلك على رأسها الخاص كرجال المصارف المشتغلين بالتجارة في مدينة لندن قديماً<sup>(٢)</sup>.

د- وقد تأسست المصارف الأجنبية ذات السطوة المالية - لشراء أذونات الخزانة آنذاك - وقد اندثر الكثير منها قبل نهاية القرن التاسع عشر بينما استمر منها ما جعل العمليات التجارية أساسًا لنشاطه، والتي كان أبرزها ما يلي:

١- العام ١٨٥٦م كان البنك المسمى "بنك مصر" (آنذاك) أول شركة مصرفية أنشئت في مصر، وكان مركزها الرئيس في لندن ومكتبها في الإسكندرية مع فرع آخر في القاهرة.

(١) د. أسامة محمد الفولى، د. مجدى محمود شهاب . مبادئ النقود والبنوك . الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩م، صفحة ٢٧٣.

(٢) د. أسامة محمد الفولى، د. مجدى محمود شهاب . المرجع السابق، صفحة ٢٨٠.

٢- في عام ١٨٦٣م أنشئ في فرنسا " بنك كريديه ليونيه " وافتتح فروعًا في أنحاء متفرقة من المستعمرات الفرنسية، وافتتح فرعًا له في الإسكندرية عام ١٨٦٤م ثم في القاهرة وبور سعيد في عام ١٨٦٥م .

٣- وفي عام ١٨٦٣م أنشئ في تركيا " البنك الإمبراطوري العثماني " تحت إدارة إنجليزية فرنسية مع فروع له في لندن وباريس، وبدأ عمله في مصر في السنة التالية نظرًا للعلاقات السياسية بين البلدين التي ساعدت على اتساع نشاط البنك .

٥ - وفي العام ١٨٦٤م أنشئ في لندن بنك جديد تحت اسم " البنك الإنجليزي المصري " لمباشرة العمليات المصرفية في مصر .

٦- وفي عام ١٨٦٧م تغير اسم البنك إلى " الشركة المصرفية الإنجليزية المصرية " ثم عاد إلى اسمه الأول ( البنك الإنجليزي المصري ) عام ١٨٨٧م وأخيرًا اندمج مع بنوك أخرى عام ١٩٢٥م ليكون " بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج " .

٧- وفي عام ١٨٦٩م افتتح بنك " الكنتوار الأهلي للخصم الباريسي " فرعًا له في الإسكندرية .

٨- وفي عام ١٨٨٠م أنشئ في مصر بنك إيطالي " بنك دي روما " . كذلك أنشئ بنك " الكريديه فرنسيه " الفرنسي .

٩- وفي عام ١٨٨٧م أنشئ بنك إيطالي آخر " بنك الخصم والتوفير " ، كما أنشئ بنك " كاساتاديسكونتو " .

١٠- وفي عام ١٨٨٠م أنشئ " البنك العقارى المصرى " ، وفي عام ١٨٩٥م أنشئ بنك " أثين اليونانى " .

١١- وفي عام ١٨٩٨م مُنح روفائيل سوارس (عضو هيئة التجار الماليين في مصر) امتيازًا بإنشاء بنك أهلى بمصر ( بنك إنجليزى ) برأس مال قدره: مليون جنيه

إسترليني، قيمة كل سهم " ١٠ " جنيهات، وقد وزعت بين كل من: أرنست كاسل ( ٥٠ ألف سهم )، وكوستان ميشيل سلفا جدو وشركاه ( ٢٥ ألف سهم )، وإخوان روفائيل سوارس وشركاهم ( ٢٥ ألف سهم )، وفي ٣ أكتوبر من نفس العام أفتتح البنك مكتبه في لندن. ويستخلص من ذلك أن هذا البنك قد أسس برأسمال أجنبي بينما هو بنك مصرى قانونًا.

١٢- وفي عام ١٩٢٠م أسس "بنك مصر" ليكون أول بنك مصرى وطنى فى نظامه ورأسماله وإدارته<sup>(١)</sup>.

١٣- وفي عام ١٩٠٢م تأسس البنك الزراعى.

١٤- وفي عام ١٩٠٥م تأسس "بنك الأراضي".

١٥- وفي عام ١٩١١م تأسس البنك التجارى المصرى الذى حل محل " البنك الفرنسى المصرى " عند تصفيته، وكذلك تأسس "البنك التجارى - بتجبوزى وشركاه".

١٦- وفي عام ١٩٣١م تأسس "بنك التسليف الزراعى".

١٧- وفي العام ١٩٥٥م تأسس "بنك الجمهورية" بمساهمة من الدولة .

١٨- وفي العام ١٩٦٥م تأسس "بنك القاهرة" بمساهمة من الدولة أيضًا .

١٩- وبعد صدور قانون التمصير عام ١٩٥٧م تم نقل ملكية المصارف الإنجليزية والفرنسية إلى مؤسسات وطنية، فنقلت ملكية "بنك باركليز" وتغير اسمه إلى "بنك الإسكندرية"، وانتقلت ملكية "البنك الشرقى" إلى "بنك الاتحاد التجارى". وفي عام ١٩٦٠م تم تأميم "بنك مصر". وتغير اسم "البنك البلجيكى والدولى" بمصر إلى "بنك بور سعيد".

٢٠- وفي عام ١٩٦٤م أسس "البنك العربى الإفريقى".

٢١- وفي عام ١٩٧٣م أسس "المصرف العربى الدولى".

(١) د. أسامة محمد الفولى ود. مجدى محمود شهاب. مبادئ النقود والبنوك. مرجع سابق، صفحة ٣٠٢.

هـ- وفي مرحلة الانفتاح الاقتصادي ( ١٩٧٤م ):

تم السماح بتأسيس البنوك الأجنبية والمشاركة في مصر، وافتتاح الفروع لبنوك أخرى بما يخدم السياسة الاقتصادية للدولة.

ثم جاءت مرحلة العولمة: بتوقيع مقرر على اتفاقية الجات، ليفسح المجال لتأسيس المصارف برءوس أموال أجنبية متعددة الجنسية أو شركات مساهمة بغرض تمويل الاستثمارات وتنمية التجارة الخارجية.

٢/٩- مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال في المصارف.

هذه لمحة تاريخية عن تلك المقررات وأسبابها ونطاقها فيما يعرف باتفاقية " لجنة بازل" والتي تتعلق بالملاءة المصرفية للصناعة المصرفية على المستوى العالمي.

أ- تشكلت " لجنة بازل " عام ١٩٨٨م من ممثلي السلطات الإشرافية والرقابية في المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى، وقامت بتطوير حزمة من المعايير الرقابية لكفاية رأس المال للرقابة التي ينبغي أن تسود الصناعة المصرفية الدولية والتي أطلق عليها تسمية " معايير رأس المال المنسوب إلى الموجودات الخطرة المرجحة " واستهدفت جهود اللجنة تحقيق غايتين هما :

١- المساعدة في تقوية واستقرار النظام المصرفي العالمي .

٢- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة عن الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي ومعايير كفايته المناسبة<sup>(١)</sup> .

ب- تم الاتفاق في مباحثات لجنة " بازل " على تقسيم رأس المال المصرفي إلى شريحتين وذلك لأهداف رقابية وإشرافية:

١- الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي، ويشتمل على حقوق المساهمين الدائمة أو حق الملكية أو رأس المال المدفوع إضافة إلى الاحتياطيات المعلنة.

(١) د.عدنان الهندي. ود. فريدي باز وآخرون. الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل. اتحاد المصارف العربية، بيروت - ١٩٩٣م، صفحة ٢٦.

٢- الشريحة الثانية: وهى رأس المال المساند أو التكميلي، فيشتمل على احتياطات إعادة تقييم الموجودات ومخصصات الاحتياطات العامة لخسائر القروض (١٠٢٥ ٪ من إجمالي الموجودات الخطرة المرجحة) والدين طويل الأجل من الدرجة الثانية والاحتياطات غير المعلنة .

وبذلك يصبح مجموع الشريحتين الأولى والثانية قابلاً للشمول في قاعدة رأس المال، وبنهاية عام ١٩٩٢م تكون المرحلة الانتقالية ١٩٩٠ - ١٩٩٢ قد انتهت، وتوجب عند ذلك أى مع بداية عام ١٩٩٣م أن يسود معيار دولى جديد لكفاية رأس المال مقداره: ٨ ٪ على الأقل وبحسب بالتنسيب رأس المال المصرفى إلى الموجودات الخطرة المرجحة شرط أن يكون: ٤ ٪ من هذه الموجودات في شكل حق الملكية [ رأس المال ] بنهاية ١٩٩٢م<sup>(١)</sup>. إلى ذلك برزت خلال السنوات الماضية قضية الرقابة المصرفية كعامل مهم لضمان حسن سير العمل المصرفى ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية الملفتة.

من هنا بدأت السلطات الرقابية في تشديد الرقابة على المصارف وعملها سواء داخل المحيط الذى تعمل فيه أو خارجه ( فروع المصارف الخارجية).

ج- نطاق اتفاق بازل : وحول هذا الاتفاق يلاحظ ما يلى:

١- أن هذا الاتفاق ينطبق على البنوك النشطة، ويمكن لسلطات الرقابة المصرفية الوطنية تطبيقه على قاعدة أوسع من البنوك التجارية لديها.

٢- يسمح الإطار العام للاتفاق بدرجة محدودة من حرية التصرف من سلطات الرقابة المصرفية الوطنية حيث إن مجال هذه الحرية في التصرف لا يؤثر على المعدلات النهائية المنشودة الواردة فيه .

---

(١) د. خليل الشباع. مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية. اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٣م، صفحة ٧١.

٣- تضع وثيقة الاتفاق الحد الأدنى لمستويات رأس المال للبنوك العالمية، وتركت لسلطات الرقابة المصرفية في البلدان المختلفة المجال لوضع ترتيبات تحدد مستويات أعلى لرؤوس أموال البنوك لديها.

٤- سمح الاتفاق بمرونة محدودة لسلطات الرقابة المصرفية الوطنية في تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الموجودات .

٥- أن الاتفاق لم يأخذ بعين الاعتبار وبشكل واضح عوامل أخرى تؤثر على الموقف المالي للبنك، مثل مخاطر التركيز في التسهيلات والاستثمارات ومخاطر السيولة ومخاطر الاستثمارات وغيرها من المخاطر. ولذلك يمكن القول بأن معدل كفاية رأس المال لا يعدو أن يكون أحد العوامل في التقييم العام لكفاية رأس المال، ولهذا السبب كان من البديهي أن يطلب الاتفاق من البنوك التي تخطط لبرامج توسع كبيرة أو تلك التي لديها معدلات مخاطر غير عادية أن تحتفظ بمعدلات لكفاية رأس المال تتناسب مع مخاطرها.

٦- ترك الاتفاق لسلطات الرقابة المصرفية الوطنية حرية إدخال أو عدم إدخال بعض العناصر في رأس المال الإضافي وذلك على ضوء الأعراف المحاسبية السائدة لديها أو التعليقات والقوانين السارية.

يعتمد حساب معدل كفاية رأس المال في الأساس على البيانات الحسابية المجمعة للبنك.

تم تقسيم الدول حسب مخاطرها الائتمانية إلى مجموعتين:

الأولى: مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية وتضم الدول الأعضاء في لجنة "بازل" والدول التي ارتبطت بترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي.

الثانية: وهى مجموعة الدول ذات المخاطر العالية وتشمل كل دول العالم الأخرى بما فيها أقطار الوطن العربى ( ما عدا السعودية )<sup>(١)</sup>.

(١) د. خليل الشاع . المرجع السابق ، صفحة ١٠١ .

آثار مقررات لجنة بازل على المصارف العربية: إن تبنى المصارف العربية هذه المقررات سوف يترتب عليه توجهات جديدة، تتعلق بإجراء تعديلات أساسية في هيكل مصادر التمويل وهيكل الموجودات، إضافة إلى إضعاف قدرتها التنافسية في السوق المصرفية الدولية وخاصة السوق الأوروبية الموحدة ذات السوق المصرفي الموحد، فضلاً عن احتمال خضوعها لمبدأ المعاملة بالمثل، والآثار السلبية الناجمة عن تصنيفها في عداد المصارف ذات المخاطر العالية، مما قد ينعكس سلباً على نشاطاتها وربحيتها إقليمياً ودولياً<sup>(١)</sup>.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

دبي: غرة شهر رمضان ١٤٢٥هـ.

---

(١) د. عدنان الهندي. وآخرون. الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل. مرجع سابق. صفحة ٢٩.